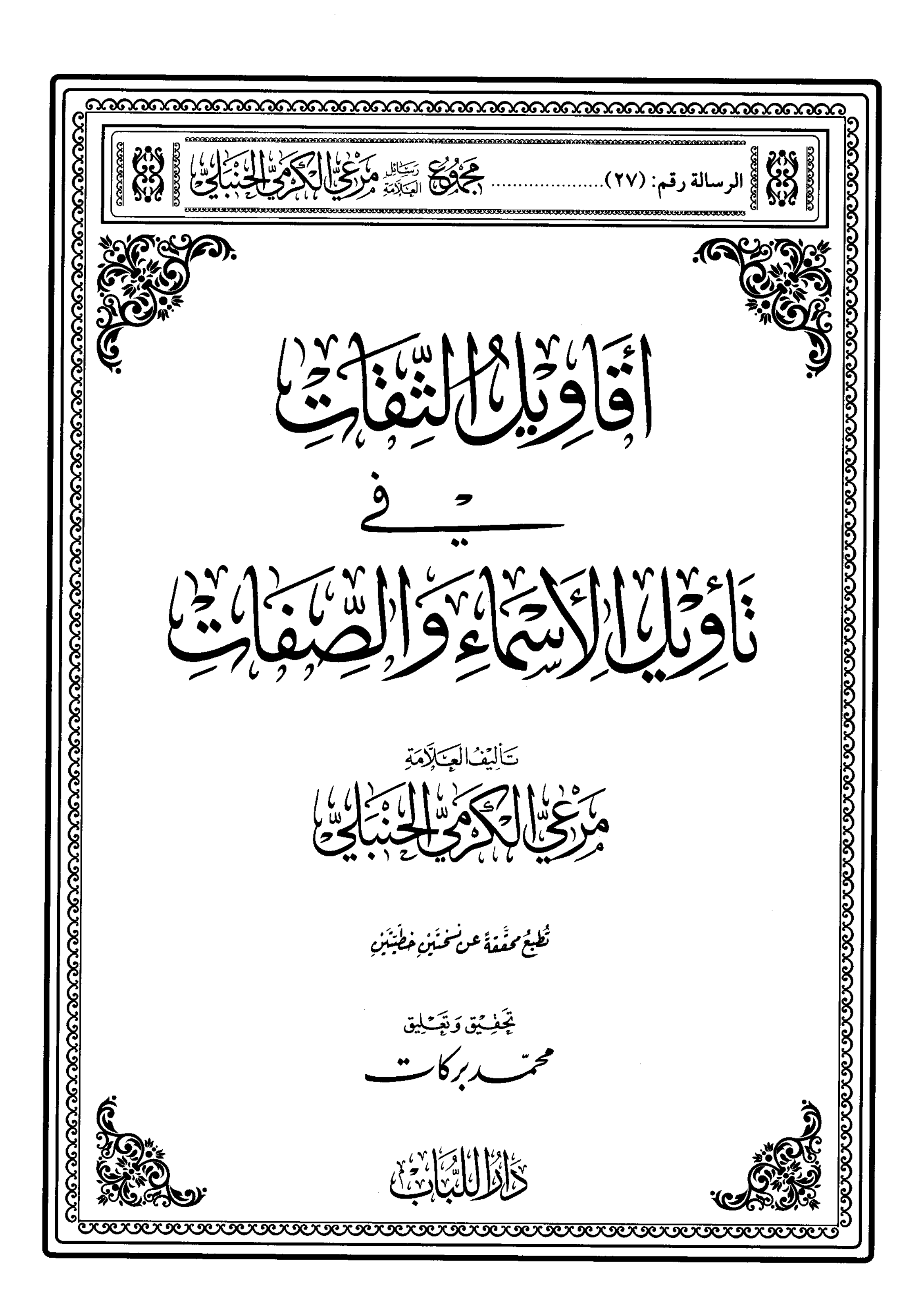


أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات

تأليف العلامة

مرعي الكرمي الحنبلي

تُطبع محققة عن نسختين خطيتين

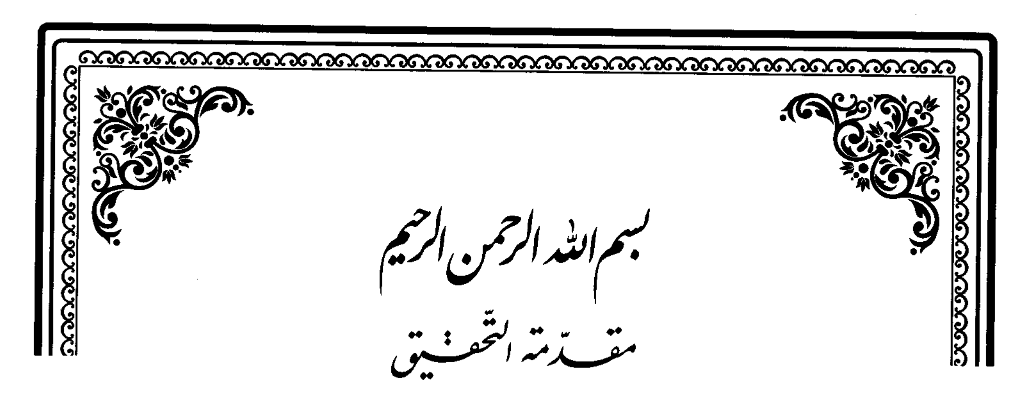
تحقيق وتعليق

محمد بركات

دار اللباب

المكتبة الظاهرية (الأصل)

مكتبة جامعة الرياض (ج)



الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدِ المرسَلينَ محمَّدٍ المبعوثِ رحمةً للعالمينَ لِيُخْرِجَ النَّاسَ منَ الظُّلماتِ إلى النُّورِ، وبعدُ:

فهذا كتابُ «أقاويلِ الثِّقاتِ في تأويلِ الأسماء والصِّفات» للشَّيخِ العلَّامةِ الهُمامِ مَرعيِّ بنِ يوسفَ الحنبليِّ المقدسيِّ، المتوفَّى سنةَ (١٠٣٣هـ) هو أحدُ كتبِ العقائدِ الَّتي تناولَ فيه مصنِّفُه مسألةَ المتشابهِ من الصِّفاتِ والأَسماءِ، التي وقعَ الاختلافُ فيه قديماً، ما بين مُفوِّضٍ ومُؤوِّلٍ، وفي عصرِ المصنِّفِ، والخلافُ فيها لم ينتهِ، وربما جَرَّ الخلافُ إلى ما هو آفةُ الآفاتِ، وهي الفُرقةُ والطَّعنُ في اعتقادِ النَّاسِ بعضهم في بعض.

والمصنِّفُ أرادَ في هذا الكتابِ أَنْ يجمعَ أقوالَ الأئمَّةِ الثِّقاتِ في هذه المسألةِ بدءاً من الخلافِ المشهورِ في تأويلِ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، ثمَّ الوقوفِ على معنى آياتِ الصِّفاتِ وما وقعَ مِن أقوالٍ للعُلماءِ فيها.

وقد قدَّم للكتابِ بمقدِّمةٍ بيَّنَ فيها معنى التَّفسيرِ والتَّأويلِ، والمحْكَمِ والمتشابهِ، والمتشابهُ هل يُعْلَم؟ وهل يجوزُ الخوضُ في المتشابهِ، وسَرَدَ فيها أَقوالَ الأئمةِ الأعلامِ عامةً مِن الحنابلةِ وغيرِهم.

ثمَّ تناولَ المتشابهاتِ واحدةً واحدةً في البحثِ وعَرْضِ الأَقوالِ فيها، كالمحبَّةِ والعِنْديَّةِ والجهةِ والمعيَّةِ والاستواءِ والنُّزولِ، واليدِ والسَّاقِ وغيرِها.

وختمَ الكتابَ بما نقلَهُ عن أبي الفرجِ ابنِ الجوزيِّ، في بيانِ الاعتقاداتِ وأهمِّيتها واعتقادِ العوامِّ وضررِ كلامِ المتأوِّلينَ ونُفاةِ الصِّفاتِ عليهم، وكذلك بما نقلَهُ عن ابنِ تيميَّةَ من القولِ في وجوبِ الالتزامِ بما وردَ عن أئمَّةِ الهدى في الكتابِ والسُّنةِ، وتركِ التَّأويلاتِ الواردةِ في آياتِ الصِّفاتِ، وأنَّ الواجبَ الأخذُ بما وصفَ اللهُ به نفسَه أو وصفَه به رسولُه، من غيرِ تعطيلٍ ولا تحريفٍ ولا تَكييفٍ ولا تَمثيلٍ، كما هو مذهبُ السَّلَفِ.

وهذا ما ذهبَ إليه المصنِّفُ في كتابِهِ، مُعتمداً في ذلك على ما نقلهُ مِن كتبِ السَّابقينَ، مثلِ: كتابِ «الأسماءِ والصِّفاتِ» للبيهقيِّ، و«الأَسْنى في شرحِ أسماءِ اللهِ الحُسْنى» للقُرطبيِّ المفسِّرِ، و«رسالةِ إثباتِ الاستواء والفَوقيَّةِ» لعبد الله بنِ يوسفَ الجوينيِّ، و«إزالةِ الشُّبهاتِ عن الآياتِ والأحاديثِ المتشابهاتِ» لابن اللَّبَّانِ، و«مُشكلِ الحديثِ» لابن فُوْرَك، وفتاوى ابنِ تيميَّة، وكُتُبِ الخطَّابيِّ كـ «أعلامِ الحديثِ في شرح صحيحِ البُخاري»، وكتابِ «الإتقانِ» للسُّيوطيِّ وغيرِها كـ «الإبانة» للأشعري، و«العقيدةِ النِّظَامية» لإمام الحرمينِ الجُوينيِّ، و«الإنصافِ» لابن السِّيْد البَطَلْيُوسيِّ، وابنِ التِّلمسانيِّ شارحِ «معالمِ أُصولِ الدِّينِ» وغيرِها.

هـذا، وقـد اعتمدتُ فـي تحقيـقِ نصِّ هـذا الكتـابِ علـى **نُسـختَينِ خطِّيتينِ**: **الأُولـى**: النسـخةُ الخطِّيـةُ المحفوظـةُ فـي المكتبـة الظَّاهريَّةِ بدمشـقَ، وقـد رمزتُ لهـا بـ (الأصـل)، وهـي نسـخةٌ مقابلـةٌ على أصـلِ المصنِّـفِ، لكـن لم تَخْـلُ من بعـضِ الأوهـامِ والتَّصحيفـاتِ، **والثانيـة**: النسـخةُ الخطِّيـةُ المحفوظـةُ فـي جامعةِ الريـاضِ، ورمـزتُ لهـا بـ (ج).

كما أنِّي قمتُ بخدمةِ هذا الكتابِ خدمةً لائقةً به، مِنْ تفصيلٍ وتَرقيمٍ، ووضعِ عناوينَ تفصِلُ بين مسائلِهِ، وتُسهِّلُ على القارئ الاستفادةَ من الكتابِ بشكلٍ أفضلَ.

وقمتُ بتخريجِ الأحاديثِ الواردةِ في الكتابِ، وبيانِ دَرجتِها من الصِّحةِ أو الضعفِ، وعزوتُ الأقوالَ إلى مظانِّها، وكذلك النُّقولاتِ إلى مصادرِها.

وتجنبتُ التعليقَ على مسائلِهِ ومُقارنتِها بأقوالِ وأدلةِ الفريقِ الآخَرِ مِنْ أصحابِ مدرسةِ التَّأويلِ من المتكلِّمينَ وغيرِهم، فليس لائقٌ عرضَها والإشارةَ إليها في هذا الكتابِ، وقد خصَّه المصنفُ في مذهبِ السَّلفِ، فلا نُزاحمُه بأقوالِ المتكلِّمينَ وغيرِهم وإنْ كانَ المصنفُ تعرَّضَ لبعضِ أقوالهم.

هذا وقد سبقَ أَنْ نُشِرَ هذا الكتابُ بتحقيقِ الشَّيخِ شعيبِ الأرنؤوط رحمه الله، وقد اعتمدَ على الأصلِ الخطِّي للمكتبةِ الظاهريَّةِ الذي بين أيدينا.

وتأتي إعادةُ نشرِنا لهذا الكتابِ ضمنَ خطةِ جمعِ رسائل العلَّامة مرعيٍّ الكرميِّ في كتابٍ واحدٍ جامعٍ، وهو العالمُ المتفنِّنُ في العلومِ، ولا تخلو الإعادةُ مِن إفادة.

فقد تميَّزت هذه الطبعةُ عن سابقتِها بما توافرَ لدينا مِن المصادرِ التي لم تكن مطبوعةً سابقاً، فقد رَجعنا إليها ووثَّقنا منها بعضَ النُّصوصِ، ككتاب «أعلام الحديث» للخطَّابيِّ، و«الأَسْنى في شرحِ أَسماءِ الله الحُسْنى» للقرطبيِّ وقد كان المصنفُ كثيرَ النَّقل عنه.

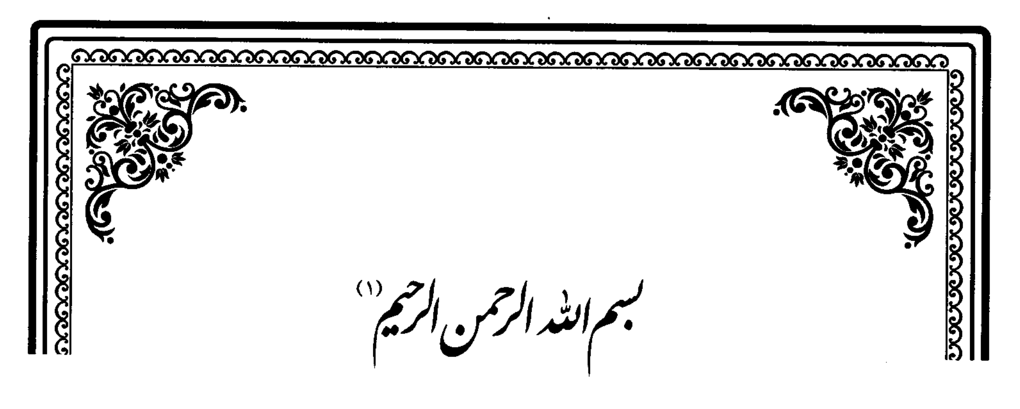
كما أنَّنا صوَّبنا بعضَ الأوهامِ التي وقَعتْ في الطَّبعةِ السَّابقةِ، سواء تلك المواضعُ التي لم يستطع الشيخُ قراءَتها لعدمِ وضُوحِ مُصوَّرتِهِ لديه وخاصة التي

كانت في هوامشِ المخطوطِ، أو تلك الواقعةُ أثناءَ الطباعةِ، وهذا لا يُنسينا أنَّ الفضلَ لمن حازَ قَصَبَ السَّبقِ.

وفي الختامِ أَرجو مِن اللهِ تعالى حُسْنَ القَبولِ، والعفوَ عن الزَّللِ، إنَّه تعالى سميعٌ مجيبٌ للدُّعاءِ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ وسلم.

المحقق

***



بسم الله الرحمن الرحيم[1]

قالَ العبدُ الفَقيرُ إلى اللهِ تَعَالى مَرعِيُّ بنُ يُوسُفَ الحنْبلِيُّ المقدِسِيُّ:

الحمدُ للهِ المنزَّهِ عمَّا يخطُرُ بالبالِ، أو يتوَهَّمُ في[2] الفِكْرِ والخَيالِ، المُحتَجِبِ بِرداءِ العِزِّ والجَلالِ لا تُدرِكُهُ الأبْصارُ وهوَ يُدرِكُ الأبصارَ، وهوَ اللَّطِيفُ الخَبيرُ، تحيَّرَتِ العُقولُ في حَقِيقَةِ ذاتِهِ، وتخبَّطَتِ الأفهَامُ في أسمَائِهِ وصِفَاتِهِ، واندَهَشَتِ الأبصَارُ في[3] جَلالِ حَضْراتِهِ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى مَن مَنحْتَهُ بغايَةِ[4] تكرِمَتِكَ، وخَصَصْتَهُ بمشَاهَدَةِ رُؤيتِكِ، وهوَ معَ ذلِكَ يقُولُ: «سُبحانَكَ ما عَرفنَاكَ حقَّ معرِفَتِكَ»[5] يا مَن لا مِثْلَ[6] لهُ ولا نَظِيرَ، وعَلَى آلِهِ وأصْحَابِهِ الذِينَ سَلكُوا طَرِيقَ الأدَبِ معَ اللهِ ورَسُولِهِ وسَلَّمُوا فسَلِمُوا مِن مزَلَّةِ القَدمِ ومَذَلَّةِ التَّقصِيرِ.

---

(١) جاء في أول النسخة (ج) شعر للمؤلف هو:

يا من غدا ناظراً في ما جمعت ومن ... أضحى يردد في ما قلته النظر

ناشدتك الله إن عاينت لي خطأ ... فاستر علي فخير الناس من ستر

(٢) في (ج): «من».

(٣) في (ج): «من».

(٤) في (ج): «بعناية».

(٥) لم أقف عليه في مصادر الحديث.

(٦) في (ج): «ليس».

وبعدُ: فإنَّ العِلمَ بالتَّفسِيرِ أمرٌ مهمٌّ، والعِلمَ بالتَّأوِيلِ أهمُّ، وتصفِيةُ القَلبِ مِن شَوائبِ الأوهَامِ أسنَى وأتمُّ، ومنَ السَّلامةِ للمَرءِ في دينِهِ اقتِفاءُ طَريقَةِ السَّلفِ الذِينَ أمرَ أنْ يَقتَدِي بهِمْ مَن جاءَ بعدَهُمْ مِنَ الخلَفِ، فمَذْهَبُ السَّلَفِ أَسْلَمُ، ودَعْ ما قيلَ مِن أنَّ مَذهبَ الخلَفِ أعْلَمُ، فإنَّهُ مِن زُخرُفِ الأقاوِيلِ، وتَحْسِينِ الأباطِيلِ، فإنَّ أولئكَ قدْ شَاهَدُوا الرَّسُولَ والتَّنزِيلَ وهُمْ أدرَى بما نزَلَ بهِ الأمِينُ جِبرِيلُ، ومَعَ ذلكَ فلَمْ يكُونُوا يخُوضُونَ في حقِيقَةِ الذَّاتِ، ولا في مَعَاني الأسْماءِ والصِّفاتِ، ويؤمِنُونَ بمتَشابِهِ القُرآنِ، ويُنكِرونَ عَلَى مَن يبحَثُ عَنْ ذلِكَ مِن فلانَةٍ وفُلانٍ.

وإنكَارُ الإمام مالِكٍ عَلَى مَنْ سألَهُ عَنْ مَعْنى «الاسْتِواءِ» أمرٌ مَشْهُورٌ، وهوَ في عدَّةٍ مِن الكُتبِ مَنقُولٌ مَسطُورٌ[1].

هذا وقدْ أحبَبْتُ أنْ أذكُرَ بعْضَ كلامِ الأئمَّةِ الخائضِينَ في **مَعَاني الأسْماءِ والصِّفاتِ** الوارِدَةِ في الأحادِيثِ والآياتِ، وإنْ كانَ الأَوْلى ترَكُ ذلِكَ خَوفَ الوُقوعِ في الزَّلَلِ الذَّمِيمِ، لكِنْ لا بأسَ بذَلكَ معَ قصْدِ الإرْشادِ والتَّعليمِ.

هذا ولَمْ أقِفْ في هَذا الفَنِّ عَلى مُصنَّفٍ ولَمْ أظفَرْ فيهِ بمؤلَّفٍ، وإنَّما جَمعتُهُ مِن كلامِ الأئمَّةِ مُفرَّقاً، وضَممْتُهُ هنا مُلفَّقاً يحتَاجُ إليهِ الطَّالبُ، وهوَ مِن أجلِّ المَطالِبِ، وسمَّيتُهُ:

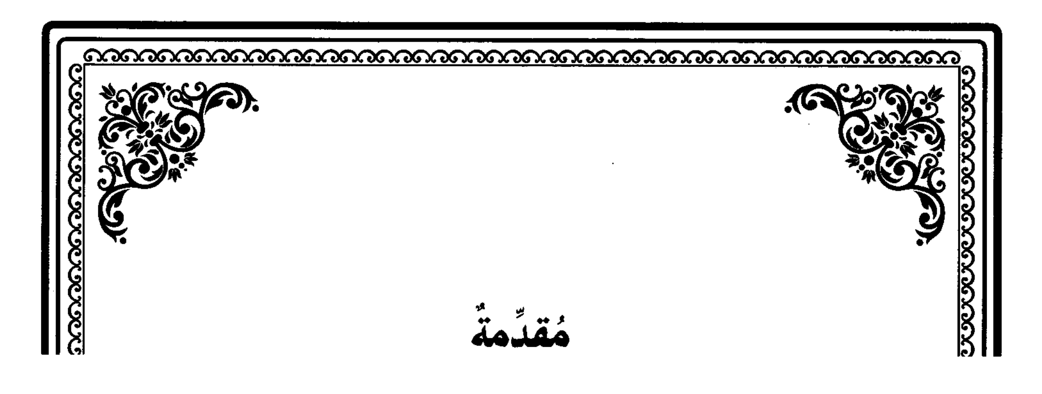
«أقاوِيل الثِّقاتِ في تأويلِ الأسْماءِ والصِّفاتِ»

فأقولُ وباللهِ التَّوفِيقُ ومِنهُ أرْجُو الهِدايةَ إلى أقوَمِ طَريقٍ:

***

---

(١) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٠٤)، وابن المقرئ في «معجمه» (١٠٠٣)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٦٦٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١١٦) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦٧) من قول مالك. وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٦٥)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٢١) من قول ربيعة الرأي.



مُقدِّمةٌ

اعلَـمْ وفَّقَـكَ اللهُ، أنَّ **التَّفسِـيرَ**: هوَ بَيانُ مَعْنـى اللَّفظِ الخفِـيِّ، **والتَّأويلَ**: هوَ أنْ يُـرادَ باللَّفـظِ ما يخَالِـفُ ظَاهِـرَهُ، أو: هوَ صَـرفُ اللَّفظِ عَـن ظاهِرِهِ لمعْنـىً آخرَ[1]، وهـوَ فـي القُـرآنِ كَثيـرٌ، ومِـن ذلِـكَ آيـاتُ الصِّفـاتِ المقدَّسـةِ، وهـيَ مِـنَ الآياتِ المُتشَابهَاتِ.

وقدِ اختَلَفُوا، فقِيلَ: القُرآنُ كلُّهُ محكَمٌ، لقَولِهِ تَعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١].

وقيلَ: كلُّهُ مُتشَابِهٌ، لقولِهِ تَعالى: ﴿نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾ [الزمر: ٢٣].

والأصَحُّ انقِسَامُهُ إلَيهِما[2].

والمرَادُ بـ﴿أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾: أُتقِنتْ، وتنزَّهتْ عَن نَقصٍ يَلحَقُها، وبـ﴿مُّتَشَٰبِهٗا﴾: أنَّهُ يُشبِهُ بَعضُهُ بعضاً في الحقِّ والصِّدقِ والإعْجازِ.

واختَلَفُوا في: المُحْكَمِ والمتشَابِهِ.

فقِيلَ[3]: المُحْكَمُ: ما وضَحَ مَعناهُ، والمتَشابِهُ نقِيضُهُ.

---

(١) انظر: «التسهيل» لابن جزي (ص ١٦) وفي معناهما أقوال أخرى غير ما ذكر المصنف، تنظر في مظانها.

(٢) انظر: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٢/ ٩٨)، و«الإتقان» (٣/ ٣).

(٣) في (ج): «وقيل».

وقِيلَ: المحكَمُ: ما لا يحتَمِلُ مِن التَّأويلِ إلا وجْهاً واحِداً، والمتشَابِهُ: ما احتَمَلَ أوجُهاً.

وقيلَ: المحكَمُ: ما تأوِيلُهُ تَنزيلُهُ، والمتشَابِهُ ما لا يُدرَى إلَّا بالتَّأوِيلِ.

وقيلَ: المحكَمُ: ما لمْ تتكَرَّرْ ألفَاظُهُ ومُقابِلُهُ[1] المتشَابِهُ.

وقيلَ: المحكَمُ: الفَرائضُ، والوَعدُ والوَعيدُ، والمتَشَابِهُ[2]: القَصَصُ والأمثَالُ.

وقيلَ: المحكَمُ: ما يعرِفُهُ الرَّاسِخُونَ في العِلمِ، والمتشَابِهُ: ما ينفَرِدُ اللهُ بعِلمِهِ.

وقيلَ: المُتَشابِهُ: الحُروفُ المقَطَّعَةُ في أوائِلِ السُّورِ، وما سِوَى ذلِكَ محكَمٌ، وقِيلَ غيرُ ذلِكَ[3].

قالَ جَماعةٌ مِنَ **الأُصُولِيِّينَ**:

المحكَمُ: ما عُرِفَ المرادُ مِنهُ، قيلَ: ولو بالتَّأويلِ.

والمتشَابِهِ: ما استَأثَرَ اللهُ بعِلمِهِ كالحُروفِ المقطَّعةِ[4].

وهوَ مَعْنى قولِ بَعضِهِمْ[5]: الصحيح[6] إنَّ المُحكَمَ: هوَ المكشُوفُ المعْنَى الذِي لا يتطَرَّقُ إليهِ إشْكالٌ واحتِمَالٌ، والمتشَابِهُ: ما يتعَارَضُ فيهِ الاحتِمَالُ.

ويجُوزُ أنْ يعبَّرَ بِهِ عَنِ الأسمَاءِ المشْتركَةِ كالقُرْءِ، وكاللَّمسِ المتردِّدِ بينَ المسِّ والوَطْءِ.

---

(١) في (ج): «ويقابله».

(٢) من قوله: «ومقابله المتشابه..» إلى هنا سقط من المطبوع.

(٣) انظر لهذه الأقوال: «الإتقان» (٣/ ٣ـ ٤).

(٤) انظر: «الكوكب المنير» للقنوجي (٢/ ١٤٢).

(٥) قاله الغزالي في «المستصفى» (١/ ٨٥).

(٦) «الصحيح» زيادة من (ج).

وقَدْ يُطلَقُ عَلَى ما ورَدَ في صِفَاتِ اللهِ تَعَالى مما يُوهِمُ ظاهِرُهُ الجِهةَ والتَّشبِيهَ، ويُحتَاجُ إلى تأوِيلِهِ.

قيلَ: والحِكْمةُ في المُتشَابِهِ: الابتِلاءُ باعتِقَادِهِ، فإنَّ العَقلَ مُبتلىً باعتِقادِ حَقيقَةِ المتشَابِهِ، كابتِلاءِ البدَنِ بأداءِ العِبادَةِ.

وقيلَ: هوَ لإظهَارِ عَجزِ العِبادِ، كالحكِيمِ إذا صنَّفَ كِتاباً أَجْمَلَ فيهِ أحْياناً ليكُونَ مَوْضِعَ خُضوعِ المتعَلِّمِ لأُستاذِهِ، وكالملِكِ يتَّخِذُ عَلامةً يمتَازُ بها مَن يُطلِعُهُ عَلَى سِرِّهِ، ولأَنَّهُ لَوْ لمْ يُبتَلَ العَقلُ الذِي هوَ أشرَفُ ما في الإنسَانِ، لاستَمرَّ [العالمُ] في أُبَّهَةِ العِلمِ عَلَى التَّمرُّدِ، فبِذلكَ يستَأنسُ إلى التَّذلُّلِ بعزِّ العُبوديَّةِ، والمتشَابِهُ هوَ مَوضِعُ خُضوعِ العُقولِ لبَارِئها استِسْلاماً واعتِرافاً بقُصُورِها[1].

وقالَ الفَخرُ[2]: مِنَ الملْحِدَةِ مَن طعَنَ في القُرآنِ لأجْلِ اشتِمَالِهِ عَلَى المتشَابهَاتِ، وقالَ: إنَّكُمْ تَقولُونَ: إنَّ تكالِيفَ الخَلْقِ مُرتبِطةٌ بهذا القُرآنِ إلى قِيامِ السَّاعةِ، ثمَّ إنهُ يَتمسَّكُ بِهِ كلُّ ذِي مَذهَبٍ عَلَى مذْهبِهِ.

فالجَبرِيُّ يتمسَّكُ بآياتِ الجَبرِ كقَولِهِ: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ الآيةَ [الأنعام: ٢٥].

والقَدَرِيُّ يقولُ: هذا مَذهَبُ الكُفَّارِ، لقَولِهِ: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥] وقَولِهِ: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨].

ومنكِرُ الرُّؤيةِ يتمَسَّكُ[3] بقَولِهِ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

ومُثبِتُ الجِهةِ [يتمسكُ][4] بآياتِ الجِهةِ وغَيرِ ذلِكَ.

---

(١) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٠). وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «التفسير الكبير» لفخر الدين الرازي (٧/ ١٤١) وما بعدها.

(٣) في (ج): «متمسك».

(٤) ما بين معكوفتين من «تفسير الرازي» (٧/ ١٤١). وهي سقط من (ج).

ويُسمِّي كلَّ واحِدِ الآياتِ الموافِقةَ لمذهَبِهِ: مُحْكَمةً، والمخالِفةَ لهُ: مُتشابهةً، فكَيفَ يَليقُ بالحكَيمِ أنْ يجعَلَ الكِتابَ الذِي هوَ المرجِعُ [إليه][1] في الدِّينِ هكَذا؟

قالَ: والجَوابُ: أنَّ العُلَماءَ ذَكَرُوا لذَلكَ فوائدَ؛ كمَزِيدِ المشقَّةِ لزِيادَةِ الثَّوابِ.

وليَجتَهِدَ في التأمُّلِ فيهِ صاحِبُ كلِّ مذهَبٍ[2]. يعنِي: فإنْ أصابَ فلَهُ أجرَانِ، وإنْ أخطَأَ في الفُروعِ فلَهُ أجرٌ، وفي الأُصولِ خِلافٌ، إلى غَيرِ ذلِكَ منَ الفَوائدِ.

واختَلَفُوا: هلِ المتشَابِهُ مما يُعلَمُ؟

عَلَى قَولَينِ مَنشَؤهما الوَقْفُ عَلَى «اللهِ»، أو «العِلمُ» في قَولِهِ تَعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧][3].

قالَ الإمامُ الخطَّابيُّ: مَذْهَبُ أكثَرِ العُلماءِ أنَّ الوقْفَ التَّامَّ في هذِهِ الآيَةِ عَلى «اللهِ»، وأنَّ ما بعدَهُ وهوَ قولُهُ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ استِئنافٌ[4]، رُويَ ذلِكَ عَنِ ابنِ مَسعُودٍ، وأبيِّ بنِ كَعبٍ، وابنِ عبَّاسٍ وعائشَةَ[5].

ومالَ إلى هذا الحافِظُ السُّيوطِيُّ في «الإتقَانِ»، وحكَاهُ عَنِ الأكثَرينَ مِنَ الصَّحابَةِ والتَّابعِينَ وأتباعِهِمْ ومَن بعدَهُمْ خُصُوصاً أهلُ السنَّةِ، قالَ: وهوَ أصحُّ الرِّواياتِ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ[6].

---

(١) ما بين معكوفتين من تفسير الرازي (٧/ ١٤١). وهي سقط من (ج).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٧/ ١٤٢).

(٣) «الإتقان» للسيوطي (٣/ ٥ ـ ٦).

(٤) انظر قول الخطابي في المتشابه في «أعلام الحديث» (٣/ ١٨٢٤)، و«معالم السنن» (٤/ ٣٣١). وليس فيهما أن هذا مذهب أكثر العلماء.

(٥) قاله الخطابي في كتاب «الغنية عن الكلام» فيما قال أبو يعلى الفراء في كتابه «إبطال التأويلات» (ص ٦٤). وانظر: «الإتقان» (٣/ ٧).

(٦) «الإتقان» (٣/ ٦).

قالَ[١]: ويدُلُّ لصِحَّةِ مذهَبِ الأكثَرِينَ ما أخرَجَهُ عَبدُ الرزَّاقِ في «تفسِيرِهِ»، والحاكِمُ في «مُستَدركِهِ» عَن ابنِ عبَّاسٍ أَنَّهُ كانَ يَقرأُ: «وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به»[٢]. فهذَا يدُلُّ عَلَى أنَّ الواوَ للاستِئنافِ، لأنَّ هذِهِ الرِّوايَةَ وإنْ لَمْ تثبُتْ بها القِراءَةُ فأقَلُّ دَرجاتِها أن تكُونَ خَبَراً بإسنادٍ صَحِيحٍ إلى تَرجُمانِ القُرآنِ، فيُقدَّمُ كلامُهُ في ذلِكَ عَلَى مَن دُونَهُ[٣].

وعَنِ الفرَّاءِ أنَّ في قِراءةِ أُبيٍّ بنِ كعْبٍ أيضَاً: «ويَقولُ الرَّاسِخُونَ»[٤].

وعنِ الأعمَشِ قالَ في قِراءَةِ ابنِ مَسعُودٍ: «وإنَّ تأويلَهُ إلا عِندَ اللهِ، والرَّاسِخُونَ في العِلْمِ يَقولُونَ: آمنَّا بِهِ»[٥].

وذهَبَ قَومٌ إلى[٦] أنَّ «الواوَ» في قولِهِ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ للعَطفِ لا للاستِئنَافِ، مِنهُمْ مجاهِدٌ، والضحَّاكُ، والرَّبيعُ بنُ أنسٍ، ومحمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، ويُروَى أيضَاً عنِ ابنِ عبَّاسٍ[٧].

---

(١) القائل هو السيوطي، انظر المصدر السابق.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٧٧)، والحاكم في «مستدركه» (٣١٤٣) من طريق معمر، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، كان ابن عباس يقرأها، فذكر. وعند الحاكم: سمعت ابن عباس. وسقط من المطبوع: «ويقول». وهي في «إتحاف المهرة» (٧/ ٣٠١) نقلاً عن الحاكم. وقد صححه الحاكم على شرط الشيخين.

(٣) «الإتقان» (٣/ ٧).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٩١).

(٥) أخرجه ابن أبي داود في «المصاحف» (١/ ١٧٤ـ١٧٥). وانظر «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٩١)، و«الإتقان» للسيوطي (٣/ ٧).

(٦) في (ج): «على».

(٧) انظر: «تفسير مجاهد» (٢٤٩)، و«الإتقان» (٣/ ٦).

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: أنا ممَّنْ يعلَمُ تأْوِيْلَهُ(١).

ورجَّحَ هذا جماعَاتٌ مِنَ المحقِّقينَ كابنِ فُورَكَ، والغَزاليِّ، والقاضِي أبي بكرِ بنِ الطيِّبِ(٢)، وقالَ النَّوويُّ: إنَّهُ الأصَحُّ(٣)، وابنُ الحاجِبِ: إنَّهُ المختَارُ(٤).

محتَجِّينَ: أنَّ اللهَ تَعَالى لا يخاطِبُ العرَبَ بما لا سبِيلَ إلى مَعرفَتِهِ لأحَدٍ مِنَ الخلْقِ(٥).

وأيضاً: فالإيمانُ بِهِ واجِبٌ عَلَى عُمومِ المؤمِنِينَ، فلا يَبقَى لوصْفِهِمْ بالرُّسوخِ في العِلمِ وأنهُمْ أولُو الألْبابِ فائدَةٌ تميِّزُهمْ عَن عُمومِ المؤمِنِينَ(٦).

وقالَ أهلِ التَّحقِيقِ: والتَّحقُيقُ أنَّ(٧) «المتشَابهَ» يتنوَّعُ:

فمِنهُ: ما لا يُعلَمُ بيقِينٍ ألبتَّةَ، كالحُروفِ المقَطَّعةِ في أوائلِ السُّوَرِ، والرُّوحِ والسَّاعةِ مما استَأثَرَ اللهُ بغيْبِهِ، وهذا لا يَتعاطَى عِلمَهُ أحَدٌ، لا ابنُ عبَّاسٍ ولا غَيرُهُ.

ومَنْ قالَ مِن العُلماءِ الحُذَّاقِ: إنَّ الرَّاسِخِينَ لا يعلَمُونَ المتشَابِهَ، فإنَّما أرادَ هَذا النَّوعَ.

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٦٣٢)، وابن المنذر في «تفسيره» (٢٥٨) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس.

(٢) انظر: «المستصفى» للغزالي (١/ ٨٥)، و«شرح مختصر الروضة» (٢/ ٥٢)، و«شرح الكوكب المنير» (٢/ ١٥٢)، و«الإتقان» (٣/ ٦).

(٣) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٦/ ٢١٨).

(٤) «مختصر ابن الحاجب» (١/ ٤٧٣).

(٥) انظر: «المستصفى» للغزالي (١/ ٨٥)

(٦) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٥٢).

(٧) في (ج): «إنما».

وأمَّا ما يمكِنُ حمْلُهُ في وُجوهِ اللُّغةِ فيُتأوَّل، ويُعلَمُ تأوِيلُهُ المستَقِيمُ، ويُزالُ ما فيهِ مِن تأوِيلٍ غيرِ مُستقِيمٍ[1].

وقالَ الخَطَّابيُّ: المُتشَابهُ عَلَى ضَرْبَينِ:

أحَدُهُما: ما إذا رُدَّ إلى المحكَمِ واعتُبرَ بهِ عُرِفَ مَعناهُ.

والآخَرُ: ما لا سَبِيلَ إلى الوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَتِهِ، وهوَ الذِي يَتبَعُهُ أهلُ الزَّيغِ فيَطلُبُونَ تأوِيلَهُ، ولا يبلُغُونَ كُنْهَهُ فيرتَابُونَ فيهِ فيُفتَنُونَ[2][3].

وقالَ الإمامُ الرَّاغِبُ: جميْعُ المتشَابهِ عَلى ثلاثةِ أضْرُبٍ:

ضرْبٌ لا سَبيلَ إلى الوُقُوفِ عَلَيهِ، كوقْتِ السَّاعةِ، وخُرُوجِ الدابَّةِ، ونحْوِ ذلِكَ.

وضرْبٌ للإنسَانِ سَبيلٌ إلى مَعرِفتِهِ، كالألفَاظِ العرَبيَّةِ، والأحكَامِ الغَلقَةِ.

وضرْبٌ مُتردِّدٌ بينَ الأمرَينِ يختَصُّ بمعرِفَتِهِ بعضُ الرَّاسِخِينَ في العِلْمِ، ويخْفَى عَلَى مَن دُونهُمْ، وهوَ المشَارُ إليهِ بقَولِهِ ﷺ لابنِ عبَّاسٍ: «اللهُمَّ فقِّهْهُ في الدِّينِ وعلِمْهُ التَّأويْلَ»[4].

قـالَ: وإذا عرفْتَ هذا عرفْتَ أنَّ الوقُـوفَ عَلَى قولِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾

---

(١) انظر لهذين القولين: «تفسير ابن عطية» (١/ ٤٠٣)، و«تفسير القرطبي» (٤/ ١٨).

(٢) في (ج): «فيفتتنون».

(٣) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٨٢٥)، و«الإتقان» (٣/ ١٠).

(٤) انظر: «المفردات» للراغب الأصبهاني (ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥).

والحديث أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٣٩٧) و(٢٨٧٩)، والحاكم في «المستدرك» (٦٢٨٠)، وابن حبان (٧٠٥٥) من حديث ابن عباس. وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وأخرجه البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧) من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «اللهم فقهه في الدين».

ووصلَهُ بقولِهِ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] جائزانِ، وأنَّ لكُلِّ واحدٍ مِنهُما وَجْهاً حسبَمَا دلَّ عليهِ التَّفصِيلُ المتقدِّمُ[١].

وقالَ أيضاً: والمتشَابهُ مِن جهَةِ المعْنى: أوصَافُ اللهِ تَعَالى، وأوْصافُ القِيامةِ، فإنَّ تلْكَ الصِّفاتِ لا تُتصوَّرُ لنا، إذْ كانَ لا يحصُلُ في نُفوسِنا صُورةُ ما لمْ نحسَّهُ أو لَيسَ مِن جِنسِهِ، انتَهى[٢].

وهوَ كلامٌ في غايةِ الحُسنِ والتَّحقيقِ.

واختلَفُوا: **هلْ يجوزُ الخوْضُ في المتشَابهِ؟**

علَى قولَينِ:

فَمذْهَبُ السَّلفِ، وإلَيهِ ذهَبَ الحنابِلةُ وكثِيرٌ منَ المحقِّقينَ: عدَمُ الخَوضِ خُصوصَاً في مَسَائلِ الأسماءِ والصِّفاتِ، فإنَّهُ ظنٌّ، والظنُّ يُخطِئُ ويُصيبُ، فيكُونُ مِن بابِ القَولِ عَلَى اللهِ بلا علْمٍ، وهوَ محظُورٌ، ويمتَنعُونَ مِنَ التَّعيينِ خَشيةَ الإلحادِ في الأسْماءِ والصِّفاتِ، ولهذا قالُوا: والسُّؤالُ عنهُ بدعَةٌ[٣]. يعني: أنَّ تَعْيينَهُ بِطريقِ الظُّنونِ بدعَةٌ[٤]، فإنَّهُ لم يُعهَدْ منَ الصَّحابةِ التصرُّفُ في أسمائِهِ تَعَالى وصِفاتِهِ بالظُّنونِ، وحَيثُ عَمِلُوا[٥] بالظُّنونِ، فإنما عَمِلُوا[٦] بها في تفاصِيلِ الأحْكامِ الشَّرعيةِ، لا في المُعتقدَاتِ الإيمانيَّةِ.

---

(١) «المفردات» (٤٤٥).

(٢) «المفردات» (٤٤٤).

(٣) هو تمام قول مالك في السؤال عن الاستواء، وقد سلف تخريجه.

(٤) قوله: «يعني أن تعيينه...إلخ» أثبتناه من هامش الأصل، استدركه الناسخ ووضع عليه إشارة الصحة.

(٥) في (ج): «عمل».

(٦) في (ج): «عمل».

وروَى الشَّيخانِ وغيرُهما عَنْ عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنهَا قالَتْ: تَلَا رسُولُ اللهِ ﷺ هذِهِ الآيَةَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ إلى قولِهِ: ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] قالَتْ: فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «فإذا رأيتَ الذِينَ يتَّبعونَ ما تشابَهَ منهُ، فأولئكَ الذِينَ سمَّى اللهُ فاحذَرهُمْ»(١).

وروَى الطبرانيُّ في «الكَبيرِ» عَنْ أبي مالِكٍ الأشعَريِّ: أنهُ سمِعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «لا أخافُ عَلَى أُمَّتي إلا ثلاثَ خِلالٍ: أنْ يَكْثُرَ لهُم المالُ فيتَحاسَدُوا فيَقْتَتِلُوا، وأنْ يُفتَحَ لهم الكِتابُ، فيأخُذَهُ المؤمِنُ يبتَغِي تأويلَهُ، وما يعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إلا اللهُ» الحديثَ(٢).

وفي حَديثِ ابنِ مَردوَيهِ: «إنَّ القُرآنَ لم يَنْزِلْ ليُكذِّبَ بعضُهُ بعضاً، فما عَرفْتُمْ فاعمَلُوا بهِ، وما تَشابَهَ فآمِنُوا بهِ»(٣).

وروَى الحاكِمُ عنِ ابنِ مَسعودٍ رضِيَ اللهُ عنهُ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «كانَ الكِتابُ الأوَّلُ يَنْزِلُ مِن بابٍ واحِدٍ على حَرفٍ واحِدٍ، ونزَلَ القُرآنُ مِن سبعَةِ أبوابٍ عَلَى سبعَةِ أحرُفٍ: زجْرٌ وأمرٌ، وحَلالٌ وحَرامٌ، ومحكَمٌ ومُتشَابهٌ، وأمثَالٌ، فأَحِلُّوا حَلالَهُ، وحرِّمُوا حرامَهُ، وافعَلُوا ما أُمرتُمْ بهِ، وانتَهُوا عمَّا نهِيتُمْ عنهُ، واعتَبِروا

(١) صحيح البخاري (٤٥٤٧)، وصحيح مسلم (٢٦٦٥).

(٢) هو في «المعجم الكبير» (٣٤٤٢)، وفي «مسند الشاميين» (١٦٦٥). وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ١٢٨): فيه محمد بن إسماعيل بن عياش، عن أبيه، ولم يسمع من أبيه. اهـ.

وفيه: شريح بن عبيد وحديثه عن أبي مالك الأشعري مرسل فيما قال العراقي في «تحفة التحصيل» (ص ١٤٦). وقال ابن كثير في «تفسيره» (٢/ ١١): غريب جداً.

(٣) أخرجه ابن مردويه ـ كما في «تفسير ابن كثير» (٢/ ١١) ـ، والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (زوائد) (٧٣٥)، وابن سعد في «الطبقات» (٤/ ١٩٢)، وابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» (٨١٢) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده.

بأمثالِهِ، واعمَلُوا بمُحْكَمِهِ، وآمِنُوا بمتشَابهِهِ، وقولُوا: آمنَّا بِهِ كلٌّ مِن عِندِ ربِّنا»[1].

وروَى[2] البَيهقِيُّ في «الشُّعبِ» نحوَهُ مِن حَديثِ أبي هُريرَةَ[3].

وروَى[4] ابنُ جريرٍ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ عنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «أُنزِلَ القُرآنُ عَلَى أربعَةِ أحرُفٍ: حَلالٌ وحرامٌ، لا يُعذَرُ أحدٌ بجهَالتِهِ، وتفسِيرٌ تُفَسِّرُهُ العرَبُ، وتفسِيرٌ تُفسِّرُهُ العُلماءُ، ومُتشابِهٌ لا يعلَمُهُ إلا اللهُ، ومنِ ادَّعَى عِلمَهُ سوَى اللهِ فهوَ كاذِبٌ»[5].

---

(١) هو في «المستدرك» للحاكم (٣١٤٤)، وأخرجه أيضاً الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣١٠٢)، وابن حبان (٧٤٥) من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن ابن مسعود. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: منقطع.
ثم أخرجه الطحاوي (٣١٠٣) من طريق سلم بن أبي سلمة، أن رسول الله ﷺ، وقال: ثم ذكر الحديث، ولم يذكر فيه عبد الله بن مسعود. وقال: اختلف حيوة والليث على عقيل في إسناد هذا الحديث، فرواه كل واحد منهما على ما ذكرناه... وقال: وكان أهل العلم بالأسانيد يدفعون هذا الحديث لانقطاعه في إسناده، ولأن أبا سلمة لا يتهيأ في سنه لقاء عبد الله بن مسعود، ولا أخذه إياه عنه. اهـ.
وقال الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٠/ ٥١٨): أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» [٨/ ٢٧٥] من طريق الليث عن عقيل، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة مرسلاً. قال: وهو أشبه. قال: والأول لا يثبت لأن أبا سلمة لم يدرك ابن مسعود. اهـ.

(٢) في (ج): «قال».

(٣) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٢٠٩٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وفيه: «واتبعوا المحكم وآمنوا بالمتشابه...». وفي إسناده معارك بن عباد، وهو ضعيف، وشيخه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وهو متروك.

(٤) في (ج): «قال».

(٥) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٧٢) من حديث ابن عباس مرفوعاً. وفي إسناد الكلبي: وهو محمد بن السائب، وهو متروك، وشيخه أبو صالح مولى أم هانئ، وهو ضعيف. وقال الطبري: خبر في إسناده نظر.

ثمَّ رواهُ مِن وجْهٍ آخرَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ مَوقُوفاً بنحْوِهِ[1].

وروَى ابنُ أبي حاتمٍ مِن طَريقِ العُوفيِّ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ رضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: نؤمِنُ بالمحكَمِ، ونَدِينُ بهِ، ونُؤمِنُ بالمتَشَابِهِ ولا نَدينُ بهِ، وهوَ مِن عندِ اللهِ كُلِّهِ[2].

وروَى[3] أيضاً: عَن عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنها قالَتْ: كانَ رسُوخُهمْ في العِلمِ أنْ آمَنُوا بمتشَابهِهِ ولا يَعْلمُونَهُ[4].

وروَى[5] الدارِميُّ في «مسنَدِهِ» عَنْ سُليمانَ بنِ يسَارٍ: أنَّ رجُلاً يُقَالُ لهُ: صَبِيْغٌ قدِمَ المدِينَةَ، فجعَلَ يسْألُ عنْ مُتشَابِهِ القُرآنِ؛ فأَرسَلَ إليهِ عُمرَ وقدْ أعدَّ لهُ عَراجِينَ النَّخلِ؛ فقالَ: مَن أنْتَ؟ قالَ: عبدُ اللهِ بنُ صَبيغٍ، فأخَذَ عمرُ عُرجُوناً مِن تلْكَ العَراجِينِ فضرَبهُ حتَّى أدْمَى رأسَهُ[6].

وفي رِوايةٍ: فضرَبهُ بالجَريدِ حتَّى تركَ ظهرَهُ دَبرةً، ثمَّ تركَهُ حتَّى برأَ، ثمَّ أَعادَ عَليهِ الضَّربَ، ثمَّ تركَهُ حتَّى برأَ، فدَعا بهِ ليُعيدَهُ عليهِ، فقالَ: إنْ كنْتَ تُريدُ قَتلِي فاقتُلْني قَتلاً جَمِيلاً، أو رُدَّني إلى أرْضِي، فأذِنَ لهُ إلى أَرْضِهِ، وكتَبَ

---

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٧١) من حديث ابن عباس موقوفاً. وإسناده ضعيف، لضعف مؤمل بن إسماعيل، ولانقطاعه بين أبي الزناد وابن عباس.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٢١٧). وإسناده ضعيف لضعف العوفي.

(٣) في (ج): «وقال».

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٢٠٨).

(٥) في (ج): «وقال».

(٦) أخرجه الدارمي في «سننه» (١٥٤)، والآجري في «الشريعة» (١٥٣)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١٣٨)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧٨٩) من طريق حماد بن زيد، عن يزيد بن حازم، عن سليمان بن يسار، به. وإسناده منقطع سليمان بن يسار لم يدرك عمر.

والعراجين: جمع عرجون، وهو العذق، ما يحمل التمر، وهو من النخل، كالعنقود من العنب.

إلى أبي مُوسَى الأشعَرِيِّ أنْ لا يُجالِسَهُ أحدٌ مِنَ المسلِمِينَ[١].

وفي كتابِ «الفُروعِ» لابنِ مُفْلِحِ الحنْبلِيِّ: وعُمرُ بنُ الخطَّابِ أمرَ بهَجْرِ صَبيغٍ بسُؤالِهِ عَنِ الذَّارياتِ والمرسَلاتِ والنَّازعاتِ، انتَهى[٢].

وهذا مِنهُ رضِيَ اللهُ عنهُ لسَدِّ بابِ الذَّريعَةِ.

والآيَةُ الشَّريفَةُ قدْ دلَّتْ عَلَى ذمِّ متَّبِعِي المتشَابهِ ووصفِهِمْ بالزَّيغِ وابتِغاءِ الفِتنةِ، وعَلَى تمدُّحِ[٣] الذِينَ فوَّضُوا العِلمَ إلى اللهِ، وسَلَّموا إلَيهِ كما مدَحَ اللهُ المؤمُنِينَ بالغَيبِ.

وقالَ الإمامُ فخرُ الدِّينِ: صرْفُ اللَّفظِ عنِ الراجِحِ إلى المرجُوحِ لا بُدَّ فيهِ مِن دلِيلٍ مُنفصِلٍ، وهوَ إمَّا: لفظِيٌّ أو عقلِيٌّ.

فالأوَّلُ: لا يمكِنُ اعتِبارُهُ في المسَائِلِ الأُصوليَّةِ، لأنَّهُ لا يكُونُ قاطِعاً؛ لأنَّهُ موقُوفٌ عَلى انتِفاءِ الاحتِمالاتِ العشَرةِ[٤] المَعرُوفةِ، وانتِفاؤها مَظنُونٌ،

---

(١) أخرجه الدارمي (١٥٨)، وابن وضاح في «البدع» (١٤٨) من طريق الليث، عن ابن عجلان، عن نافع مولى عبد الله: إن صبيغاً، فذكره. وإسناده منقطع، نافع لم يسمع عمر. معنى «دبرة» أي: قَرْحة.

(٢) «الفروع» لابن مفلح (٤/ ٣٩٣). وسؤال صبيغ عمر عن الذاريات والمرسلات، أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٢٩٩) من طريق أبي بكر بن أبي سبرة، عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب، قال: جاء صبيغ إلى عمر بن الخطاب، فذكره.

وقال البزار: لا نعلمه يروي عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه، وإنما أتي من أبي بكر بن أبي سبرة فيما أحسب، لأن أبا بكر لين الحديث، وسعيد بن سلام لم يكن من أصحاب الحديث. اهـ. قلت: وابن أبي سبرة، قال الحافظ في «التقريب»: رموه بالوضع.

(٣) في (ج): «مدح».

(٤) جاء في هامش الأصل و(ج) ما نصه: (الاحتمالاتُ العشَرةُ هيَ: انتِفاءُ النسْخِ، والتَّقديمُ والتَّأخيرُ، وتغييرُ الإعْرابِ، والصَّرفُ، والمعارِضُ العقلِيُّ، والاشتراك، والنَّقلُ والمجازُ، والإضمارُ =

والوقُوفُ عَلى المظنُونِ، مَظنُونٌ والظنّيُّ لا يُكتفَى بهِ في الأصُولِ.

وأمَّا العقليُّ: فإنَّما يُفِيدُ صَرْفَ اللَّفظِ عَنْ ظاهِرِهِ لكَونِ الظَّاهِرِ مُحالاً، وأمَّا إثباتُ المعْنَى المُرادِ فلا يمكِنُ بالعقْلِ، لأنَّ طريقَ ذلِكَ ترجِيحُ مجازٍ عَلى مجازٍ، وتأويلٍ عَلى تأويلٍ، وذلِكَ التَّرجِيحُ لا يمكِنُ إلا بالدَّليلِ اللَّفظِيِّ، والدَّليلُ اللَّفظيُّ في التَّرجيحِ ضَعيفٌ لا يُفيدُ إلا الظنَّ، والظنُّ لا يُعوَّلُ عليهِ في المَسائلِ الأُصوليَّةِ القَطْعيَّةِ، فلهذا اختارَ الأئمَّةُ المُحققِّونَ منَ السَّلفِ والخلَفِ بعدَ إقامةِ الدَّليلِ القاطِعِ علَى أنَّ حَمْلَ اللَّفظِ عَلى ظاهِرِهِ مُحالٌ تَرْكَ الخوضِ في تَعيينِ التَّأويلِ، انتهى[1].

وتوسَّطَ ابنُ دقيقِ العيدِ فقبِلَ التَّأويلَ إنْ قرُبَ في لسَانِ العرَبِ نحوُ: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] أي: في حقِّهِ وما[2] يجِبُ لهُ، لا إنْ بعُدَ؛ أي: كتأويلِ ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ بـ: اسْتَولى[3].

إذا تقرَّرَ هذا: فاعلَمْ أنَّ مِنَ المُتشَابهاتِ آياتُ الصِّفاتِ التي التَّأويلُ فيها بعِيدٌ، فلا تُؤوَّلُ ولا تفسَّرُ، وجُمهورُ أهلِ السُّنةِ مِنهُمُ السَّلفُ وأهلُ الحدِيثِ عَلى الإيمانِ بها، وتفْويضِ مَعناها المرادِ مِنها إلى اللهِ تَعالى، ولا نُفسِّرها معَ تنزِيهِنا لهُ عَنْ حَقِيقَتِها.

فقدْ روَى الإمامُ اللالِكائيُّ الحافِظُ عَنْ محمَّدِ بنِ الحسَنِ قالَ: اتفَقَ الفُقَهاءُ

= والتَّخصيصُ، فإن انتفَتْ هَذهِ الاحتِمالاتُ العشَرةُ عَنِ الدَّليلِ، أفادَ القطْعَ، وإنِ انتفَتْ عنهُ الخمسَةُ المتأخِّرةُ أفادَ الظَّنَّ). اهـ. مؤلفه.

(١) نقل المصنف قول الإمام فخر الدين عن السيوطي في «الإتقان» (٣/ ١٣-١٤)، واختصره الحافظ السيوطي عن «التفسير الكبير» للرازي (٧/ ١٣٩-١٤٠).

(٢) في (ج): «ولا».

(٣) نقله السيوطي في «الإتقان» (٣/ ١٦) عنه.

كلُّهمْ مِنَ المشْرقِ إلى المغرِبِ عَلى الإيمانِ بالصِّفاتِ مِن غَيرِ تفسِيرٍ ولا تَشبيهٍ[١].

وقدْ روَى اللالِكائيُّ أيضاً في «السُّنةِ» مِن طَريقِ قُرَّةَ بنِ خالدٍ، عَنِ الحسَنِ، عَنْ أمِّهِ، عَنْ أمِّ سلَمةَ رضِيَ اللهُ عَنها في قولِهِ تَعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] قالَتْ: الاستِواءُ معلُومٌ والكَيفُ مجهُولٌ والإيمانُ بهِ واجِبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بِدعةٌ، والبحْثُ عنهُ كفرٌ[٢].

وهذا لهُ حُكمُ الحدِيثِ المرفُوعِ، لأنَّ مثلَهُ لا يُقالُ مِن قَبيلِ الرَّأيِ.

وقالَ الإمامُ التِّرمِذيُّ في الكَلامِ عَلَى حَديثِ الرُّؤيةِ: المذهَبُ في هذا عِندَ أهلِ العِلمِ مِنَ الأئمَّةِ؛ مثلَ: سُفيانَ الثَّوريِّ، وابنِ المبارَكَ، ومالِكٍ، وابنِ عُيَينَةَ، ووكِيعٍ، وغَيرِهِمْ، أنهُمْ قالُوا: نَرْوِي هذِهِ الأحادِيثَ كما جاءَتْ، ونُؤمِنُ بها، ولا يُقالُ: كيفَ؟ ولا نُفسِّرُ ولا نتوهَّمُ[٣].

وذكَرْتُ في كِتابي «البرهان في تَفسِيرِ القُرآنِ» ـ عندَ قولِهِ تَعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] وبعدَ أنْ ذكَرْتُ مذاهِبَ المتأوِّلينَ ـ: أنَّ مذهَبَ السَّلفِ هوَ عدَمُ الخوضِ في مِثلِ هذا والسُّكوتُ عَنهُ، وتَفويضُ عِلمِهِ إلى اللهِ تَعالى قالَ ابنُ عبَّاسٍ: هذا منَ المكتُومِ الذِي لا يُفسَّرُ[٤].

---

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٤٠)، مطولًا.

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٦٣)، ولفظه: قالت: الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر.

وإسناده ضعيف لانقطاعه، الحسن البصري لم يسمع من أم سلمة فيما قاله ابن المديني ونقله عنه العلائي في «جامع التحصيل» (ص ١٩٥).

(٣) «سنن الترمذي» عقب الحديث (٢٥٥٧).

(٤) انظر: «بحر العلوم» للسمرقندي (١/ ١٣٨).

فالأَولى في هذِهِ الآيةِ وما شاكَلَها أنْ يُؤمِنَ الإنسانُ بظاهِرِها، ويَكِلَ عِلمَها إلى اللهِ تَعَالى، وعَلَى ذلِكَ مضتْ أئمَّةُ السلَفِ.

وكانَ الزُّهريُّ، ومالِكٌ، والأوزاعِيُّ، وسُفيانُ الثَّوريُّ، واللَّيثُ بنُ سعدٍ، وابنُ المبارَكِ، وأحمَدُ بنُ حَنبَلٍ، وإسحَاقُ يقُولُونَ في هذِهِ الآيةِ وأمثالِها: أمِرُّوها كما جاءَتْ[1].

وقالَ سُفيانُ بنُ عُيينَةَ وناهِيْكَ بِهِ: كُلُّ ما وصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ في كِتابِهِ فتفسِيرُهُ قِراءتُهُ، والسُّكوتُ عنهُ، ليسَ لأحَدٍ أنْ يفسِّرهُ إلا اللهُ ورسُولُهُ[2].

وسُئلَ الإمَامُ ابنُ خُزيمَةَ عَنِ الكلامِ في الأسماءِ والصِّفاتِ فقَالَ: بدعَةٌ ابتَدَعُوها[3]، ولَمْ يكُنْ أئمَّةُ المسلِمينَ وأربَابُ المذاهِبِ أئمَّةُ الدِّينِ مثلُ مالِكٍ، وسُفيانَ، والأوزَاعِيِّ، والشَّافعِيِّ، وأحمَدَ، وإسحَاقَ، ويحيَى بنِ يحيَى، وابنِ المبارَكِ، وأبي حَنيفَةَ، ومحمَّدِ بنِ الحسَنِ، وأبي يُوسُفَ يتكلَّمونَ في ذلِكَ، وينهَونَ أصحابهُمْ عَنِ الخَوضِ فيهِ، ويدلُّونهُمْ عَلَى الكِتابِ والسُّنةِ[4].

وسمِعَ الإمَامُ أحمَدُ شَخصاً يروِي حَدِيثَ النُّزولِ ويقُولُ: ينزِلُ بغيرِ حركةٍ ولا

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢/ ١٢٩)، و«تفسير البغوي» (١/ ٢٤١).
وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩٣٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٥٥) عن الأوزاعي والثوري ومالك.

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٠٦). وانظر: «الدر المنثور» (٣/ ٤٧٤).

(٣) لفظ: «بدعة ابتدعوها» ليس في المطبوع.

(٤) أخرجه أبو الفضل الرازي في «أحاديث ذم الكلام» (ص٩٩)، وابن عبد الهادي ابن المبرد في «جمع الجيوش والدساكر» (٩٨) أنه سئل محمد بن إسحاق بن خزيمة، فذكره.

انتِقالٍ، ولا تغيُّرِ حالٍ، فأنكرَ أحمدُ ذلكَ، وقالَ: قُلْ كما قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ، فهوَ كانَ أغيرَ عَلَى ربِّهِ منكَ[١].

وقالَ الأوزاعِيُّ لما سُئلَ عَنْ حدِيثِ النُّزولِ: يفعَلُ اللهُ ما يشَاءُ[٢].

وقالَ الفُضَيلُ بنُ عياضٍ: إذا قالَ لكَ الجَهْمِيُّ: أنا أكفُرُ بربٍّ يزُولُ عَنْ مكانِهِ، فقُلْ: أنا أؤمِنُ برَبٍّ يفعَلُ ما يشَاءُ[٣].

***

واعلَمْ: أنَّ المشهُورَ عندَ أصحَابِ **الإمامِ أحمَدَ**: أنهُمْ لا يتأوَّلونَ الصِّفاتِ التي مِن جنْسِ الحركَةِ، كالمجيءِ، والإتْيانِ في الظُّلَلِ، والنُّزولِ، كما لا يتأوَّلُونَ غيرَها مُتابعةً للسلَفِ.

وفـي كتَابِ «الفِقـهِ الأكبَرِ» في العَقائدِ تَصنِيـفِ **الإمامِ أبي حَنِيفَةَ**: وهوَ سُبحانَهُ شَـيءٌ لا كالأشْـياءِ، بلا جِسـمٍ، ولا جَوهرَ، ولا عـرَضَ، ولا حَدَّ لـهُ، ولا ضِدَّ لهُ، ولا نِـدَّ لـه، ولا مِثـلَ، ولـهُ يـدٌ ووَجـهٌ ونَفْـسٌ، فمَـا ذكَـرَ اللهُ تَعَالـى فـي القُـرآنِ مِـن ذِكرِ الوجْـهِ واليَـدِ والنَّفسِ، فهُـوَ لهُ صِفاتٌ بلا كَيـفٍ، ولا يُقـالُ: إنَّ يدَهُ قُدرَتُـهُ أو نِعمتُهُ، لأنَّ فيـهِ إبطَـالَ الصِّفـةِ، وهـوَ قـولُ أهـلِ القـدَرِ والاعتِـزالِ، ولكِـنَّ يـدَهُ صِفتُـهُ بـلا كَيـفٍ، وغضَبُـهُ ورِضـاهُ صِفتـانِ مِـن صِفاتِهِ بلا كَيـفٍ، والقَضـاءُ والقدَرُ، والمشِـيئةُ صِفاتُـهُ فـي الأزَلِ بلا كيـفٍ، انتهى[٤].

---

(١) نقله ابن تيمية في «الاستقامة» (٧٢ـ٧٣).

(٢) انظر: «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس» (١/ ٢٨٩)، وإكمال المعلم للقاضي عياض (٣/ ١١٠)، و«إبطال التأويلات» للفراء (١/ ٥٨).

(٣) انظر: «خلق أفعال العباد» للبخاري (ص٣٣)، وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٣/ ٥٠١).

(٤) انظر: «الفقه الأكبر» (ص٢٩).

قالَ العلَّامُة ابنُ الهُمامِ: إنَّ الإصبَعَ واليدَ صِفةٌ لهُ تَعَالى لا بمَعْنى الجارِحةِ، بلْ عَلَى وجهٍ يلِيقُ بِهِ، وهوَ سُبحانَهُ أعلَمُ[١]، وسَيأتي تتِمَّةُ كلامِهِ[٢].

ومِنَ العجَبِ أنَّ أئمَّتَنا الحنَابلَةَ يقُولُونَ بمذْهَبِ السَّلفِ، ويصِفُونَ اللهَ بما وصَفَ بِهِ نفسَهُ، وبما وَصَفَ[٣] بِهِ رسُولُهُ، مِن غَيرِ تحرِيفٍ ولا تَعطِيلٍ، ومِن غَيرِ تَكييفٍ ولا تمثِيلٍ، ومعَ ذلِكَ فتجِدُ مَنْ لا يحتَاطُ في دِينِهِ يَنْسِبُهمْ للتَّجسِيمِ، ومَذهبُهُمْ أنَّ المجسِّمَ كافرٌ، بخِلافِ مَذهبِ الشَّافعيَّةِ، فإنَّ المجسِّمَ عِندهُمْ لا يكفَرُ، فقَومٌ يكفِّرونَ المجسِّمةَ، فكَيفَ يقُولونَ بالتَّجسِيمِ؟ وإنما نُسِبُوا لذلِكَ معَ أنَّ مذهبَهُمْ هوَ مَذهَبُ السَّلفِ والمحقِّقينَ مِنَ الخلَفِ، لما أنهُمْ بالَغُوا في الردِّ عَلَى المتأوِّلِينَ للاسْتواءِ واليدِ والوجْهِ، ونحوِ ذلِكَ كما يأتِي، وهُمْ وإنْ أثبَتُوا ذلِكَ مُتابعَةً للسَّلفِ، لكنَّهمْ يَقولُون كمَا هوَ في كُتُبِ عقائدِهمْ: إنَّهُ تَعَالى ذاتٌ لا تُشبِهُ الذَّواتِ، مُستحقَّةٌ للصِّفاتِ المناسِبةِ لها في جمِيعِ ما يستَحقُّهُ.

قالوا: فإذا ورَدَ القُرآنُ وصَحيحُ السُّنةِ في حقِّهِ بوصْفٍ تُلُقِّيَ في التَّسميَةِ بالقَبولِ، ووجَبَ إثبَاتُهُ لهُ عَلَى ما يستَحقُّهُ، ولا يُعدَلُ بِهِ عَنْ حَقيقَةِ الوصْفِ، إذ ذاتُهُ تَعَالى قابِلةٌ للصِّفاتِ اللائقَةِ بها.

قالُوا: فنصِفُ اللهَ تَعَالى بما وصَفَ بِهِ نفسَهُ، ولا نزِيدُ عليهِ، فإنَّ ظاهِرَ الأمْرِ في صِفَاتِهِ سُبحانَهُ أنْ تكُونَ مُلحقَةً بذاتِهِ، فإذا امتنَعتْ ذاتُهُ المقدَّسةُ مِن تحصِيلٍ مَعنى يَشْهَدُ الشَّاهدُ فيهِ مَعنىً يؤدِّي إلى كيفِيَّةٍ، فكذَلكَ القَولُ فيما أضافَهُ إلى نفسِهِ مِن صِفاتِهِ[٤].

---

(١) انظر: «المسامرة بشرح المسايرة للكمال ابن الهمام» لابن أبي شريف (ص ٣٤).

(٢) سيرد في «الاستواء».

(٣) كذا في الأصل و(ج)! وفي المطبوع: «وصفه».

(٤) في (ج): «صفات».

هذا كلامُ أئمَّةِ الحنابلةِ، ولا خُصوصيَّةَ لهُمْ في ذلِكَ، بلْ هَذا مذهَبُ جَميعِ السَّلفِ والمحقِّقينَ مِن الخلَفِ.

قالَ الحافِظُ السُّيوطيُّ في كِتابِهِ «الإتقانِ»: مِنَ المتشَابهِ آياتُ الصِّفاتِ، ولابنِ اللبَّانِ فيها تَصنيفٌ مفرَدٌ[1]، نحوُ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح: ١٠] ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

وجمهُورُ أهلِ السنَّةِ منهُمُ السلَفُ وأهلُ الحَديثِ عَلَى الإيمانِ بها، وتفويضِ مَعناها المُرادِ مِنها إلى اللهِ تَعالى، ولا نُفسِّرُها معَ تَنْزيهِنا لهُ عَنْ حَقِيقَتِها.

قالَ: وذهبَتْ طائفَةٌ مِن أهلِ السنَّةِ إلى أنَّا نُؤوِّلها عَلى ما يليْقُ بجلالِهِ تَعالى، وهذا مَذهَبُ الخلَفِ[2].

قالَ: وكانَ إمامُ الحرمَينِ يذهَبُ إليهِ، ثمَّ رجَعَ عنهُ؛ فقالَ في «الرسَالةِ النِّظَاميَّةِ»: الذِي نَرتضِيهِ رأياً، ونَدِينُ اللهَ تَعالى بهِ عَقْداً هوَ اتِّباعُ سلَفِ الأمَّةِ، فإنهُمْ درَجُوا عَلَى تركِ التعرُّضِ لمعانِيها ودَركِ ما فيها، وهُمْ صَفوةُ الإسْلامِ، وكانُوا لا يألُونَ جُهداً في ضَبطِ قواعِدِ الملَّةِ، والتَّواصِي بحفْظِها، وتعلِيمِ النَّاسِ ما يحتاجُونَ إلَيهِ مِنها، فلَو كانَ تأوِيلُ هذِهِ الظَّواهرِ سَائغاً لأوشَكَ أنْ يكُونَ اهتِمامُهُمْ بها فَوقَ اهتِمامِهِمْ بفُروعِ الشَّريعةِ، فإذا انصرَمَ عصرُهُمْ وعصرُ التَّابعِينَ عَلَى الإضْرابِ عَنِ التَّأويلِ كانَ ذلِكَ هوَ الوجْهَ المتَّبعَ، فحقٌّ عَلى ذِي الدِّينِ أنْ يعتقِدَ تنزيهَ البارِئ عَنْ صِفاتِ المحدَثينَ،

---

(١) وهو «إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المشتبهات» لأبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بابن اللبان المصري المتوفى سنة (٧٤٩هـ).

(٢) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٤ـ١٥).

ولا يخُوضَ في تأويْلِ المشْكِلاتِ، ويكِلَ[١] مَعناها إلى الربِّ[٢].

وقالَ الإمامُ ابنُ الصَّلاحِ: وعَلَى هذِهِ الطَّريقةِ مضَى صدْرُ الأمَّةِ وساداتُها، وإيَّاها اختارَ أئمَّةُ الفُقهاءِ وقاداتُها، وإلَيها دعَا أئمَّةُ الحدِيثِ وأعلامُهُ، ولا أحدَ مِنَ المتكلِّمِينَ مِن أصحابِنا يَصْدُفُ عنها ويأباها. انتهى[٣].

قلتُ: وهذا القَولُ هوَ الحقُّ، وأسلَمُ الطُّرقِ، فإنَّكَ تَجِدُ كلَّ فرِيقٍ منَ المتأوِّلين يُخطِّئُ الآخرَ، ويَرِدُّ كلامَهُ ويقيمُ البُرهانَ عَلَى صحَّةِ قَولِهِ، ويعتَقِدُ أنَّهُ هوَ المُصِيْبُ، وأنَّ غيرَهُ هوَ المُخْطِئُ، ومَن طالَعَ كلامَ طوائفِ المتكلِّمِينَ، والمتصوِّفِينَ علِمَ ذلِكَ عِلمَ اليقِينِ.

النَّـــاسُ شَـتَّــى وآراءٌ مُـفَــرَّقَــــةٌ   كُلٌّ يَـرَى الحَـقَّ فيْمَـا قـالَ واعْتَقَـدَا

قالَ أصحابُنا: أسلَمُ الطُّرقِ التَّسلِيمُ، فما يَسْلَمُ[٤] دينُ مَن لمْ يُسلِّمْ للهِ ورسُولهِ، ويَرُدَّ علْمَ ما اشتبَهَ إلى عالمِهِ، ومَن أرادَ علْمَ ما يَمتنِعُ عِلْمهُ، ولمْ يَقنَعْ بالتَّسلِيمِ فَهْمُهُ، حَجبَهُ مَرامُهُ عَنْ خالِصِ التَّوحيدِ وصافي المعرِفةِ والإيمانِ، والتَّعمُّقُ في الفِكرِ ذَريعَةُ الخُذْلانِ، وسُلَّمُ الحِرمانِ، والإسْرافُ في الجِدالِ يُوجبُ عدَاوةَ الرِّجالِ.

إذا عَلِمتَ هَذا، فهَذا أوانُ الشُّروعِ في المُرادِ بعَونِ اللهِ تَعالى.

* * *

---

(١) في (ج): «ونفوض».

(٢) انظر: «العقيدة النظامية» (ص٣٢ ـ ٣٣). وإمام الحرمين: هو عبد الملك بن عبد الله الجويني المتوفى سنة (٤٧٨هـ).

(٣) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٥).

(٤) في (ج): «سلم».

[من المتشابه صفات الله]

اعلَمْ أَيَّدَني اللهُ وإيَّاكَ بِرَوحٍ مِنهُ: أنَّ مِنَ المُتشَابهِ **صِفاتُ اللهِ تَعَالى**؛ فإنَّهُ يتعذَّرُ الوُقوفُ عَلَى تحقِيقِ مَعانِيها والإحاطَةِ بها، بلْ عَلَى تحقِيقِ الرُّوحِ والعَقلِ القائِمَيْنِ بالإنسَانِ، وأهلُ الإسْلامِ قدِ اتَّفقُوا عَلَى إثْباتِ ما أَثبَتهُ اللهُ لنفْسِهِ مِن أوصافِهِ التي نَطَقَ بها القُرآنُ، مِن نحوِ: سمِيعٍ، وبصِيرٍ، وعليمٍ، وقديرٍ، ونافِي ذلِكَ كافرٌ، لأنَّهُ مُكذِّبٌ لصَريحِ القُرآنِ.

واختلَفُوا في المشتقَّاتِ مِنها[1]:

فقالَتِ المعتزِلةُ ومَنْ وافقَهُمْ: إنَّهُ تَعَالى عَليمٌ بذاتِهِ، بصِيرٌ بذاتِهِ، سمِيعٌ بذاتِهِ، لا بعِلْمٍ وسَمْعٍ وبَصَرٍ، وهكذا بقيَّةُ الصِّفاتِ. قدْ ثبَّتوا[2] المُشْتَقَّ بدونِ المُشْتَقِّ منهُ، فِراراً مِنْ تعدُّدِ القُدَماءِ معَ اللهِ تَعَالى، مُحتَجِّينَ بما يطُولُ تقرِيرُهُ، قائلِينَ: لا يُخبَرُ عنهُ تَعَالى بما يُخبَرُ بهِ عَنْ شيءٍ مِنْ خلقِهِ، إلا أنْ يأتيَ نصٌّ بشَيءٍ مِن ذلِكَ، فيوقَفُ عِندَهُ، وما لا فلا.

ولأنَّ هذِهِ الصِّفاتِ أَعْراضٌ، والعرَضُ لا يقُومُ إلا بجَوهرٍ مُتحيِّزٍ، وكلُّ متحيِّزٍ فجسْمٌ مركَّبٌ أو جوهَرٌ فرْدٌ، ومَن قالَ ذلِكَ فهُوَ مشبِّهٌ، لأنَّ الأجسَامَ مُتماثلَةٌ[3].

قالُوا: وأمَّا كونُهُ لا يُعقَلُ عليمٌ إلا بعِلْمٍ، وسمِيعٌ إلا بسَمْعٍ، وبصِيرٌ إلا ببَصَرٍ، كضارِبٍ لا يُعقَلُ إلا بضَربٍ، وقائمٍ بقِيامٍ فهذا في الشَّاهِدِ، وأمَّا في الغائبِ فلا، فقَدْ صحَّ النصُّ بأنَّ لهُ تَعَالى عيناً وأَعْيُناً، فيلزَمكُمْ[4] أنْ تقُولوا: إنَّهُ تعالى ذُو حَدَقةٍ

(١) في (ج): «المتشابهات».

(٢) في (ج): «فأثبتوا».

(٣) انظر: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٤٥)، و«مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٢).

(٤) في (ج): «فيلزم».

وناظرٍ، لأنَّهُ لا يُوجَدُ في[1] الشَّاهِدِ إلا مِثلُ ذلِكَ، ولا يكُونُ ألبتَّة سمِيعٌ في العالمِ إلا بأُذنٍ ذاتِ صِماخٍ[2].

وقالُوا أيضاً: التعلِيلُ بالاشتِقاقِ في مِثلِ ذلِكَ ليسَ بحجَّةٍ، فقَدْ علِمْنا يقِيناً أنَّهُ تَعالى بنى السَّماءِ كما قالَ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا﴾ [الذاريات: ٤٧] ولا يجُوزُ أنْ يُسمَّى سُبحانهُ: بنَّاءً، ونحوَ ذلِكَ.

وأُجيبَ: بأنَّهُ قدْ صرَّحتِ النُّصوصُ مِن الكِتابِ والسُّنةِ بإثْباتِ الصِّفاتِ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] وقولِهِ: ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١] وقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ﴾ [الذاريات: ٥٨] فأثبَتَ لنفْسِهِ القُوَّةَ، وهيَ القُدرَةُ باتِّفاقِ المفسِّرينَ.

وفي الحدِيثِ: «اللهُمَّ إني أَسْتَخِيرُكَ بعِلْمِكَ، وأستَقدِرُكَ بقُدرتِكَ»[3].

وأيضاً قيلَ: إنَّهُ يلزَمُهمْ أنْ تكُونَ الذَّاتُ عِلماً وقُدْرةً وحَياةً، لثُبوتِ خصائصِ هذِهِ الصِّفاتِ لها، فإنَّهُ قدْ تحقَّقَ في المعقُولِ أنَّ ما يُعلَمُ بِهِ المعلُومُ علْمٌ.

وأيضاً: فهذِهِ الصِّفاتُ، لا تقُومُ بنَفْسِها، والذَّاتُ قائمَةٌ بنفْسِها، وهوَ جمْعٌ بينَ النَّقيضَينِ.

وأجابُوا: بأنَّ المُرادَ: أنزَلَهُ وهوَ يَعْلَمُهُ، أوْ: أنزلَهُ بإذنِهِ وأمرِهِ، لأنَّ ما تعدَّى منَ الأفعَالِ بحرْفِ الباءِ، فإنَّ الدَّاخِلةَ عَليهِ يكُونُ آلةً؛ كـ: ضَربتُ زَيداً بالسَّوطِ، وأخَذتُ

---

(١) في (ج): «من».

(٢) انظر: «الفصل في الملل» (٢/ ١٠٩).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٨٢)، وأبو داود (١٥٣٨)، والترمذي (٤٨٠)، وابن ماجه (١٣٨٣) والنسائي في «المجتبى» (٣٢٥٣) من حديث جابر.

المنديلَ بيدِي، وكونُ العِلْمِ هوَ الذِي نزَلَ بِهِ، لا يُتصوَّرُ، إذ عِلمُهُ تَعَالى لا يَنْفَصِلُ عَنْ ذاتِهِ.

والمناقشَةُ في مِثلِ هذا تَطولُ وتخرُجُ عنِ المَقْصُودِ، والمقصُودُ إنَّما هوَ الإشَارةُ إلى أنَّ كلَّ واحِدٍ يدَّعِي أنَّ الحقَّ بيَدِهِ، ويقِيمُ الدَّليلَ علَيهِ كما تقدَّمَ.

فنسْكُتُ نحْنُ عنِ الخَوضِ في ذلِكَ، ولا نبحَثُ في تحقِيقِهِ، فإنَّهُ بِدْعةٌ ونُفوِّضُ عِلمَهُ إلى اللهِ تَعَالى، ولا نُكفِّرُ أحداً مِن أهلِ الفِرقِ بما ذهَبَ إليهِ واعتقَدَهُ، خُصوصاً معَ قِيامِ الشُّبهةِ والدَّليلِ عِندَهُ، فإنَّ الإيمانَ المعتَبرَ في الشَّرعِ: هوَ تصدِيقُ القَلْبِ الجازِمُ بما علمَ، ضَرورةَ مجِيءِ الرسُولِ بهِ مِن عندِ اللهِ، تَفصِيلًا فيما عُلِمَ تَفصِيلًا، كالتَّوحِيدِ والنُّبوَّةِ، وإجمالاً فيما عُلمَ إجمَالاً، كالأنبياءِ السَّالفةِ والصِّفاتِ القَديمةِ التي نطَقَ بها القُرآنُ، وهَذا هوَ الحقُّ، فلا نكفِّرُ بقيَّةَ الفِرقِ، خِلافاً لمَنْ زعَمَ مِنَ المتكلِّمينَ أنَّ الإيمَانَ: هوَ العِلمُ باللهِ وصِفاتِهِ علَى سَبيلِ الكمَالِ والتَّمامِ.

فَبِهذا لا جرَمَ أَقْدَمَ كلُّ طائفَةٍ عَلى تَكْفِيرِ مَن عَداهُ مِنَ الطَّوائفِ، لكِنْ لا بأسَ بالقَولِ بتكفِيرِ بَعضِ الغُلاةِ مِن أهلِ البِدعِ، فإنَّ مِنَ الجَهْمِيَّةِ[1] مَن غَلا حتَّى رمَى بعْضَ الأنبِياءِ بالتَّشبِيهِ، فقالَ: ثلاثةٌ مِنَ الأنبياءِ مُشبِّهةٌ؛ موسَى حيثُ قالَ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥] وعِيسَى حيثُ قالَ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ومحمَّدٌ حيثُ قالَ: «ينزِلُ ربُّنا كلَّ ليلةٍ إلى سَماءِ الدُّنيا»[2].

***

(١) قاله ابن أبي دؤاد. انظر: «الرد على الجهمية» لابن أبي حاتم. وقاله أيضاً ثمامة بن الأشرس، انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٠).

(٢) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة.

ومنَ المتشَابهِ: صفةُ الرَّحمةِ والغضَبِ، والرِّضا والحياءِ، والاستِهزاءِ والمَكْرِ، والعجَبِ، في قولِهِ تَعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] ﴿غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾ [المجادلة: ١٤] [الممتحنة: ١٣] ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤] (بل عجبتُ) بضِمِّ التاءِ[١] ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢].

فمَذْهَبُ السَّلَفِ في هَذا ونحوِهِ أَنهُمْ يقُولُونَ: صِفاتُ اللهِ تَعالى لا يُطَّلَعُ لها عَلَى ماهيَّةٍ، وإنَّما تُمَرُّ كما جاءَتْ.

قالَ شَيخُ الإسْلامِ ابنُ تَيميةَ: مذهَبُ سلَفِ الأمَّةِ وأئمَّتِها أنْ يصِفُوا اللهَ بما وصَفَ اللهُ بهِ نفسَهُ، وبما وصفَهُ بهِ رسُولُهُ، مِن غَيرِ تحريفٍ ولا تعطِيلٍ، ولا تكييفٍ ولا تمثِيلٍ، ولا يجوزُ نفْيُ صِفاتِ اللهِ التي وصَفَ بها نفسَهُ، ولا تمثِيلُها بصِفاتِ المخلُوقِينَ[٢].

ومذهَبُ الخلَفُ قالُوا:

الرَّحمةُ لغةً: رِقَّةُ القَلبِ وانعِطافُهُ. وذلِكَ منَ الكيفيَّاتِ التَّابعَةِ للمِزاجِ، واللهُ منزَّهٌ عَنها، فالمرادُ بها في حقِّهِ تَعَالى: إرادَةُ الخَيرِ والإحسَانِ إلى مَنْ يرحمُهُ، فإنَّ أسماءَ اللهِ تَعَالى تُؤخَذُ باعتِبارِ الغايَاتِ التي هيَ أفعَالٌ دونَ المبادِئ التي هيَ انفِعالاتٌ.

والغضَبُ: هيَجانُ النَّفسِ لإرادَةِ الانتِقامِ، أو غلَيانُ دمِ القلْبِ، وعِندَ إسنادِهِ إلَيهِ تَعَالى يُرادُ بهِ غايَتُهُ، فإنْ كانَ إرادَةَ الانتِقامِ من العاصِي، فإنَّهُ مِن صفَاتِ الذاتِ، وإنْ كانَ إحلالُ العقُوبةِ كانَ مِن صِفاتِ الفِعلِ.

---

(١) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف. انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص ٥٤٧)، و«النشر» لابن الجزري (٢/ ٣٥٦).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٩٥).

والحَياءُ: هوَ انقِباضُ النَّفسِ عنِ القَبيحِ مخافَةَ الذَّمِّ، واشتِقاقُهُ مِنَ الحياةِ، فإنَّهُ انكِسارٌ يَعْتَرِي القُوَّةَ الحيوانيَّةَ، فيَرُدُّها عَنْ أفعَالها.

وإذا وُصِفَ بِهِ البارِئُ تَعَالى كما في قولِهِ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وكما في حدِيثِ: «إنَّ ربَّكُمْ حَيِيٌّ كريمٌ، يَسْتَحِيي إذا رفَعَ العبدُ يدَيهِ إليهِ أن يَرُدَّهما صِفْراً حتَّى يضَعَ فيهِما خَيْراً»(١).

فالمرادُ بهِ: التَّرْكُ اللازِمُ للانقِباضِ العَرَضيِّ، كما أنَّ المُرادَ مِن رحمَتِهِ وغضبِهِ إصابةُ الخَيرِ.

والانتقامُ والاستهزاءُ، مِن بابِ العبَثِ والسُّخريةِ، واللهُ تَعالى مُنزَّهٌ عَنْ ذلِكَ، فمَعْنى: ﴿يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] أي: يجازِيهِمْ عَلَى استِهزائِهِمْ، وهوَ مِن بابِ المُشاكَلةِ في اللَّفظِ ليزدَوجَ الكَلامُ، كـ﴿جَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] أو المعْنى: يُعامِلهُمْ مُعاملَةَ المُسْتَهْزِئِ، أمَّا في الدُّنيا، فبإجراءِ أحكامِ المسلِمينَ علِيهِمْ، واستِدراجِهِمْ بالإمْهالِ، وأمَّا في الآخرَةِ، فيُروى أنَّهُ يُفتَحُ لأحدِهِمْ بابٌ إلى الجنَّةِ فيُسرِعُ(٢) نحوَهُ، فإذا صارَ إليهِ سُدَّ دُونَهُ، ثمَّ يُفتَحُ لهُ بابٌ آخرُ، فإذا أقبَلَ إليهِ سُدَّ دُونَهُ(٣).

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣٧١٥)، وأبو داود (١٤٨٩)، والترمذي (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، والحاكم (١٨٣١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٥٥) من حديث سلمان الفارسي. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وقال الحاكم: وله شاهد صحيح من حديث أنس بن مالك.
وأخرجه الحاكم (١٨٣٢)، وعبد الرزاق (٣٢٥٠) من حديث أنس.

(٢) في (ج): «فيسرح».

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠٩ـ٣١٠)، وأورد خبراً عن ابن عباس في هذا المعنى.

والمكْرُ في الأَصْلِ: حيلَةٌ يُتوصَّلُ بها إلى مضرَّةِ الغَيْرِ، واللهُ منزَّهٌ عَنْ ذلِكَ، فلا يُمكِنُ إسنادُهُ إليهِ سُبحانَهُ إلا بطرِيقِ المُشاكلَةِ[1].

والضحِكُ: هوَ رِضَاهُ تَعَالى بفعْلِ عَبدِهِ ومحبَّتُهُ إيَّاهُ، وإظهارُ نِعْمَتِهِ عَليهِ. وقالَ بعضُهمْ: الضَّحِكُ استِعارةٌ في حقِّ الربِّ سُبحانَهُ، لأنهُ لا يجُوزُ عَليهِ تَغيُّرُ الحالاتِ.

والتعجُّبُ: انفِعالٌ يحدُثُ في النَّفسِ عِندَ الشُّعورِ بأمرٍ خفِيٍّ سَبَبُهُ، وخَرَجَ عَنْ نظائرِهِ، ولهذا يُقالُ: إذا ظهَرَ السبَبُ بطَلَ العجَبُ. فلا يُطلَقُ عَلى اللهِ أَنَّهُ مُتَعَجِّبٌ، لأَنَّهُ لا يخْفَى عليهِ شيءٌ.

ولهذا قالَ شُريحٌ لما قُرِئ عندَهُ (بل عجبتُ) بضمِّ التَّاءِ [الصافات: ١٢]: إنَّ اللهَ لا يَعْجَبُ مِن شيءٍ، إنما يَعْجَبُ مَنْ لا يَعْلَمُ، قالَ الأعمَشُ: فذكرْتُ ذلكَ لإبراهِيمَ؛ فقالَ: إنَّ شُرَيحاً كانَ يُعجِبهُ رأيُهُ، إنَّ عبدَ اللهِ ـ يعنِي ابنَ مسعُودٍ ـ كانَ أعلَمَ مِن شُريحٍ، وكانَ يقرَؤها عبدُ اللهِ: (بل عجبتُ)[2] يعني بضَمِّ التَّاءِ. وكذلِكَ قرأ الكُوفيُّونَ إلا عاصماً.

قالوا: فالعجَبُ منَ اللهِ تَعَالى إمَّا عَلَى الفرْضِ والتَّخييلِ، أو هوَ مصرُوفٌ للمُخاطَبِ، بمعْنى أنهُ يجِبُ أنْ يُتعجَّبَ منهُ، أو هوَ عَلَى معْنى الاستِعظامِ اللازِمِ لهُ، فإنَّهُ روعَةٌ تعتَرِي الإنسَانَ عندَ استِعظامِهِ الشيءَ، وقيلَ: إنهُ مُقدَّرٌ بالقَولِ، أي: قُلْ يا محمَّدُ! بلْ عجبْتُ[3]، وحينئذٍ فمَعْنى القِراءتينِ واحدٌ[4].

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٨/ ٢٣٦).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٦٠٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٩١).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢٦/ ٣٢٣)، و«الأسماء والصفات» (٢/ ٤١٥).

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (١٥/ ٧٠).

وقالَ المَهْدَويُّ: يجوزُ أنْ يكُونَ إخبارُ اللهِ عَن نَفْسِهِ بالعجَبِ محمُولاً عَلَى أَنَّهُ ظهَرَ مِن أمرِهِ وسَخَطِهِ عَلَى مَن كَفَرَ بِهِ ما يقُومُ مَقامَ العَجَبِ منَ المخلُوقينَ، كما يُخْبرُ عَنهُ تَعَالى بالضَّحكِ عمَّنْ رضِيَ عنهُ، بمَعْنى أنهُ أَظهَرَ لهُ مِن رِضاهُ عَنهُ ما يقُومُ مَقامَ الضَّحِكِ مِنَ المخلُوقينَ مجازًا واتِّساعاً[١].

وقـدْ يكُـونُ العَجَـبُ بمعْنَـى وقُوعِ ذلِـكَ العمَـلِ عِنـدَ اللهِ عَظِيماً، فقولُـهُ: (بل عجبتُ) أي: بلْ عظُـمَ فِعْلُهـمْ عِندِي[٢].

قالَ البَيهقِيُّ: ويُشبِهُ أنْ يكُونَ هَذا معنَى حَديثِ عُقبَةَ بنِ عامرٍ قالَ: سمِعتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «عَجِبَ ربُّكَ مِن شابٍ ليسَتْ لهُ صَبْوةٌ»[٣].

وقالَ الحسَنُ بنُ الفضْلِ[٤]: التعجُّبُ منَ اللهِ إنكارُ الشَّيءِ وتعظِيمُهُ، وهوَ لُغةُ العرَبِ، وقدْ جاءَ في الخبرِ: «عجِبَ ربُّكمْ»[٥].

وقالَ الهروِيُّ: ويُقالُ: معنَى (عجِبَ ربُّكمْ) أي: رضِيَ وأثابَ، فسمَّاهُ عَجَباً،

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (١٥/ ٧٠).

(٢) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ٤١٥).

(٣) قاله البيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٩٣)، وأخرجه أحمد (١٧٣٧١)، وأبو يعلى (١٧٤٩)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٨٥٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٤٦٥) وضعفه. وفي إسناده ابن لهيعة، وهو سيء الحفظ، وقد روى عنه ابن قتيبة عند أحمد، وسماعه مما كان قبل احتراق كتبه. وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٤٩) عن رشدين بن سعد، عن عمرو بن الحارث عن أبي عشانة المعافري، أنه سمع عقبة بن عامر موقوفاً. ورشدين ضعيف.

(٤) كذا في الأصل و(ج)، والذي في المصادر: الحسين بن الفضل، وهو الصواب، وهو المفسر اللغوي المحدث، أبو علي النيسابوري المتوفى سنة (٢٨٢هـ). انظر: «السير» (١٣/ ٤١٥).

(٥) انظر: «تفسير الثعلبي» (٥/ ٢٤)، و«تفسير القرطبي» (١٥/ ٧١).

وليسَ بعجَبٍ في الحقِيقةِ، كقَولِهِ: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠] أي: يُجازِيهِمْ عَلَى مكرِهِمْ[١].

وسُئِلَ الجُنيدُ عَن قولِهِ تَعَالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥] فقالَ: إنَّ اللهَ لا يعجَبُ مِن شيءٍ[٢].

وقالَ الإمامُ فخرُ الدِّينِ: جميعُ الأعْراضِ النَّفسانيَّةِ ـ أعني: الرَّحمةَ والفرَحَ، والسُّرورَ والغضَبَ، والحياءَ والمَكْرَ، والاستهزاءَ ونحوَ ذلِكَ ـ لها أوائلُ، ولها غاياتٌ؛ مِثالُهُ: الغضَبُ، فإنَّ أولَهُ غَليانُ دَمِ القَلْبِ، وغايتُهُ إرادَةُ إيصَالِ الضَّررِ إلى المغضُوبِ عَليهِ، فلفْظُ «الغضَبِ» في حقِّ اللهِ لا يُحمَلُ عَلَى أوَّلِهِ الذِي هوَ غَليانُ دمِ القلْبِ، بلْ عَلَى غايتِهِ ـ أو غرَضِهِ[٣] ـ الذِي هوَ إرادَةُ الإضْرارِ، وكذلِكَ الحياءُ، لهُ أوَّلٌ وهوَ انكِسارٌ يحصُلُ في النَّفسِ، ولهُ غرَضٌ وهوَ ترْكُ الفِعلِ، فلفْظُ الحياءِ في حقِّهِ تَعَالى يُحمَلُ عَلَى تركِ الفِعلِ، لا عَلَى انكِسارِ النَّفسِ، انتَهى.

قلتُ: وعَلَى هذا الضَّابطِ، فكذلِكَ يُقالُ في الرِّضا والكَرمِ، والحِلمِ والشُّكرِ، والمحبَّةِ ونحوِ ذلِكَ، فإنَّ الظَّاهرَ أنَّ هذِهِ كلَّها في حقِّنا كيفيَّاتٌ نَفسانيَّةٌ. قيلَ: والحقُّ أنَّ الكَيفيَّاتِ النَّفسانيَّةَ لا تحتَاجُ إلى تعرِيفٍ لكَونها وجدانيَّاتٍ[٤].

وفي «تفسِيرِ القُرطبيِّ» في قولِهِ تَعَالى ﴿وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]: «ويرضَى» بمعْنَى: يُثيبُ ويُثْني، فالرِّضا عَلَى هذا: إما «ثوابُهُ» فيكُونُ صفَةَ فعلٍ

---

(١) انظر: «الغريبين» للهروي (٤/ ١٢٣٠).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٨/ ١٤١)، و«تفسير البغوي» (٧/ ٣٦).

(٣) لفظ: «أو غرضه» ليس في «تفسير الرازي» (١/ ٢٣٣).

(٤) انظر: «نواهد الأبكار» للسيوطي (٢/ ١٤٢) ونسبه للشيخ أكمل الدين البابرتي.

كقولِـهِ: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧] وإمَّـا «ثناؤهُ» فهوَ صفةُ ذاتٍ. انتَهى[١].

قلتُ: ومِن هـذا يُعلَمُ جوابُ سُـؤالٍ كُنـتُ أورَدتُهُ فـي مؤلَّفٍ لطيفٍ سـمَّيتُهُ: «الأسـئلةُ عَنْ مسـائلَ مُشـكلةٍ» قلتُ فيهِ:

ومِنها: أنَّ أهلَ السُّنَّةِ جَعَلوا الصِّفاتِ القَديمةَ للهِ سُبحانَهُ ثمانيةً، وهيَ: العلْمُ، والقُدرةُ، والإرادَةُ، والحياةُ، والسَّمعُ، والبصَرُ، والكَلامُ، والبقَاءُ، وبعضُهمْ يقُولُ: والتَّكوينُ، مُحتَجِّينَ في ذلِكَ بالاشتِقاقِ، وأنَّهُ لا يُعقَلُ مفْهومُ عَليمٍ إلا بعِلْمٍ، وسَميعٍ إلا بسَمعٍ وهكَذا.

وحِينئذٍ فيُقالُ: ما وَجْهُ الاقتِصارِ عَلَى هذِهِ الصِّفاتِ الثَّمانِ مَعَ أنهُ تَعَالى عزيزٌ فمِن أوصافِهِ العزَّةُ، وعَظيمٌ فمِنْ أوصافِهِ العَظَمةُ، وحلِيمٌ فمِنْ أوصافِهِ الحِلمُ، فهلْ يَصِحُّ أنْ يُقالَ مَثلاً: حلِيمٌ بحلمٍ، كما يُقالُ: علِيمٌ بعلِمٍ؟ وهكَذا في البقيَّةِ.

ولعلَّ **الجَوابَ** عَلَى طَريقَةِ الخلَفِ: أنَّ هذِهِ الأوصَافَ كلَّها كيفيَّاتٌ وانفعالاتٌ تحدُثُ في النَّفسِ، واللهُ منزَّهٌ عنها، فتُؤخَذُ كلُّها باعتِبارِ الغاياتِ، بخِلافِ العِلمِ والقُدرَةِ، والسَّمعِ والبصَرِ ونحوِهما، فإنَّها منَ الأوصَافِ الذَّاتيَّةِ، لا مِنَ الكيفيَّاتِ النَّفسانيَّةِ.

وللسَّلفِ أنْ يقُولُوا: إنَّ هذِهِ الأوصَافَ عَلَى ظاهِرِها، وهَذا التَّعليلُ لا يستَلزِمُ أنْ يكُونَ كذلِكَ في حقِّهِ تَعَالى، كما أنَّ العلمَ والقُدرَةَ، والسَّمعَ والبصَرَ تستَلزِمُ مِن النَّقصِ في حقِّنا ما يجِبُ تنزِيهُ اللهِ تَعَالى عنهُ مِن جهةِ أنَّها أعراضٌ ونحوُهُ، فمذهَبُ السَّلفِ أَسْلَمُ.

لا سيَّما وقدْ نقَلَ البُخاريُّ وغيرُهُ عَنِ الفُضيلِ بنِ عياضٍ قدَّسَ اللهُ روحَهُ أنَّهُ

---

(١) «تفسير القرطبي» (١٥/ ٢٣٧).

قالَ: ليسَ لنا[١] أنْ نَتوهَّمَ[٢] في اللهِ كيفَ هوَ، لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ وَصَفَ نفسَهُ فأبلَغَ فقالَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ السورةَ، فلا صِفةَ أبلَغُ مما وصَفَ بهِ نفسَهُ. فهذا النُّزولُ والضَّحِكُ وهذِهِ المُباهَاةُ، وهذا الاطِّلاعُ، كما شاءَ اللهُ أنْ يَنْزِلَ، وكما شاءَ أنْ يُباهِيَ، وكَما شاءَ أنْ يضحَكَ، وكمَا شاءَ أنْ يطَّلِعَ، فليسَ لنا أنْ نَتوهَّمَ كيفَ وكيفَ، فإذا قالَ الجَهْميُّ: أنا أكفُرُ بربٍّ يزُولُ عَن مكانِهِ، فقُلْ: أنا أؤمِنُ بربٍّ يفعَلُ ما يشَاءُ، انتَهى[٣].

وقالَ بعضُ مَن انتصَرَ لمذهَبِ السَّلفِ رداً عَلَى الخلَفِ: جميعُ ما يُلْزِمُوننا[٤] بهِ في الاستِواءِ والنُّزولِ، واليَدِ والوجْهِ والقدَمِ، والضحِكِ والتعجُّبِ مِنَ التَّشبيهِ نُلْزِمُهم[٥] بهِ في الحياةِ والسَّمعِ والبصَرِ والعلْمِ، فكَما لا يجعَلُونها أعْراضاً، كذلِكَ نحْنُ لا نجْعَلُها جَوارِحَ، ولا ما يوصَفُ بهِ المخلُوقُ[٦]، ويأتي كلامُهُ كلُّهُ.

---

(١) في (ج): «لك».

(٢) في (ج): «تتوهم».

(٣) أورد البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص ٣٣) هذه العبارة الأخيرة، وما قبله أخرجه أبو بكر الأثرم في كتابه «السنة» عن الفضيل بن عياض، فيما ذكر ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٦١ ـ ٦٢).

(٤) في الأصل و(ج): «ما يلزمون»، والتصويب مما سيرد عند المصنف. وهو الموافق لما في المصدر المنقول عنه.

(٥) في الأصل و(ج): «فلزمهم». والتصويب مما سيرد عند المصنف. وهو الموافق لما في المصدر المنقول عنه.

(٦) هذا القول قائله عبد الله بن يوسف الجويني الأشعري المتوفي سنة (٤٣٨هـ) كما في «رسالته في إثبات الاستواء والفوقية» (ص ٧٤)، أو عماد الدين الواسطي الحنبلي المعروف بابن شيخ الحزامين (ت ٧١١هـ) كما في «النصيحة في صفات الرب» (ص ٢٣ ـ ٢٤)، حسب المطبوع، ومحتوى الرسالة واحد، وفي «خزانة التراث» (٣٣/ ٧٦٧) نسخ خطية باسم رسالة في إثبات الاستواء...، للجويني، ولم أقف عليه منسوباً للواسطي سوى ما جاء في المطبوع منه، ولعل الأول هو الصواب، فالأول أشعري، والثاني حنبلي، والله أعلم.

ومنَ المتشَابِهِ: **المحبَّةُ**، في وصفِهِ تَعَالى بها في قولِهِ: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ﴾ [المائدة: ٥٤] وقولِهِ: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى﴾ [طه: ٣٩] لأنَّ المحبَّةَ مَيْلُ القلْبِ إلى ما يُلائمُ الطَّبعَ، واللهُ منزَّهٌ عَن ذلِكَ.

وحِينئذٍ فمحبَّةُ اللهِ تَعَالى للعَبدِ هيَ إرادةُ اللُّطفِ بِهِ والإحسَانِ إلَيهِ، ومحبةُ العبدِ للهِ هيَ محبَّةُ طاعتِهِ في أوامرِهِ ونواهِيهِ، والاعتناءُ بتحصِيلِ مراضِيهِ، فمعْنَى «يحبُّ اللهَ» أي: يحبُّ طاعتَهُ وخِدمتَهُ، أو يحِبُّ ثوابَهُ وإحسَانَهُ، وهذا مذهَبُ جمهُورِ المتكلِّمينَ[1].

قالَ العلامَةُ الطُّوفيُّ[2]: ذَهبَ طوائفُ منَ المتكلِّمينَ والفُقهاءِ إلى أنَّ اللهَ تَعَالى لا يُحبُّ، وإنما محبَّتُهُ محبَّةُ طاعتِهِ وعِبادتِهِ، وقالُوا: هوَ أيضاً لا يُحِبُّ عِبادَهُ المؤمِنينَ، وإنَّما محبَّتُهُ إرادَتهُ الإحسَانُ إليهِمْ[3].

قالَ: والذِي دلَّ عليهِ الكِتابُ والسنَّةُ، واتَّفقَ عَليهِ سلَفُ الأمَّةِ وأئمَّتُها، وجمِيعُ مشايِخِ الطَّريقِ أنَّ اللهَ تَعَالى يُحِبُّ ويُحَبُّ لذاتِهِ، وأمَّا حبُّ ثوابِهِ فدَرجةٌ نازلَةٌ.

قالَ: وأولُ مَن أنكَرَ المَحبَّةَ في الإسلامِ الجَعْدُ بنُ دِرهمٍ أستاذُ الجَهْمِ بنِ صَفوانَ، فضَحَّى بهِ خالِدُ بنُ عبدِ اللهِ القسْرِيُّ، وقالَ: أيُّها النَّاسُ! ضحُّوا تقبَّلَ اللهُ ضحَاياكُمْ، فإنِّي مُضَحٍّ بالجعْدِ بنِ دِرْهَمٍ، إنَّهُ زعَمَ أنَّ اللهَ لم يتخِذْ إبراهِيمَ خليلاً، ولمْ يكلِّمْ مُوسَى تكلِيماً، ثمَّ نزَلَ فذبحَهُ برِضَا عُلماءِ الإسلامِ[4].

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٤/ ١٧٦).

(٢) العلامة الطوفي: هو سليمان بن عبد القوي، نجم الدين الطوفي، فقيه حنبلي، من مؤلفاته: «الإكسير في قواعد التفسير»، توفي سنة (٧١٤هـ).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٩٧).

(٤) انظر لهذا الخبر: «خلق أفعال العباد» للبخاري (ص ٢٩)، و«الرد على الجهمية» للدارمي (١٣)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (١/ ٦١٧)، و«مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٩٧).

قالَ: وهؤلاءِ الذينَ يُنكِرونَ حقِيقَةَ محبَّةَ الربِّ يُنْكِرونَ **التلذُّذَ بالنظَرِ** إليهِ، ولهذا ظنَّ كثيرٌ مِنَ المُتَفقِّهةِ، والمتصوِّفةِ، والمتكلِّمةِ، أنَّ الجنَّةَ ليسَتْ إلا التنعُّمَ بالمخلُوقِ مِن أكلٍ وشُربٍ، ولباسٍ ونكاحٍ، وسماعِ أصواتٍ طيِّبةٍ، وشمِّ روائحَ طيِّبةٍ لا نعِيمَ غيرُ ذلِكَ. ثمَّ مِن هؤلاءِ مَن أنكَرَ أنْ يكُونَ المؤمِنونَ يرَونَ ربهُمْ كالجهمِيَّةِ والمعتزِلةِ، ومنهُمْ مَن أقرَّ بالرُّؤيةِ إمَّا بالتي أخبرَ النبيُّ ﷺ بها كأهلِ السنَّةِ والجمَاعَةِ، وإمَّا برؤيةٍ هيَ زيادَةُ كشْفٍ أو علمٍ، أو بحاسَّةٍ سادِسةٍ، ونحوِ ذلكَ منَ الأقوالِ[1].

والمقصُودُ هُنا أنَّ طوائفَ ممَّنْ أثبتَ الرُّؤيةَ أنكَرُوا أنْ يكُونَ المؤمِنونَ يتنعَّمُونَ بنفْسِ رؤيتِهِمْ ربَّهُمْ، قالوا: لأنهُ لا مُناسبَةَ بينَ المُحدَثِ والقدِيمِ كما ذكَرَ ذلِكَ الأستاذُ أبو المعَالي، والإمامُ ابنُ عَقيلٍ حتَّى نقِلَ عنهُ أنَّهُ سمِعَ قائلاً يقولُ: أسألُكَ لذَّةَ النظَرِ إلى وجهِكَ؛ فقالَ: يا هذا! هَبْ أنَّ لهُ وجهاً، ألهُ وَجْهٌ يُتلذَّذُ بالنَّظرِ إليهِ؟.

وذكَرَ أبو المعَالي: أنَّ اللهَ يخلُقُ لهُمْ نَعِيماً ببعْضِ المَخلُوقاتِ مُقارِناً للرُّؤيةِ، فأمَّا التنعُّمُ بنَفْسِ الرُّؤيةِ فأنكرَهُ، وجعَلَ هذا مِن أسرارِ التَّوحيدِ[2].

قالَ الطُّوفيُّ: وأكثرُ مُثْبتي الرُّؤيةِ يُقرُّونَ بتَنعُّمِ المؤمنِينَ برُؤيةِ ربهِمْ، وكلَّما كانَ الشيءُ أحبَّ كانَتِ اللذَّةِ بنَيْلِهِ أعظَمَ.

قالَ: وهذا متَّفقٌ عليهِ بينَ السلَفِ والأئمَّةِ، ومشايِخِ الطَّريقِ، ويدُلُّ لذلِكَ حدِيثُ النسَائيِّ وغيرِهِ عَنِ النبيِّ ﷺ، وفيهِ: «وأَسْأَلُكَ لذَّةَ النَّظَرِ إلى وَجْهِكَ، وأَسأَلُكَ الشَّوقَ إلى لقائكَ، في غيرِ ضَرَّاءَ مضرَّةٍ، ولا فِتنةٍ مُضلَّةٍ»[3].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٩٤ ـ ٦٩٥).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) أخرجه النسائي في «المجتبى» (١٣٠٥)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (١٨٨)، وابن خزيمة في «السنة» (ص ٢٩)، وابن حبان (١٩٧١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٨٤٥)، =

وفي «صحيحِ مسلِمٍ» وغيرِهِ عنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «إذا دخَلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ نادَى مُنادٍ: يا أهلَ الجنَّةِ! إنَّ لكُمْ عندَ اللهِ موعِداً يرِيدُ أنْ يُنْجِزَكُمُوهُ، فيقُولونَ: ما هُوَ؟ ألمْ يُبيِّضْ وُجُوهَنا، ويُثقِّلْ مَوازِينَنا، ويُدْخِلْنا الجنَّةَ، ويجِيرنا منَ النَّارِ؟ قالَ: فيُكْشَفُ الحجَابُ، فينظُرُونَ إليهِ، فما أعطاهُمْ شَيئاً أحبَّ مِنَ النظَرِ إلَيهِ»[1].

وقالَ ابنُ تيمِيةَ: إنَّ المؤمِنينَ ينظُرونَ إلى وجهِ[2] خالقِهِمْ في الجنَّةِ، ويتلذَّذونَ بذلِكَ لذةً تَنْغَمِرُ في جانبِها جمِيعُ اللذَّاتِ[3].

* * *

وأمَّا **العشْقُ**، فاللهُ سُبحانَهُ لا يَعشَقُ ولا يُعشَقُ.

قالَ الشَّيخُ عزُّ الدِّينِ بنُ عبدِ السَّلامُ: لأنَّ العِشقَ فسادٌ يُخيِّلُ أنَّ أوصَافَ المعشُوقِ فوقَ ما هيَ عَليهِ، ولا يُتصوَّرُ ذلِكَ هُنا[4].

* * *

ومِنَ المتشَابهِ: **العِنديَّةُ** في قولِهِ تَعالى: ﴿بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ يُرۡزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩] وقولِهِ: ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [آل عمران: ١٥] وقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

قالَ أهلُ التَّأويلِ: إنَّ المرادَ بقَولِهِ: ﴿بَلۡ أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ هوَ مزِيدُ التقرُّبِ

= والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٢٧) من حديث عمار بن ياسر. وإسناده حسن من أجل عطاء بن السائب، وهو صدوق، اختلط بأخرة، وقد رواه عنه حماد بن زيد، وسماعه منه قديم.

(١) «صحيح مسلم» (١٨١) من حديث صهيب. وانظر لما سلف: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٦٩٦).

(٢) لفظ: «وجه» سقط من المطبوع.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٥٨).

(٤) انظر: «جامع الرسائل» لابن تيمية (٢/ ٢٤٤)، و«مجموع الفتاوى» (١٠/ ١٣١).

والزُّلفى، والتَّكْرِمةِ، فهِيَ عِنْديَّةُ كَرامةٍ، لا عِنديَّةُ قُربٍ ومسَافةٍ، كما يُقالُ: فلانٌ عِندَ الأمِيرِ في غايَةِ الكَرامَةِ[1].

وقولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] يعنِي: الملائكَةَ بالإجماعِ.

قالَ القُرطبيُّ وقال: ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾ واللهُ سُبحانَهُ بكلِّ مكانٍ، لأَنهُمْ قَريبُونَ مِن رحمَتِهِ، وكلُّ قريبٍ مِن رحمتِهِ فهوَ عِندَهُ، هذا عَنِ الزجّاجِ، وقالَ غيرُهُ: لأنهُمْ في موضِعٍ لا ينفُذُ فيهِ إلا حُكْمُ اللهِ، وقيلَ: لأَنَّهُمْ رسُلُ اللهِ وجُندُهُ كما يُقالُ: عندَ الخليفَةِ جَيشٌ كثِيرٌ، وقيلَ: هذا عَلَى جِهةِ التَّشريفِ لهُمْ، وأنهُمْ بالمكَانِ المُكرَّمِ، فهوَ عِبارةٌ عَنْ قُرْبهِمْ في الكَرامَةِ[2].

وفـي «تفسِيرِ البَيضـاوِيِّ» في قولِـهِ تَعَالـى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٩] يعنـي: الملائكَةَ، المُنزَّلينَ مِنـهُ لكرامتِهِمْ عَليـهِ مَنزلَةَ المقرَّبينَ عِنـدَ الملُـوكِ، وهوَ معطُـوفٌ عَلَى ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وإفـرادُهُ للتَّعظِيـمِ، أو المرادُ بـهِ نوعٌ مِـن الملائكَةِ مُتعـالٍ عَنِ [التَّبـوُّءِ في] السَّـماءِ والأرْضِ[3].

وقالَ ابنُ اللبَّانِ: وقدْ جاءَ الكِتابُ العزِيزُ بالتَّنبيهِ عَلَى أنَّ حضرَةَ عِنديَّتِهِ وراءَ دوائِرِ السَّماواتِ والأرْضِ؛ لأنَّ العَطْفَ يقتَضِي المُغايرَةَ، فدَلَّ عَلَى أنَّ حضْرةَ عِنديَّتِهِ وراءَ دوائِرِ السَّماواتِ والأرْضِ محيطةٌ بها، كإحاطَةِ ربِّنا بذلِكَ كلِّهِ، مُباينةٌ لها كمُباينَتِه، لا إلهَ إلا هوَ.

***

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٩/ ٤٢٩).

(٢) «تفسير القرطبي» (٧/ ٣٥٦)، وتمامه: «لا في المسافة».

(٣) «تفسير البيضاوي» (٤/ ٤٨) وما بين معكوفتين منه.

ومـنَ المتشـابهِ: **الجهـةُ والمعيَّـةُ**، فـي قولـهِ تَعَالـى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعـام: ٦١] ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملـك: ١٦] ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعـارج: ٤] وقولـهِ تَعَالـى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديـد: ٤]، وقولـهِ: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلـة: ٧] وغيـرِ ذلـكَ مِـنَ الآيـاتِ والأحاديـثِ.

واعلَمْ أنَّ أهلَ التَّأويلِ افترَقُوا هُنا ثلاثةَ فِرَقٍ:

فقالَ قومٌ بالجهَةِ، وإنَّهُ تَعَالى فوقَ العرْشِ عَلَى الوجْهِ الذِي يستحِقُّهُ.

وقالَ قومٌ بالمعيَّةِ الذاتيَّةِ، وإنَّهُ تَعَالى معَ كلِّ أحدٍ بذاتِهِ.

وقالَ قومٌ: إنَّهُ تَعَالى لا داخِلَ العالمِ، ولا خارجَ العالمِ.

وقدْ بالَغَ كلُّ فريقٍ في تضليلِ الفريقِ الآخَرِ، وفي الرَّدِّ عَليهِ، وفي زعمِهِ أنهُ هوَ الذِي عَلَى الحقِّ، وأنَّ خصمَهُ لا عَلَى شيءٍ، وأنهُ هوَ العارِفُ بالحقِّ دونَ خَصمِهِ.

ولقدْ تدبَّرتُ بعَيْنِ البَصِيرةِ، فرأيتُ كلَّ فريقٍ مِنهُمْ لا يعرِفُ مذهَبَ الفَريقِ الآخرِ عَلَى سَبيلِ التَّفصِيلِ، بلْ مِن حَيثُ الإجمالُ، وهَذا هوَ الموجِبُ للتَّضليلِ، ومعَ ذلِكَ فرأيتُ أهلَ هذِهِ الفرَقِ الذِينَ ارتكَبوا غيرَ طريقَةِ السَّلفِ إنما هُمْ كما قِيلَ:

وكُلٌّ يـدَّعُوْنَ وِصَـالَ لَيْلَى ... ولَيْلَـى لا تُقِـرُّ لهُـمْ بـذَاكَا

وها أنا أذكُرُ لكَ شُبهَةَ كلِّ فِريقٍ منهُمْ عَلَى سَبيلِ التَّلخِيصِ، ولا أرْضَى بواحِدَةٍ مِنها بلْ بطريقَةِ السَّلفِ.

فاحتَـجَّ القائـلُ بالجهَـةِ بقَولِـهِ تَعَالـى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعـام: ١٨] ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعـارج: ٤] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطـر: ١٠] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦] و«فـي» هُنـا بمَعْنى «عَلَـى»؛ كمَا في قولِـهِ تَعَالـى: ﴿يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]

وقولِهِ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. والمرادُ بالسَّماءِ هُنا ما فوقَ العَرشِ؛ لأنَّ ما عَلا يُقالُ لهُ: سماءٌ.

وبقولِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وبقَولِهِ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [القصص: ٣٨] قالُوا: فهذا يدُلُّ عَلَى أنَّ موسَى أخبرَهُ: بأنَّ ربَّهُ فوقَ السَّماءِ، ولهذا قالَ: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [القصص: ٣٨] ولو كانَ مُوسَى أخبرَهُ: أنَّهُ في كلِّ جهةٍ، أو في كلِّ مكانٍ بذاتِهِ، لطلَبَهُ في نفسِهِ أو في بيتِهِ، ولَمْ يُجْهِدْ نفسَهُ في بُنيانِ الصَّرحِ.

وبقولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «إنَّ اللهَ فوقَ عَرشِهِ، وعَرشُهُ فوقَ سَماواتِهِ، وسَماواتُهُ فوقَ أرضِهِ، مثلُ القُبَّةِ» وأشارَ عَليهِ السَّلامُ بيدِهِ مثلَ القبَّةِ[1].

وفي حَديثٍ آخرَ: «والعَرْشُ فوقَ ذلِكَ، واللهُ تَعالى فوقَ عَرشِهِ»[2].

---

(١) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٧١)، وأبو داود (٤٧٢٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٧٥) و(٥٧٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٢٣٩)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٢٥١٧)، والآجري في «الشريعة» (٦٦٧)، والطبراني في «الكبير» (١٥٤٧)، والدارقطني في «الصفات» (٣٨)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٥٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٣)، و(٨٨٤) من حديث جبير بن مطعم، به. وإسناده ضعيف، فيه محمد بن إسحاق مدلس وقد عنعن، وفيه: جبير ابن محمد بن جبير بن مطعم، وهو مجهول.

(٢) أخرجه ابن منده في «التوحيد» (١٩)، والشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٦٦) من حديث العباس بن عبد المطلب بهذا اللفظ. وإسناده ضعيف، عبد الله بن عميرة لم يسمع من الأحنف، وسماك بن حرب وإن كان صدوقاً إلا أنه ربما لقن فانفرد بأصل لم يكن حجة.

وأخرجه أحمد (١٧٧٠)، وأبو داود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣) والحاكم (٣١٣٧)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٦٥٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٤٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٢٨٤)، وابن عدي في «الكامل» (٩/ ٢٧) من حديث العباس بنحوه. وقال الترمذي: حديث حسن غريب. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. =

وبأحاديثِ المِعْراجِ، وبآثارٍ[1] كثيرةٍ عَنِ الصَّحابةِ، كقَولِ أبي بكرٍ الصدِّيقِ لما قُبضَ رسُولُ اللهِ ﷺ: مَن كانَ يعبُدُ محمداً، فإنَّ محمداً قدْ ماتَ، ومَن كانَ يعبُدُ اللهَ، فإنَّ اللهَ حيٌّ في السَّماءِ لا يموتُ. رواهُ البُخارِيُّ[2].

وكقَولِ عبدِ اللهِ بنِ رَواحَةَ رضِيَ اللهُ عَنهُ في شِعرِهِ المشهُورِ بحضْرتِهِ عَليهِ السَّلامُ:

وأنَّ العَرْشَ فَوْقَ الماءِ طَافٍ ... وفَوْقَ العَرْشِ رَبُّ العَالمِينَا[3]

ويجِدُ النَّاظرُ في النصُوصِ الوارِدَةِ عَنِ اللهِ ورسُولهِ في ذلِكَ نصُوصاً تشِيرُ إلى حقائقِ هذِهِ المعَاني، ويجِدُ الرسُولَ تارةً قدْ صرَّحَ بها مُخْبراً بها عَنْ ربِّهِ، واصِفاً لهُ بها.

ومِنَ المعلُومِ أنَّهُ عَليهِ الصلاة والسَّلامُ كانَ يحضُرُ في مجلِسِهِ: الشَّريفُ، والعالمُ، والجاهِلُ، والذكِيُّ، والبلِيدُ، والأعْرابيُّ الجافي، ثمَّ لا يجِدُ شَيئاً يعقِّبُ تلْكَ النُّصوصَ مما يَصْرِفُها عَنْ حَقَائقِها، لا نصَّاً ولا ظاهِراً، كما تأوَّلَها بعضُ هؤلاءِ المتكلِّمينَ.

= وتعقبه الذهبي بقوله: يحيى واهٍ.

وقال ابن عدي: غير محفوظ. وقال: عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس، لا نعلم له سماعاً من الأحنف.

(١) في (ج): «وبأحاديث».

(٢) «صحيح البخاري» (٣٦٦٨) و(٤٤٥٤) من حديث عائشة. وليس فيه لفظ: «في السماء».

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٠٢١)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (٧٨)، والبزار في «مسنده» (١٠٣) من حديث ابن عمر، وفيه: «وإن كان إلهكم الذي في السماء فإن إلهكم لم يمت». ورجال إسناده ثقات.

(٣) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٨٢)، واليزيدي في «أماليه» (ص ١٠٢)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٨/ ١١٢).

ولمْ يُنْقَلْ عَنهُ عليهِ السَّلامُ أَنَّهُ كانَ يُحذِّرُ الناسَ منَ الإيمانِ بما يظهَرُ مِن كلامِهِ في صِفتِهِ لربِّهِ مِنَ الفَوْقيَّةِ واليَدينِ ونحوِ ذلِكَ.

ولا نُقِلَ عنهُ أنَّ لهذِهِ الصِّفاتِ مَعاني أُخرَ باطنةً غيرَ ما يَظهَرُ مِن مَدلُولها، ولما قالَ للجارِيةِ: «أينَ اللهُ»؟ فقالَتْ: في السَّماءِ. لمْ يُنْكِرْ عَليها بحَضْرةِ أصحَابهِ، كي لا يتوهَّمُوا أنَّ الأمرَ عَلَى خِلافِ ما هوَ عَليهِ، بلْ أَقرَّها، وقالَ: «أعتِقْها، فإنَّها مُؤمنَةٌ»[1]. إلى غيرِ ذلِكَ منَ الدَّلائلِ التي يطُولُ ذِكرُها.

ولمْ يقُلِ الرَّسُولُ ولا أحدٌ مِن سلَفِ الأُمةِ يوماً منَ الدَّهرِ: هذِهِ الآياتِ والأحادِيثِ لا تعتقِدوا ما دلَّتْ عَليهِ، وكيفَ يجوزُ عَلَى اللهِ ورسُولِهِ والسلَفِ أنَّهُمْ يتكلَّمُونَ دائماً بما هوَ نصٌّ أو ظاهِرٌ في خِلافِ الحقِّ، ثمَّ الحقُّ الذِي يجِبُ اعتِقادُهُ لا يتكلَّمونَ بهِ، ولا يدُلُّونَ عَليهِ.

واحتجُّوا أيضاً عَلَى أنهُ في جهَةِ العلوِّ: بأنهُ هوَ الذِي طبَعَ اللهُ عليهِ أهلَ الفِطْرةِ العقليَّةِ السَّليمةِ منَ الأوَّلينَ والآخِرينَ، الذِينَ يقُولُونَ: إنهُ فوقَ العالَمِ. إذِ العلْمُ بذلِكَ فِطْريٌّ عقليٌّ ضَرورِيٌّ، لا يَتوقَّفُ عَلَى سمْعٍ[2].

قالُوا: ولمْ يقُلْ قائلٌ: يا اللهُ، إلا وجَدَ مِن قلبِهِ ضَرورةً بطلَبِ العُلُوِّ، بحيْثُ لا يُمكِنُ دفْعُ هذِهِ الضَّرورةِ عنِ القُلوبِ، ولا يلتَفِتُ الدَّاعِي يَمنةً ولا يَسرةً[3].

وأمَّا العِلْمُ بأنَّهُ سُبحانَهُ استوَى عَلَى العرْشِ بعدَ أنْ خلَقَ السَّماواتِ والأرْضَ في ستَّةِ أيامٍ، فهذا سَمْعيٌّ، عُلِمَ مِن جهةِ إخبارِ الأنبياءِ عَليهِمُ السَّلامُ، حتَّى قالَ الشَّيخُ

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي في «المجتبى» (١٢١٨) من حديث معاوية بن الحكم السلمي.

(٢) انظر: «الاستقامة» لابن تيمية في فصل فيما ذكره الشيخ أبو القاسم القشيري (١/ ١٦١).

(٣) انظر: «الاستقامة» (١/ ١٦٧).

عبدُ القادرُ الجِيْلِيُّ قُدِّسَ اللهُ سِرُّهُ في كتابِهِ «الغُنْيةِ»: وهوَ تَعَالى بجهَةِ العُلوِّ، مُسْتوٍ عَلَى العرْشِ، مُحتَوٍ عَلَى المُلْكِ، مُحيْطٌ علمُهُ بالأشياءِ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ الآيـة[١] [السجدة: ٥]. ولا يجوزُ وَصْفُهُ بأنهُ في [كل] مكانٍ، بلْ يُقالُ: إنَّهُ عَلى العرشِ كما قالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] مِن غيرِ تأويلٍ[٢]، وكونُهُ عَلَى العرْشِ في كلِّ كتابٍ أُنزِلَ عَلَى كلِّ نبيٍّ أُرسِلَ بلا كيْفٍ[٣]. انتَهَى.

ومنَ التعسُّفِ قولُ بعضِهِمْ: إنَّ قولَ الشَّيخِ: «وهوَ بجهَةِ العلوِّ مُستوٍ عَلَى العرْشِ» «هوَ» مُبتدأٌ، «ومُسْتوٍ» خَبرُهُ، و«بجهَةِ العلُوِّ» متعلِّقٌ بمستوٍ بعدَ تعلُّقٍ عَلَى العرشِ، ولولا ذلِكَ لنُصِبَ مُستوٍ عَلَى الحالِ.

فَهَذا تعسُّفٌ وتحرِيفٌ للكَلِمِ عَنْ مواضِعِهِ، فإنَّ «هوَ» مُبتدأٌ، «وبجهَةِ العلوِّ» خبرُهُ، و«مُستوٍ» خبرٌ بعدَ خبرٍ، وبجعْلِ «مُستوٍ» هوَ الخبرَ، والعرْشُ هوَ الذِي بجهَةِ العلُوِّ، أي فائدةٍ في ذلِكَ؟! ومنَ المعلُومِ لكلِّ أحدٍ أنَّ العرشَ في جهَةِ العلُوِّ.

واحتجُّوا أيضاً: بأنَّ اللهَ تَعَالى **كانَ ولا مَكانَ ولا زمَانَ، ولا خَلاءَ ولا مَلاءَ،** مُنْفَرِداً في قِدَمِهِ، لا يوصَفُ بأنَّهُ فوقَ كذا، إذ لا شيءَ غيرُهُ، فلمَّا اقتضَتِ الإرادَةُ حُدوثَ الكَونِ اقتضَتْ أنْ يكُونَ لهُ جهةُ علوٍّ وسفْلٍ، واقتضَتِ الحِكمةُ الإلهيَّةُ أنْ يكُونَ الكَونُ في جهَةِ التحْتِ والسُّفلِ لكَونِهِ مَربُوباً مخلُوقاً، وأنْ يكُونَ هوَ فوقَ الكَونِ باعتِبارِ الكَونِ، لا باعتِبارِ فردانِيَّتِهِ تَعَالى، إذ لا فوقَ فيها ولا تحْتَ، فإذا

(١) انظر: «الغنية» (١/ ١٢١).

(٢) انظر: «الغنية» (١/ ١٢٤)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «الغنية» (١/ ١٢٥).

أُشيرَ إليهِ سُبحانَهُ يستَحِيلُ أنْ يشارَ إليهِ مِن جهَةِ التَّحتِ ونحوِها، بلْ مِن جهَةِ العلوِّ والفَوقيَّةِ(١).

قالوا: ثمَّ الإشارَةُ هيَ بحسْبِ الكَونِ وحُدوثِهِ وتسفُّلِهِ، فالإشَارةُ تقَعُ عَلى أعلَى جُزءٍ منَ الكَونِ حَقيقَةً، وتقَعُ عَلَى عَظمَةِ البارئ كما يَليقُ بهِ، لا كما تقَعُ عَلَى الحقِيقَةِ المعقُولةِ عِندنا، فإنَّها إشارةٌ إلى جسمٍ، وهذِهِ إشارةٌ إلى إثباتٍ(٢).

واحتجُّوا أيضاً: بالاستواءِ عَلَى العرْشِ، والاستِواءُ صفةٌ كانَتْ لهُ سُبحانَهُ [في قِدَمهِ]، لكِنْ لم يظهَرْ حُكْمُها إلا عندَ خَلقِ العرْشِ، كما أنَّ الحسابَ صفةٌ قدِيمةٌ لهُ، لا يظهَرُ حُكْمُها، إلا في الآخرَةِ، فالإشارَةُ تقَعُ عَلَى العرْشِ حقِيقةً، إشارةً معقُولةً، وتنتَهِي الجِهاتُ عندَ العرشِ، ويبْقَى ما وراءَهُ لا يُدْركُهُ العَقْلُ، ولا يُكيِّفُهُ الوَهْمُ، فتقَعُ الإشارةُ عَليهِ كما يَلِيْقُ بهِ سُبحانَهُ، مُثْبتاً مُجْمَلاً، لا مُكيَّفاً، ولا مُمَثَّلاً ولا مُصوَّراً، سُبحانَهُ وتَعالى(٣).

وعَلَى هذِهِ الكيفيَّةِ وقعَتِ الإشارةُ عَليهِ سُبحانَهُ في الحدِيثِ الصَّحيحِ المشهُورِ الذِي رواهُ الأئمَّةُ في كُتُبِهِمْ بأسانيدِهِمْ، وتلقَّتهُ الأُمَّةُ بالقَبولِ: أنَّ مُعاويةَ بنَ الحكَمِ جاءَ بجارِيةٍ حَبشيَّةٍ وقالَ: يا رسولَ اللهِ! إنِّي نَذَرْتُ أنْ أُعْتِقَ رقبَةً مُسلمةً، أو قالَ: مُؤمنةً، فما تقُولُ في هذِهِ الجارِيةِ؟ فقالَ لها النبيُّ ﷺ: «أينَ اللهُ؟» فقالَتْ: في السمَاءِ(٤).

---

(١) انظر: «رسالة في إثبات الاستواء والفوقية» لعبد الله الجويني (ص ٦٤ ـ ٦٦).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) انظر: «رسالة في إثبات الاستواء» (٦٦ ـ ٦٨)، وما بين معكوفتين منه.

(٤) سلف تخريجه.

وفي روايةٍ أُخرَى: فأشارَتْ برأسِها إلى السَّماءِ، فقالَ لها: «مَن أنا؟» فقالَتْ: أنتَ رسُولُ اللهِ، فقالَ: «أَعْتِقْها، فإنها مُؤمنةٌ»[١].

وكذلِكَ الحديثُ المشهُورُ الذِي رواهُ أحمَدُ وغيرُهُ عَنْ أبي رَزِينٍ العقيلِيِّ رضِيَ اللهُ عنهُ أنهُ قالَ: يا رسُولَ اللهِ! أينَ كانَ ربُّنا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ العَرْشَ؟ قالَ: «كانَ في عَماءٍ، فَوْقَهُ ماءٌ، وتحتَهُ هواءٌ»[٢].

والعَمَاءُ بالمَدِّ: هوَ السَّحَابُ، كما ذكرَهُ أهلُ اللغَةِ[٣].

وهذا الحديثُ منَ المشكِلاتِ، حيثُ قالَ عليهِ السَّلامُ: «كانَ في عماءٍ» وهوَ سُبْحانَهُ مُنَزَّهٌ عنِ الظَّرفيةِ، ولمْ أرَ مَن كشَفَ عَنْ حقِيقتِهِ بما يرفَعُ إشكالَهُ، إلا أنْ يُقالَ: إن «في» بمَعْنى «على» كما قالُوا في قولِهِ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦].

---

(١) أخرجه أحمد (٧٩٠٦)، وأبو داود (٣٢٨٤)، والحارث بن أبي أسامة في «بغية الباحث» (١٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٢٨٣)، والطحاوي في «شرح المشكل» (٤٩٩٠)، والطبراني في «الأوسط» (٢٥٩٨)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٦٥٣)، والبيهقي في «السنن» (١٥٢٦٨) من حديث أبي هريرة.

وفي إسناده المسعودي ـ وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة ـ اختلط بأخرة، وقد روى عنه يزيد بن هارون كما عند أحمد، وعبد الله بن رجاء، كما عند الطبراني، وسماعهما منه قبل الاختلاط، وقال الذهبي في «العلو» (ص ١٦) : إسناده حسن.

(٢) أخرجه الطيالسي (١١٨٩)، وأحمد (١٦١٨٩)، والترمذي (٣٣٦٨)، وابن ماجه (١٨٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٠١) (٨٦٤). وقال الترمذي: حديث حسن! وإسناده ضعيف، فيه وكيع ابن حُدُس ـ وروي: ابن عدس ـ وهو مجهول الحال.

(٣) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/ ٢٢٧)، و«الغريبين» (٤/ ١٣٣١)، و«النهاية» لابن الأثير (٣/ ٣٠٤).

واحتجُّوا[١] **أيضاً**: بما نُقلَ عنِ السلَفِ منَ التَّلويحِ أو التصريحِ بالقولِ بجهَةِ العلوِّ، حتى قالَ الإمامُ القُرطبيُّ في «تفسيرِهِ» في سُورةِ الأعرافِ: وقدْ كانَ السلَفُ الأوَّلُ رضِيَ اللهُ عنهُمْ لا يقُولُونَ بنَفْيِ الجهَةِ، ولا يَنْطِقُونَ بذلِكَ، بلْ نَطَقُوا هُمْ والكافَّةُ بإثبَاتها للهِ تَعالى كما نطَقَ كتابُهُ وأَخْبرَتْ رسُلُهُ، قالَ: ولم يُنْكِرْ أحدٌ منَ السلَفِ الصالحِ أنَّهُ تَعالى استوَى علَى العرْشِ حَقيقَةً. انتهى[٢].

وقالَ ابن تيمِيةَ: قالَ أبو نُعَيمٍ الأصبَهانيُّ صاحِبُ «الحِليةِ» في عَقيدةٍ لهُ: طرِيقَتُنا طريقَةُ المُتبِّعينَ للكتابِ والسنَّةِ وإجماعِ الأمةِ، قالَ: فمِمَّا اعتقَدُوهُ، أنَّ الأحادِيثَ التي ثَبتَتْ في العَرْشِ واستِواءِ اللهِ، يقُولُونَ بها ويثبِتُونها مِن غيرِ تَكْييفٍ ولا تَمْثِيلٍ ولا تَشْبيهٍ، وأنَّ اللهَ بائنٌ مِن خلقِهِ، والخلقُ بائنُونَ منهُ، وهوَ مُسْتَوٍ عَلَى عرشِهِ في سمائهِ دُونَ أرضِهِ[٣].

وقالَ الحافِظُ أبو نُعيمٍ في كتابِهِ «مَحجَّةُ الواثِقينَ»: وأجمَعُوا أنَّ اللهَ فوقَ سماواتِهِ، عالٍ عَلَى عرشِهِ، مُستوٍ عليهِ، لا مُسْتَولٍ عَليهِ كما تقُولُ الجَهْمِيَّةُ. وساقَ الآياتِ المشعِرةَ بالجهَةِ[٤].

وقالَ ابنُ رشدٍ المالكِيُّ في كتابِهِ المسمَّى بـ«الكشْفِ»: وأمَّا هذِهِ الصفَةُ ـ يعنِي القَولَ بالجهَةِ ـ فلَمْ يزَلْ أهلُ الشَّريعةِ يُثبِتُونها حتَّى نَفتْها المعتزِلةُ ومُتأخِّرو الأشاعِرةِ كأبي المعَالي ومنِ اقتدَى بقولِهِمْ[٥]، إلى أنْ قالَ: فقدْ ظهَرَ

---

(١) في (ج): «واختلفوا».

(٢) «تفسير القرطبي» (٧/ ٢١٩).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٦٠).

(٤) انظر المصدر السابق.

(٥) انظر: «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة» (ص ١٤٥).

أنْ إثبـاتَ الجهَـةِ واجـبٌ شـرعاً وعَقـلاً. إلـى آخرِ كلامِـهِ[١].

وروَى الدَّارميُّ بإسنادِهِ عَنِ ابنِ المبارَكِ قيلَ لهُ: كيفَ نَعْرِفُ ربَّنا؟ قالَ: بأنَّهُ فَوْقَ السَّماءِ السَّابعةِ، عَلَى العرشِ، بائنٌ مِن خَلقهِ[٢].

وقالَ الشَّيخُ أبو الحسَنِ الأشعَريُّ: إنَّ اللهَ مستوٍ عَلَى عرشِهِ، كما قالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وقالَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وقالَ: ﴿لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [غافر: ٣٧] [كَذَّب موسى في قوله: إنَّ الله فوقَ السماواتِ][٣] وقالَ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] لأنهُ مُستوٍ عَلَى العرشِ الذِي هُوَ فوقَ السَّماواتِ، وكلُّ ما عَلَا فهوَ سماءٌ، فالعَرشُ أعلا السَّماواتِ[٤].

قالَ: ورأيتُ المسلِمينَ جَميعاً يَرْفعُونَ أيديَهُمْ نحوَ السَّماءِ إذا دعَوا؛ لأنَّ اللهَ عَلَى العَرْشِ، ولَوْلا أنَّ اللهَ عَلَى العرشِ لم يَرْفَعُوا أيديَهُمْ نحوَ العرشِ، كما لَا يُخفِضُونها إذا دعَوا إلى الأرْضِ[٥]. وأطالَ الكلامَ عَلَى ذلِكَ في كتابِهِ «الإبانةُ» فراجِعْهُ.

وقالَ القاضِي أبو بكْرِ ابنُ الباقِلانيِّ وهوَ أفضَلُ المتكلِّمينَ الأشعريَّةِ: فإنْ قالَ قائلٌ: فهَلْ تقُولونَ: إنَّهُ تَعَالى في كلِّ مكانٍ؟ قيلَ لهُ: معاذَ اللهِ؛ بلْ هوَ مُستوٍ عَلَى عرشِهِ كما أخبرَ [في كتابه، فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]] وقالَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وساقَ الآياتِ المتقدِّمةَ، ثمَّ قالَ: ولو كانَ في كلِّ مكانٍ

---

(١) المصدر السابق (ص ١٤٧).

(٢) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٦٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٠٣).

(٣) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

(٤) انظر: «الإبانة» (٢/ ١٠٦).

(٥) انظر: «الإبانة» (٢/ ١٠٧).

لكانَ في بطْنِ الإنسَانِ والحشُوشِ، ولصَحَّ[1] أنْ يُرغَبَ إليهِ نحوَ الأرْضِ، وإلى خَلفِنا ويمينِنا وشِمالِنا، وهذا قَدْ أجمَعَ المسلِمونَ عَلَى خلافِهِ، وتخطِئَةِ قائلِهِ[2]. انتَهى.

واختارَ هذا المذهَبَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيمية، وقالَ: ولكِنْ كثيرٌ منَ النَّاسِ قَدْ صارَ مُنتَسِباً إلى بعضِ طوائفِ المتكلِّمِينَ متوهِّماً أنهُمْ حقَّقُوا في هذا البابِ ما لَمْ يُحقِّقْهُ غيرُهمْ، فلو أُتي بكُلِّ آيةٍ ما تبِعَها حتَّى يُؤتَى بشيءٍ مِن كلامِهِمْ، ثمَّ هم معَ هذا مخالِفُونَ لأسلافِهِمْ، غَيرُ مُتَّبِعِينَ لهُمْ.

قالَ: ومَن كانَ لا يقبَلُ الحقَّ إلا مِن طائفَةٍ مُعيَّنةٍ، ولا يتَّبعُ ما جاءَهُ منَ الحقِّ، فَفيهِ شَبهٌ منَ اليهودِ الذينَ قالَ اللهُ فيهِمْ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] قالَ اللهُ لهُمْ: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١] بما أُنزِلَ عليكُمْ، فكذَلكَ حالُ مَن يتعصَّبُ لطائفَةٍ بلا بُرهانٍ منَ اللهِ. انتَهى[3].

واعلَمْ: أنَّ كثِيراً منَ النَّاسِ يَظنُّونَ أنَّ القائلَ بالجهَةِ هوَ منَ المُجسِّمةِ، لأنَّ مِن لَازِمِ الجهَةِ التَّجسِيمُ.

وهذا ظنٌّ فاسِدٌ، فإنَّهمْ لا يقُولونَ بذلِكَ، لأنَّ لازِمَ المذهَبِ ليسَ بلازمٍ عندَ المحقِّقينَ، فكَيفَ يجوزُ أنْ يُنسَبَ للإنسَانِ شيءٌ مِن لازمِ كلامِهِ، وهوَ يفرُّ منهُ، بلْ قالوا: نحْنُ أشدُّ النَّاسِ هَرباً مِن ذلِكَ وتَنْزِيهاً للبارِي تَعالى عَنِ الحدِّ الذِي يَحْصُرهُ، فلا يُحَدُّ بحَدٍّ يحصُرهُ، بلْ بحدٍّ يتَميَّزُ بِهِ عظمةُ ذاتِهِ مِن مخلوقاتِهِ، هذا السَّمعُ والبصَرُ والقُدرةُ والعلمُ مِن لازمِ وجُودِها أنْ تكُونَ أعراضاً، ولذلِكَ نفَاها المُعتزلَةُ، ولكَنَّ

---

(١) في (ج): «ويصح».

(٢) انظر: «التمهيد» (ص ٢٦٠)، وما بين معكوفتين منه. والحُشوش: مكان قضاء الحاجة.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠٠).

هذا اللازِمَ ليسَ بلازِمٍ كما هوَ مقرَّرٌ معلُومٌ، فتأمَّلْ ولا تخُضْ معَ الخائِضِينَ.

ومنهُمْ مَنْ يتوهَّمُ أنهُ يَلْزَمُ عَلى ذلِكَ قِدَمُ الجهَةِ، ولا قدِيمَ إلا اللهُ، ويلزَمُ أنهُ يكُونَ مَظْرُوفاً في الجهَةِ، وهوَ مُحالٌ، وهذا كلُّهُ لعدَمِ فهمِ مذهَبِ القائلِ بالجهَةِ، فإنَّ القائلَ بالجهَةِ يقولُ: إنَّ الجهاتِ تنقَطِعُ بانقِطاعِ العالمِ، وتنتَهِي بانتِهاءِ آخرِ جُزءٍ منَ الكَونِ، والإشارَةُ إلى فوقٍ تقَعُ عَلى أعْلَى جُزءٍ منَ الكونِ حَقيقَةً كما مرَّ.

قالوا: وممَّا يُحقِّقُ هذا، أنَّ الكَونَ الكُليَّ لا في جهَةٍ، لأنَّ الجهَةَ عِبارةٌ عَنِ المكانِ، والكونُ الكليُّ لا في مكانٍ، فلمَّا عُدمتِ الأماكِنُ مِن جوانبِهِ لَمْ يُقَل: إنهُ يمِينٌ ولا يسَارُ، ولا قُدَّامَ ولا وراءَ، ولا فَوقَ ولا تحْتَ.

وقالُوا: إنَّ ما عدا الكَونَ الكليَّ، وما خَلا الذاتَ القَديمَةَ ليسَ بشيءٍ، ولا يُشارُ إلَيهِ، ولا يُعرَفُ بخلاءٍ ولا مَلاءٍ، وانفرَدَ الكونُ الكليُّ بوصْفِ التَّحْتِ، لأنَّ اللهَ تَعالى وصَفَ نفسَهُ بالعلوِّ وتمدَّحَ بهِ.

وقالُوا: إنَّهُ سُبحانَهُ أَوْجَدَ الأكوانَ في محلٍّ وحيِّزٍ، وهوَ سُبحانَهُ في قِدَمِهِ مُنزَّهٌ عَنِ المحلِّ والحيِّزِ، فيستَحيلُ شَرعاً وعَقلاً عِندَ حُدوثِ العالمِ أنْ يحلَّ فيهِ، أو يختلِطَ بهِ، لأنَّ القديمَ لا يحِلُّ في الحادِثِ، وليسَ هوَ محلّاً للحوادِثِ، فلزِمَ أنْ يكُونَ بائناً عنهُ، وإذا كانَ بائناً عنهُ فيستَحِيلُ أنْ يكُونَ العالمُ في جهَةِ الفوقِ، والربُّ في جهَةِ التَّحْتِ، بلْ هوَ فوقَهُ بالفوقيَّةِ اللائقَةِ بهِ، التي لا تكيَّفُ ولا تمثَّلُ، بلْ تُعلَمُ مِن حيثُ الجملةُ والثُّبوتُ، لا مِن حيثُ التَّمثيلُ والتكييفُ، فيوصَفُ الربُّ بالفَوقيَّةِ كما يَليقُ بجلالِهِ وعظمَتِهِ، ولا يُفْهَمُ مِنها ما يُفهَمُ مِن صِفاتِ المخلُوقينَ[١].

وقالُوا: إنَّ الدَّليلَ القاطِعَ دلَّ عَلَى وجودِ الباريْ وثُبوتِهِ ذاتاً بحقِيقَةِ الإثْباتِ،

---

(١) انظر: «رسالة في إثبات الاستواء» (ص ٦٨) وما بعدها.

وأنهُ لا يصلُحُ أنْ يُماسَّ المخلُوقينَ أو تُماسَّهُ المخلُوقاتُ، حتَّى إنَّ الخصْمَ يُسلِّمُ أنهُ تَعَالى لا يُماسُّ الخَلقَ.

قالُوا: ومَن عَنَى هذا المعنَى الفاسِدَ فهوَ مُبتدِعٌ ضالٌّ، تجِبُ استِتابتُهُ، فإذا قامَتْ عليهِ الحُجَّةُ البلاغيَّةُ، فلمْ يرجِعْ ضُرِبتْ عُنقُهُ، بلْ ولا يُماسُّونَهُ، وإنَّه مُتميِّزٌ بذاتِهِ، مُنفرِدٌ مُباينٌ لخلقِهِ مُتنزِّهٌ عَنِ المُماسَّةِ والامتِزاجِ.

قالَ ابنُ تيميةَ: ومَن توهَّمَ أنَّ كونَ اللهِ في السَّماءِ بمَعْنى أنَّ السَّماءَ تُحيطُ بهِ وتحويهِ، أو أنهُ محتاجٌ إلى مخلُوقاتِهِ، أو أنهُ محصُورٌ فيها، فهوَ مُبطِلٌ كاذِبٌ إنْ نقلَهُ عَنْ غيرِهِ، وضالٌّ إنِ اعتقدَهُ في ربِّهِ، فإنَّهُ لمْ يقُلْ بِهِ أحدٌ منَ المسلِمينَ، بلْ لو سُئلَ العوامُ: هَلْ تَفْهَمُونَ مِن قولِ اللهِ ورسُولِهِ: «إنَّ اللهَ في السَّماءِ»: [أنَّ السَّماءَ تحويهِ؛ لبادَرَ كلُّ أحدٍ مِنهُمْ بقَولِهِ: هذا شيءٌ لعلَّهُ لمْ يخطُرْ ببالِنا، بلْ عندَ المسلِمينَ أنَّ مَعنى كونِ «اللهِ في السَّماءِ»][1] وكَونِهِ «عَلَى العرْشِ» واحداً، بمَعْنى أنهُ تَعَالى في العلُوِّ لا في السُّفلِ، ولا يُتوهَّمُ أنَّ خَلْقاً يحصُرهُ ويَحْوِيهِ، تَعَالى عَن ذلِكَ[2].

قالُوا: والقولُ الحقُّ أنَّ البارِئَ تَعَالى يحيطُ بذاتِهِ عِلماً، وأنهُ لا يَجْهَلُ نَفْسَهُ، بلْ يعلَمُها عِلماً حقّاً، يُثبِتُ انفِصَالها، ويُميِّزُها عما سِواها، وأنها قائمَةٌ بذاتِها، مُستغنِيةٌ بقُدرتِها عمَّا تقُومُ بهِ، ويُقِلُّها ويحمِلُها، وما يحيطُ بِهِ علمُهُ تَعَالى مِن غاياتِ ذاتِهِ، فإنهُ محدُودٌ بعلْمِهِ، معلُومٌ عندَ نفسِهِ، لا إلهَ إلا هوَ، لا تُحِيطُ بِهِ العُقولُ، ولا تُدركُهُ الأوهامُ، استَوى عَلَى العرشِ كما ذكَرَ، لا كما يَخطُرُ للبشَرِ.

قالُوا: فإذا أيقَنَ العبدُ أنَّ اللهَ فوقَ عَرشِهِ ـ كما وردَتْ بِهِ النُّصُوصُ ـ بلا حَصْرٍ

---

(١) ما بين معكوفتين سقط من (ج).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١/ ١٠٦).

ولا كيفيَّةٍ، وأنهُ الآنَ في صِفاتِهِ كما كانَ في قِدَمِهِ، صارَ لقلبِهِ قِبلةً في صلاتِهِ وتَوجُّهِهِ ودُعائِهِ، ومَن لا يعرِفُ ربَّهُ أنهُ فوقَ سماواتِهِ عَلَى عرشِهِ، فإنهُ يبْقَى حَائراً لا يعرِفُ وِجْهَةَ مَعبُودِهِ، لكِنْ ربما عَرفَهُ بسَمْعِهِ وبصَرِهِ وقِدَمِهِ، ونحوِ ذلكَ، لكنَّها مَعرفةٌ ناقِصةٌ، بخلافِ مَن عرَفَ أنَّ إلهَهُ الذِي يعبُدهُ فوقَ الأشياءِ، وأنهُ معَ عُلوِّهِ قريبٌ مِن خلقِهِ، هوَ معهُمْ بعلمِهِ وسمعِهِ وبصرِهِ وإحاطَتِهِ وقُدرتِهِ[1].

هذا البدرُ وهوَ مِن أصغَرِ مخلُوقاتِهِ في السَّماءِ، وهوَ معَ كلِّ أحدٍ أينمَا كانَ، فإذا كانَ هذا البدْرُ، فكيفَ بالربِّ سُبحانَهُ.

فمَتى شعَرَ قلبُ العبدِ بذلِكَ في صَلاتِهِ ودُعائِهِ وتوجُّهِهِ أشرَقَ قلبهُ واستنارَ، وانشرَحَ لذلِكَ صدرُهُ وقوِيَ إيمانُهُ، بخِلافِ مَن لا يعرِفُ وجهَةَ مَعبودِهِ، فإنَّهُ لا يزالُ حائراً مُظلِمَ القلبِ، والعياذُ باللهِ تَعالى، قالُوا: وهذا مُشاهدٌ محسُوسٌ، ولا يُنبئكَ مِثلُ خَبيرٍ[2].

واحتجَّ القائلُ بالمعيَّةِ، وأنَّهُ تَعالى معَ كلِّ أحدٍ بذاتِهِ بقَولِهِ تَعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] وقولِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قولِهِ: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] وقولِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] وقولِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] ولا تبصَرُ إلا الذَّواتُ، فلو أرادَ معيَّةَ العلمِ كما يقُولُ المخالِفُ لقالَ: ولكنْ لا تَشْعُرونَ، وقولُهُ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] وقولِهِ عَليهِ السَّلامُ كما في «الصحيحِين»: «اللهُ أقرَبُ إلى أحدِكمْ مِن عُنُقِ راحلَتِهِ»[3].

---

(١) انظر: «رسالة في إثبات الاستواء والفوقية» (ص٨٠).

(٢) انظر: رسالة في إثبات الاستواء والفوقية (ص ٨١).

(٣) أخرجه أحمد (١٩٥٩٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٠) من حديث أبي موسى بهذا اللفظ. وإسناده صحيح.

=

ثمَّ انقسَمَ أهلُ هذا القَوْلِ إلى قسمَينِ:

قسمٌ يقُولونَ: إنهُ تَعَالى حالٌّ بذاتِهِ المقدَّسةِ في كلِّ شيءٍ.

قالَ ابنُ تيميَّةَ: وهذا القَولُ يحكِيهِ أهلُ السُّنَّةِ والسَّلَفُ عَنْ قُدماءِ الجَهْمِيَّةِ، وكانُوا يكفِّرونَهُمْ بذلِكَ[1].

وقسْمٌ يقُولونَ: إنهُ تَعَالى معَ كلِّ أحدٍ بذاتِهِ، ومعَ كلِّ شيءٍ، لكِنْ معيَّةً تليقُ بهِ.

وهذا المذهَبُ هوَ قولُ كثيرٍ مِن مُتأخِّري الصُّوفيةِ.

واحتَجُّوا بأنهُ تَعَالى فوقَ عَرْشِهِ إلى ما لا نهايةَ لهُ، وما دونَ العرْشِ، ومعَ كلِّ شيءٍ، مَعيةً تليقُ بهِ، فكَما أنهُ ليسَ كمِثلهِ شيءٌ في ذاتِهِ، ليسَ كمثلِهِ شيءٌ في صفاتِهِ، فليسَ معيَّتهُ وقُربهُ كمعيَّةِ أحدٍ مِنا وقُربِهِ.

قالوا: فلَسْنا مُعطِّلينَ، لأنَّ تَعْظِيمَنا أبلَغُ مِن تَعْظِيمِهِمْ، والتَّعطِيلُ إنما يكُونُ معَ مَن خَلا توحيدُهُ عنِ التَّعظِيمِ، ومَن قالَ: إنَّ اللهَ تَعَالى عِندَ كلِّ الجِهاتِ، وإنْ لمْ يكُنْ فِيها، ومَعَ كلِّ شيءٍ، وإنْ لمْ يكُنْ في شَيءٍ، لا بالحُلولِ ولا بالمجاورَةِ، ودليلُهُ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] فلا تعطيلَ معهُ ولا تجسِيمَ.

ونُقِلَ هَذا الذِي قرَّرتُهُ عَنْ سيدِي الشَّيخِ أبي السُّعودِ الجارِحيِّ المدْفونِ بمصْرَ[2]، وقالَ عَن هذا: فهذا مذهَبُ السَّلفِ الصالحِ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ

= وأخرجه البخاري (٦٣٨٤)، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى، وفيه: «إنكم تدعون سميعاً قريباً وهو معكم». وليس فيه ما ذكره المصنف.

وأشار البيهقي إلى اختلاف ألفاظ الحديث ثم قال: وكأنه قالهما جميعًا.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٦٦).

(٢) هو محمد أبو السعود (دغيم) الجارحي، القاهري، الشيخ الفقيه الصوفي، المتوفى سنة (٩٣٣هـ) وقال الغزي في «الكواكب السائرة» (١/ ٤٩): كانت وفاته (٩٢٩هـ). وانظر: «إيضاح المكنون» (٣/ ٤٠١).

وتابعِيهِـمْ، وهـوَ الحـقُّ الذِي اختـارَهُ الصُّوفيَّـةُ الكِـرامُ وفقُهاءُ الإسْـلامِ، انتَهى.

ورأيتُ بعضَ أكابرِ مشَايخِهِمْ صرَّحَ في تصنِيفٍ لهُ: أنهُ لا تخلُو ذرَّةٌ منْ ذرَّاتِ العالمِ مِن ذاتِ البارِئ تقدَّسَ وتَعَالى.

قلتُ: وهذا شيءٌ يَنْفِرُ منهُ الطَّبعُ والشَّرعُ، ولكِنْ لعلَّ تقريبَهُ للعقلِ: أنَّ البارِئَ سُبحانَهُ كانَ موجُوداً قبلَ وجُودِ عالمِ الكَونِ، وهَذا المِقْدارُ الذِي وُجِدَ العالمُ فيهِ كانَ غيرَ خالٍ مِن وجُودِ ذاتِ البارِئ، فلمَّا حدَثَ العالمُ استمرَّتِ الذاتُ المقدسةُ عَلَى حالها، وهوَ الآنَ عَلى ما عَليهِ كانَ، فهِيَ معَ العالمِ بأسرِهِ بذاتِها، وهيَ أيضاً بعدَ وجُودِ العالمِ كما كانَتْ بلا حدٍّ ولا نهايةٍ، لكِنْ هُنا تتخبَّطُ العُقولُ في هذِهِ المعيَّةِ الذاتيةِ، وربَّما تَحْصُلَ لكثِيرينَ الزَّندَقةُ، ويتدرَّجُ مِنها إلى القولِ بالوحدَةِ المطلَقةِ، كما سيأتي الكلامُ عَلَى ذلِكَ.

وقالَ أهلُ التَّأويلِ مِن أهلِ الحقِّ وأصحَابِ المذاهِبِ منَ الفقهاءِ والمفسِّرينَ: إنَّ الآياتِ المُشْعِرَةَ بالمَعيَّةِ الذاتيَّةِ مَصرُوفةٌ عَنْ ظَواهِرِها إلى المَعيَّةِ بالعلْمِ، بلْ معيَّةُ العلمِ هيَ الظَّاهرةُ مِنها، فإنَّ سِياقَ الآياتِ الشَّريفةِ يدُلُّ عَلى ذلِكَ.

وقـالَ الإمـامُ ابـنُ عبـدِ البـرِّ: أجمَـعَ عُلمـاءُ الصَّحابـةِ والتَّابعينَ الذيـنَ حمِلَ عنهُـمُ التَّأويـلُ، قالُـوا فـي تأويـلِ قولِـهِ تَعَالـى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلـة: ٧] هـوَ عَلَـى العـرْشِ، وعلمُـهُ فـي كلِّ مـكانٍ ومـا خالفهَـمْ في ذلِـكَ مَـن يُحتَـجُّ بقولِـهِ. انتهى(١).

فقولُـــهُ سُـــبحانَهُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]

---

(١) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٧/ ١٣٨-١٣٩).

قالَ المُفسِّرونَ جميعاً: هوَ كِنايةٌ عنِ العلمِ بهِ وبأحوالِهِ، أي: ونحْنُ أعلَمُ بحالِهِ ممَّنْ كانَ أقرَبَ إليهِ مِن حبلِ الورِيدِ، فهوَ تجوُّزٌ بقُرْبِ الذَّاتِ لقُرْبِ العِلمِ، لأنَّهُ مُوجبُهُ بحيْثُ لا يخفَى علَيهِ شيءٌ مِن خفيَّاتِهِ، فكأنَّ ذاتَهُ قريبةٌ منهُ[1].

قالَ الإمامُ أبو حيَّانَ: كما يُقالُ: إنَّهُ تعَالى في كلِّ مكانٍ، أي: بعِلمِهِ، وهوَ تعَالى منزَّهٌ عَنِ الأمكِنةِ. انتهى[2].

والذِي يدُلُّ علَى أنَّ المرادَ بالقُربِ هوَ القُربُ بالعِلمِ سِياقُ الآيةِ؛ فإنَّهُ سُبحانَهُ قالَ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ ثمَّ قالَ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ أي: بالعِلمِ المفهُومِ مِن ﴿وَنَعْلَمُ﴾، و﴿حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ مَثَلٌ في فَرَطِ القُربِ، كقَولِ العرَبِ: هوَ منِّي مَقعدُ القابلَةِ، ومَعقِدُ الإزارِ. و«الحبلُ»: العِرْق، فشبَّهَ بواحِدِ الحِبالِ، والوريدَانِ: عِرقانِ مُكْتنِفانِ لصفْحَتي العنُقِ[3].

وكذا قولُهُ تعَالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] أي: بعلمِهِ لا بذاتِهِ[4]، بدليلِ سِياقِ الآيةِ، وهيَ قولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤] أي: بعلمِهِ المفهُومِ مِن ﴿يَعْلَمُ﴾.

وكذا قولُهُ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧] أي: بعلمِهِ[5]؛ فإنَّ الآيةَ

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢٨/ ١٣٤)، و(٥/ ٢٦٢)، و«تفسير الكشاف» (٤/ ٣٨٣) و«البحر المحيط» (٩/ ٥٣٣).

(٢) «البحر المحيط» لأبي حيان (٩/ ٥٣٣).

(٣) انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٨٣-٣٨٤)، و«البحر المحيط» (٩/ ٥٣٣).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١٠/ ١٠١).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (٢٩/ ٤٩٠).

مُصدَّرةٌ بالعلـمِ، وهـيَ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾ الآيـةَ [المجادلـة: ٧].

والحاصِلُ: أنَّ الآياتِ المشعِرةَ بالمَعيَّةِ الذَّاتيةِ، إنما هيَ صَريحةٌ في المعيَّةِ بالعِلمِ، وأنَّ المرادَ مِنها إنَّما هوَ الإشارَةُ إلى إحاطَةِ عِلمِهِ بجمِيعِ المخلوقاتِ.

وكذا قَولُهُ تَعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨]؛ أي: قريبٌ منهُمْ، فهُوَ تمثِيلٌ لكَمالِ عِلمِهِ بأفعَالِ العِبادِ وأقوالِهِمْ، واطِّلاعِهِ عَلَى أحوالِهِمْ بمنزِلةِ مَن قرُبَ مكانُهُ مِنهُمْ(١).

ويُوضِّحهُ ما قيلَ: لو اجتمَعَ قومٌ بمحَلٍّ وناظِرٌ ينظُرُ إليهِمْ منَ العلوِّ، فقالَ لهُمْ: إنِّي لمْ أزَلْ معكُمْ أراكُمْ، وأعلَمُ مناجاتكُمْ؛ لكانَ صادِقاً، وللهِ المثلُ الأعْلَى عَن شبَهِ الخلْقِ، فإنْ أبَوْا إلا ظاهِرَ التِّلاوةِ وقالُوا: هذا منكُمْ دعْوَى، خَرجُوا عَنْ قولِهِمْ في ظاهِرِ التِّلاوةِ؛ لأنَّ مَن هوَ معَ الاثنَينِ أو أكثرُ، هوَ معهُمْ لا فيهِمْ، وما قَرُبَ منَ الشَّيءِ ليسَ هُوَ في الشَّيءِ.

وقالَ ابنُ تيميَّةَ رحمَهُ اللهُ تَعالى: إنَّ الكِتابَ والسُّنَّةَ يحصُلُ مِنهُما كمالُ الهُدَى والنُّورِ لمَنْ تدبَّرَهُما، وقصَدَ اتِّباعَ الحقِّ، وأعرَضَ عَنْ تحريفِ الكلِمِ، مثلَ أنْ يقُولَ القائلُ: ما في الكِتابِ والسنَّةِ منْ أنَّ اللهَ فوْقَ العرشِ يخالفُهُ قولُهُ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقولُهُ عليهِ السَّلامُ: «إذا قامَ أحدُكمْ إلى الصَّلاةِ فإنَّ اللهَ قِبَلَ وجهِهِ»(٢) ونحوُ ذلِكَ، ولا مخالَفةَ، وذلِكَ أنَّ اللهَ مَعنا حقِيقةً، وهوَ فوقَ العرْشِ، وهوَ ظاهِرُ قولِهِ تَعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ إلى أنْ قالَ: ﴿وَهُوَ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٢٠٥).

(٢) أخرجه أحمد (٤٨٤١)، والبخاري (٤٠٦) ومسلم (٥٤٧) من حديث ابن عمر.

مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، وقولِه عَليهِ السَّلامُ: «والعرْشُ فوقَ ذلكَ، واللهُ فوقَ العرْشِ، وهو يعلَمُ ما أنتُمْ عَليهِ»[١].

وذلِكَ أنَّ كلمَةَ (معَ) في اللُّغةِ التي خُوطِبنا بها إذا أُطلقَتْ فلَيسَ ظاهِرُها في اللُّغةِ إلا المُقارَنةَ المطلقَةَ مِن غيرِ وجُوبِ مماسَّةٍ، فإذا قُيِّدَتْ بمَعْنى منَ المعَاني دلَّتْ عَلَى المقارَنةِ في ذلِكَ المعْنَى، فإنَّهُ يُقالُ: ما زِلْنا نسِيرُ والقمَرُ والنَّجْمُ مَعنا، وإنْ كانَ فوقَ رأسِكَ، فاللهُ معَ خلقِهِ حقيقَةً، وهوَ فوقَ عرشِهِ.

ثمَّ هذِهِ المَعيَّةُ تختلِفُ أحكامُها بحسَبِ المَوارِدِ، فلمَّا قالَ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ دلَّ ظاهِرُ الخِطابِ عَلَى أنَّ حكْمَ هذِهِ المعيَّةِ ومُقتضَاهَا أنَّهُ مُطلعٌ عليكُمْ، عالمٌ بكُمْ، وهذا مَعْنى قولِ السَّلفِ: إنَّهُ معكُمْ بعلمِهِ، ولما قالَ عَليهِ السَّلامُ في الغارِ لصاحبِهِ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] كانَ هذا أيضاً حقّاً عَلَى ظاهِرِهِ، ودَلَّتِ الحالُ عَلَى النصرِ والتَّأييدِ (معَ المعيَّةِ العلمُ)، ومثلُهُ قولُهُ لموسَى وهارُونَ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]. وأطالَ ابنُ تيميَّةَ الكلامَ في تقريرِ ذلِكَ[٢].

وأمَّا قولُهُ تَعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] فالمرادُ بِهِ قُرْبُ أعوانِ ملَكِ الموْتِ مِنَ المُحْتَضِرِ، بدَليلِ سياقِ الآيةِ، وهوَ قولُهُ تَعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣ ـ ٨٤] ونحنُ أي: ملائكَتُنا، وعبَّرَ بِهِمْ عنهُ سُبحانَهُ، لأنهُمْ رسُلهُ ومَأمُورُوهُ، أو المرادُ: ونحْنُ أقربُ إليهِ، أي: بالعلْمِ.

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠٢ـ١٠٤).

فإنْ قيلَ: لو كانَ المرادُ بِهِ العلْمَ لما صحَّ أنْ يقُولَ: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ لأنَّ العلْمَ لا يُبْصَرُ، بلْ كانَ يقُولُ: ولكِنْ لا تَشْعُرونَ.

فجوابُـهُ أنَّ: «تُبصِـرونَ» يُطْلَـقُ عَلَـى البصَـرِ بالعَيـنِ، ويطلَـقُ عَلَـى الشُّـعورِ والعلْـمِ بالغَيـبِ؛ كمـا قالَهُ أهـلُ اللُّغـةِ؛ لأنَّهُ يقـالُ: بصَرتُهُ بعَيْنـي، وبصَرتُـهُ بقَلْبي، فارتفَعَ الإشْـكالُ.

ومِنَ العجَبِ أنِّي اجتَمعْتُ بأكابِرِ مُحقِّقي بعضِ المتصوِّفةِ[1] فحصَلَتِ المُذاكرَةُ، فطَعَنَ في الفُقهاءِ والمُتكلِّمِينَ والأشاعرَةِ وقالَ: إنهُمْ يُحرِّفونَ مَعاني كلامِ اللهِ تَعالى، ويُخرجُونَ كلامَ اللهِ عَنْ مُرادِ اللهِ بحسْبِ عقُولِهِمْ، فقلْتُ لهُ: وكيفَ تقرَأُ قولَهُ تَعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قولِهِ: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] فقالَ: هيَ معيَّةُ ذاتٍ لا معيَّةُ عِلمٍ كما يقُولُونَ، ويدُلُّ لذلِكَ قولُهُ تَعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] فلو كانَتْ معيَّةَ علْمٍ لما صحَّ أنْ يقُولَ: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ لأنَّ العلْمَ لا يُبْصَرُ، وإنَّما تُبْصَرُ الذَّواتِ. فتَعجَّبْتُ مِن مَقالتِهِ وتَصْميمِهِ عَلَيها، وغَفلتِهِ عَنْ كلامِ الأئمَّةِ المحقِّقينَ منَ الفُقهاءِ والمفسِّرينَ، فنَسْأَلُ اللهَ تَعالى العافيَةَ والسَّلامةَ في الدِّينِ.

قـالَ الشَّـيخُ الإمَـامُ العَيْنـيُّ الحَنفِيُّ فـي أثنـاءِ تَرْجمَتِهِ للشَّـيخِ تَقيِّ الديـنِ ابنِ تَيْميَّـةَ ومدحِـهِ إيَّـاهُ وتَنْزيهِـهِ عمَّا يَنْسِـبُهُ لهُ بعـضُ الجُهَّالِ: وهـذا الإمَامُ مـعَ جلالَةِ قَـدْرِهِ فـي العُلـومِ، نُقلَـتْ عنـهُ عَلَى لسـانِ جـمٍّ غفيرٍ مِـنَ النَّـاسِ كرامَـاتٌ ظهرَتْ منـهُ بـلا التِبـاسٍ، وأجوِبـةٌ قاطعَـةٌ عنـدَ السُّـؤَّالِ مـنَ المعضِـلاتِ، مِن غيـرِ توقُّفٍ بحالَـةٍ مِـنَ الحالاتِ.

---

(١) في (ج): «الصوفية».

ومِن جُملةِ ما سُئلَ عنهُ وهوَ عَلَى كُرسيِّهِ يعِظُ الناسَ والمجلِسُ غاصٌّ بأهلِهِ في رجلٍ يقُولُ: ليسَ إلا اللهُ، ويقولُ: اللهُ في كلِّ مكانٍ، هلْ هوَ كُفْرٌ أو إيمانٌ؟

فأجابَ عَلَى الفورِ: مَن قالَ: إنَّ اللهَ تَعَالى بذاتِهِ في كلِّ مكانٍ فهوَ مخالفٌ للكتابِ، والسنَّةِ، وإجماعِ المسلمينَ، بلْ هوَ مخالِفٌ للمِلَلِ الثَّلاثِ، بلِ الخالِقُ سبحانَهُ وتَعَالى بائنٌ مِنَ المخلُوقاتِ، ليسَ في مخلوقاتِهِ شيءٌ مِنْ ذاتِهِ، ولا في ذاتِهِ شيءٌ مِن مخلُوقاتِهِ، بلْ هوَ الغَنيُّ عَنها والبائنُ بنفسِهِ مِنْها، وقدِ اتَّفقَ الأئمَّةُ منَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ، والأئمَّةُ الأربعَةُ، وسائرُ أئمَّةِ الدِّينِ أنَّ قولَهُ تَعَالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] ليسَ معناهُ أنَّهُ مختلِطٌ بالمخلُوقاتِ وحالٌّ فيها، ولا أنَّهُ بذاتِهِ في كلِّ مكانٍ، بلْ هوَ سُبحانَهُ وتَعَالى معَ كلِّ شيءٍ بعِلمِهِ وقُدرتِهِ ونحوِ ذلِكَ.

فاللهُ سُبحانَهُ معَ العَبدِ أينمَا كانَ يسمَعُ كلامَهُ، ويرَى أفعالَهُ، ويعلَمُ سرَّهُ ونجواهُ، رقِيبٌ علَيهِمْ مهَيمِنٌ علَيهِمْ، بلِ السَّماواتُ والأرْضُ وما بينَهُما كلُّ ذلِكَ مخلُوقٌ للهِ، ليسَ اللهُ بحالٍّ في شيءٍ مِنهُ سُبحانَهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] لا في ذاتِهِ، ولا في صِفاتِهِ، ولا أفعالِهِ، بلْ يوصَفُ اللهِ بما وَصَفَ بهِ نفسَهُ، وبما وصفَهُ بهِ رسُولُهُ، مِن غيرِ تكييفٍ ولا تَمْثِيلٍ، ومِن غيرِ تَحْريفٍ ولا تَعطِيلٍ، ولا تُمثَّلُ صفاتُهُ بصفَاتِ خَلْقِهِ، ومذهَبُ السَّلفِ إثباتٌ بلا تشبيهٍ، وتنزِيهٌ بلا تعطِيلٍ.

وقدْ سُئلَ الإمامُ مالكٌ رضِيَ اللهُ عنهُ عَنْ قولِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فقالَ: الاستواءُ معلُومٌ، والكَيْفُ مجهُولٌ، والإيمانُ بِهِ واجِبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بدعةٌ[١]. انتَهى ما حكَاهُ الشَّيخُ العينيُّ عنِ ابنِ تيميَّةَ رحمَهمَا اللهُ[٢].

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) انظر: «الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية» للمؤلف، وهي مطبوعة ضمن هذا المجموع.

ومِن هُنا تَعرِفُ مَعْنى قولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «للهُ أقرَبُ إلى أحدكُمْ مِن عنُقِ راحلَتِهِ»[1] أنَّ المرادَ بِهِ: قُرْبُ علْمٍ.

وأمَّا حدِيثُ البُخارِيِّ ومُسلمٍ: «إذا كانَ أحدُكُمْ يُصلِّي فلا يَبْصُقْ قِبلَ وجهِهِ، فإنَّ اللهَ قِبلَ وجهِهِ»[2].

فقالَ ابنُ عبدِ البرِّ: هوَ كلامٌ مُخرَّجٌ[3] عَلى التَّعظِيمِ لشأنِ القِبلَةِ.

وقالَ الخطَّابيُّ: مَعناهُ: أنَّ توجُّهَهُ إلى القِبلَةِ يُفْضي[4] بالقَصْدِ [منه] إلى ربِّهِ، فصَارَ في التَّقديرِ كأنَّ مقصُودَهُ بينَهُ وبينَ قِبلتِهِ[5].

ولا حجَّةَ فيهِ للقائلِينَ بأنَّهُ تَعالى في كلِّ مكانٍ؛ لأنَّ في الحدِيثِ أنَّهُ يبزُقُ تحتَ قدَمِهِ، أو هوَ عَلَى حَذْفِ مُضافٍ، أي: فإنَّ قِبلةَ اللهِ، أو: رحمَةَ اللهِ قِبَلَ وجهِهِ.

وقالَ بَعْضُهمْ[6]: الحديثُ حقٌّ عَلَى ظاهِرِهِ، فهُوَ سبحانَهُ فوقَ العرْشِ، وهوَ قِبَلَ وَجْهِ المصلِّي، بلْ هَذا الوَصْفُ يَثْبُتُ للمَخلُوقاتِ، فإنَّ الإنسَانَ لو ناجَى السَّماءَ لكانَتْ فوقَهُ، وكانَتْ أيضاً قِبَلَ وجهِهِ. وقدْ ضرَبَ عليهِ السَّلامُ المثَلَ بذلِكَ، وللهِ المثَلُ الأعْلَى، والمقصُودُ بالتَّمثِيلِ إنما هوَ جَوازُ هذا وإمكانُهُ، لا تشبِيهُ الخالِقِ بالمخلُوقِ، فقدْ قالَ عَليهِ السَّلامُ: «ما منكُمْ مِن أحدٍ إلا سيرَى ربَّهُ مُخْلِياً بِهِ»، فقالَ لهُ أبو رَزِينٍ العُقَيليُّ: كيفَ يا رسُولَ اللهِ! وهوَ واحدٌ ونحْنُ جمِيعٌ؟ فقالَ لهُ النبيُّ ﷺ:

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) سلف تخريجه.

(٣) في (ج): «خرج».

(٤) في (ج): «مفض».

(٥) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (١/ ٣٨٦)، وما بين معكوفتين منه.

(٦) قاله ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠٧).

«سَأُنَبِّئُكَ مثلَ ذلِكَ في آلاءِ اللهِ، هذا القَمَرُ كلُّكمْ يَراهُ مُخْلِياً بهِ، وهوَ آيةٌ مِن آياتِ اللهِ، فاللهُ تَعَالى أكبرُ» أو كما قالَ النبيُّ ﷺ[١].

وأيضاً فالمؤمِنُونَ إذا رأوا ربَّهُمْ يومَ القِيامةِ وناجَوهُ، كلٌّ يراهُ فوقَهُ قِبَلَ وَجْهِهِ كما يرَى الشَّمسَ والقَمرَ، ولذلِكَ قالَ عَليهِ السَّلامُ: «إنكُمْ سَتَرَونَ ربَّكمْ، كما ترونَ الشَّمسَ والقَمرَ»[٢] فشبَّهَ الرُّؤيةَ بالرُّؤيةِ، وإنْ لمْ يكُنِ المَرْئيُّ مُشَابهاً للمرْئيِّ، انتَهى[٣]. واللهُ أعلَمُ.

واحتَجَّ القائلُ: بأنَّهُ تَعَالى لا داخِلَ العالمِ ولا خارِجَهُ، وأنَّهُ سُبحانَهُ لا متَّصِلاً بهِ ولا مُنفَصِلاً عنهُ، بأمورٍ عَقليَّةٍ، وهذا هو[٤] مَذْهَبُ كثيرٍ مِن مُتأخِّري الأشاعِرةِ

(١) أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١١٩٠)، وأحمد (١٦١٨٦)، وأبو داود (٤٧٣١)، وابن ماجه (١٨٠)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (١٧٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٥٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ٤٣٨)، والآجري في «الشريعة» (٦٠٦)، والحاكم (٨٦٨٢) من حديث أبي رزين العقيلي. وقال: صحيح الإسناد. اهـ.

بل إسناده ضعيف لجهالة وكيع بن حُدس ـ ويقال: ابن عدس ـ، قال ابن القطان: مجهول الحال وقال الذهبي: لا يعرف. اهـ.

(٢) لم أقف على تخريجه بهذا اللفظ، وقد روي من حديث جرير بن عبد الله البجلي قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر، قال: «إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر...» أخرجه البخاري (٧٤٣٤)، ومسلم (٦٣٣).

وروي من حديث أبي هريرة، قال: قلنا يا رسول الله هل نرى ربنا؟ قال: «هل ترون الشمس في يوم لا غيم فيه، وترون القمر في ليلة لا غيم فيها؟» قلنا: نعم، قال: «فإنكم سترون ربكم» أخرجه النسائي (٧٧١٥).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠٧).

(٤) «هو» زيادة من (ج).

ومَنْ وافقَهُمْ[(١)]، والعقلُ في مثل[(٢)] هذا بمجرَّدِهِ لا اعتِبارَ بهِ ما لمْ يستَنِدْ إلى النَّقْلِ الصَّحيحِ.

واحتجُّوا مِنَ النَّقلِ بآياتٍ لا تَصْلُحُ لهُمْ، وإنما تَصْلُحُ للقائلِينَ بأنهُ معَ كلِّ أحدٍ بذاتِهِ، فمِنْ جُمْلَةِ ما احتَجُّوا بهِ قولُهُ تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] وقولُهُ تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] وقولُهُ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] وقولُهُ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ٦٦]، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] والقُرْبُ بالعِلمِ لا بالإبصَارِ.

وأنْتَ قدْ عَرفْتَ مما مرَّ أنَّ أهلَ السُّنَّةِ قاطبَةً جعلُوا هذا قُرْبَ عِلمٍ، لا قُرْبَ ذاتٍ. وسيأتي الكَلامُ عَلَى قولِهِ: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥].

وأمَّا قولُهُ: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] فهوَ باتِّفاقِ المفسِّرينَ بمعْنَى: مَأْلُوهٍ، أي: معبودٌ، فإنَّهُ مَعبودٌ فيهما، وكذلِكَ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] فإنَّ الجارَ والمجرورَ متعلِّقٌ باللهِ لأنَّهُ بمعْنَى مألُوهٍ، أو متعلِّقٌ بما بعدَهُ، ولولا ذلِكَ للزِمَ عَليهِ الظَّرفيةُ، تَعالى اللهُ عَنها.

وعنْدِي معنىً آخرُ لمْ أرَ مَن قالَهُ، وهوَ أنْ يكُونَ عَلَى معْنَى هوَ المسمَّى فيهِما بهذا الاسْمِ، فهوَ كما أنَّهُ هوَ اللهُ في السَّماواتِ، هوَ اللهُ في الأرْضِ؛ كقَولكَ: موسَى أخُو هارُونَ في جميعِ الدُّنيا، والكعْبةُ هيَ البيتُ الحرامُ في السَّماءِ والأرْضِ، وكقَولِهِمْ: فلانٌ أمِيرٌ في خُراسَانَ، وأميرٌ في بَلْخٍ و سَمرقَنْدَ وهوَ في موضِعٍ واحِدٍ، وهذا مَوجُودٌ في اللُّغةِ.

---

(١) انظر: «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي (ص٣٧).

(٢) «مثل» زيادة من (ج).

قالَ ابنُ تيميةَ: ولمْ يقُلْ أحدٌ منَ السَّلفِ: إنَّهُ تَعالى في كلِّ مكانٍ، ولا إنَّهُ لا داخِلَ العالمِ ولا خارِجَهُ، ولا مُتَّصلاً بهِ ولا مُنفَصِلاً عنهُ، انتَهى[1].

واعلَمْ: أنَّهُ قدْ ثبَتَ بلا ريبٍ خِلافاً للفلاسِفةِ: **أنَّ الذَّاتَ المُقدَّسةَ كانَتْ مَوجُودةً قَبْلَ حُدُوثِ العالمِ، قائمَةً بنفْسِها**، فلمَّا حدَثَ العالَمُ:

فإمَّا أنْ يكُونَ حدَثَ بائناً مِنها، مُنفَصِلاً عنها، وهذا مُسلَّمٌ عندَ كلِّ مُسْلمٍ، ولهذا حمَلَ المفسِّرونَ الآياتِ الدالَّةَ عَلَى المعيَّةِ والقُربِ عَلَى معيَّةِ العِلمِ وقُربِهِ.

وإمَّا أنْ يكُونَ حدَثَ مُماسَّاً لها، قائمَاً بها الوجُودُ بأسْرِهِ، كما يقُولُهُ بعضُ المتصوِّفةِ، أو قَرِيباً منها، كما يدُلُّ عَليهِ كلامُ كثيرٍ مِنَ الصُّوفيَّةِ.

وعَلى هذَينِ القَولَينِ يَصِحُّ حَمْلُ الآياتِ عَلى القُربِ بالذَّاتِ، والمَعيَّةِ بالذَّاتِ.

والأشاعِرةُ وافقُوا أهلَ السنَّةِ والمفسِّرينَ، فحمَلُوا الآياتِ المُشْعِرةَ بقُرْبِ أو معيَّةِ الذَّاتِ عَلَى أنَّ المرادَ بها العلْمُ، وهذا صحِيحٌ عَلَى قولِهِمْ باعتِبارِ أنهُ تَعالى لا داخِلَ العالمِ، وباعتِبارِ أنهُ لا خارِجَ العالمِ، فكانَ القِياسُ صِحَّةَ حَمْلِها أيضاً عَلَى القُرْبِ بالذَّاتِ، ومعيَّةِ الذَّاتِ، لكنَّهمْ لم يقُولوا بذلِكَ، ولمْ يرتكِبُوا في التَّفسِيرِ القولَ بذلِكَ أصْلاً، فَلْيُتَأمَّلْ.

واعلَمْ أيضاً: أنَّ الذِي ذهَبَ إليهِ جمهُورُ مُتأخِّري المتكلِّمينَ هوَ **تَنْزيهُ اللهِ تَعالى عَنِ الجهَةِ، فلَيسَ هوَ مخصوصاً بجهَةِ فَوْقٍ عندَهُم، ولا بجهَةٍ غَيرِها**؛ لأنَّهُ يلزَمُ مِن ذلِكَ عِندهُمْ أنهُ متَّى اختصَّ بجهَةٍ أنْ يكُونَ في مكَانٍ أو حيِّزٍ، وأنَّهُ غيرُ قدِيمٍ، أو أنهُ جسْمٌ، ومفهُومُهُ أنَّ مَن لَيسَ في جهَةٍ لا يكُونُ مُتحيِّزاً، وأنَّهُ هوَ القَديمُ المُسْتَغْني عَنْ مَحلٍّ يقُومُ بهِ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٥).

وأُورِدَ عَلَى هذا: أنَّ الكَونَ الكُليَّ والدَّائرَ المحيْطَ بالعالمِ، فإنَّهُ لا في مكانٍ وهوَ حادِثٌ، وغيرُ مستغْنٍ بنفسِهِ وذاتِهِ، وإنِ استَغْنى عنِ المكَانِ، لأنَّهُ لو افتقَرَ إلى مكانٍ لافتقَرَ المكانُ الثَّاني إلى ثالثٍ ويتسلْسَلُ إلى ما لا نهايةَ لهُ، وهوَ محالٌ.

وأيضاً: فيلزَمُ القائلَ بنفيِ الجهَةِ عنهُ سُبحانَهُ أحدُ أمرَينِ لا محيْصَ عنهُما:

إمَّا أنْ يقُولَ: إنَّهُ سبحَانَهُ بعدَ انتهاءِ العالمِ محيْطٌ بهِ مِن سائرِ جوانبِهِ وجِهاتِهِ، وحِينئذٍ فهوَ تَعَالى لا في جِهةٍ، بلْ في جميعِ الجهاتِ، لكِنَّ هذا لا يُقالُ بهِ، ولا أعلَمُ أحداً قالَ بهِ.

وإمَّا أنْ يقُولَ: إنَّهُ سُبحانَهُ داخِلَ العالمِ، أو معَهُ سارِياً في جمِيعِهِ، كما يَقولُ بهِ بعضُ المتصوِّفةِ، حتَّى رأيتُ أكابرَ مشايخِهِمْ قدْ صرَّحَ في تصنِيفٍ لهُ أنهُ لا تخلُو ذرَّةٌ مِن ذرَّاتِ العالمِ مِن ذاتِ البارِئ سُبحانَهُ.

وهذا لا يُقالُ بِهِ؛ لأنَّهُ إمَّا يُوهِمُ الحلولَ، أو هوَ لازِمُهُ، وأنَّهُ سُبحانَهُ مختلِطٌ بالمخلُوقاتِ، تَعَالى اللهُ عَنْ ذلِكَ، وهذا خِلافُ إجمَاعِ المسلِمِينَ، وقدْ وقَعَ في هذا كثيرٌ مِنَ المتصوِّفةِ، فجعَلُوا الوُجُودَ قائماً بالربِّ، محدُوداً بحدُودِهِ، مُتكلِّماً بحرُوفِهِ، ويجعَلُونَهُ سُبحانَهُ هوَ المتكلِّمَ عَلَى ألسنَتِهِمْ، كالجِنيِّ عَلَى لسانِ المَصْرُوعِ.

واعلَمْ أيضَاً: أنَّهُ قدْ تخبَّطَتْ في هذا المقامِ عُقولُ كثيرٍ مِنْ ذَوِي الأفهامِ، وتفرَّقُوا في الأقوالِ، وهُمْ كقَولِ مَن قالَ:

الـنَّاسُ شَتَّـى وآرَاءٌ مُـفَـرَّقةٌ ... كُلٌّ يَرَى الحَقَّ فيْمَا قالَ واعْتَقَدَا

ولقَدْ صرَّحَ كثيرٌ مِنَ المُتَصَوِّفةِ: **أنَّ البارِئَ سُبحانَهُ هوَ عَيْنُ ما ظَهَرَ وما بطَنَ مِنَ الوجُودِ، وأنَّهُ تَعَالى هوَ العالَمُ بأسرِهِ.**

وقدْ شافَهَني بعضُ مشَايخِهُمُ المتعمِّقينَ بذَلكَ؛ فقلتُ لهُ: ومِنْ أينَ دَليلُ

هَذا؟ فقالَ: مِن قولِهِ سُبحانَهُ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] فإذا كانَ هُوَ يقُولُ: هوَ الظَّاهرُ والباطِنُ؛ أتقُولُ أنتَ: لا؟! فعجِبْتُ مِن مَقالتِهِ، ومِن تحسِينِ الشَّيطانِ لعُقولِ هؤلاءِ الخُرافاتِ والمُحَالاتِ، فقَرأَ في المجلِسِ قارِئٌ عُشرَ قرآنٍ وهوَ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ الآيَةَ، فقلْتُ لهُ: أيها الشَّيخُ! هذِهِ الآيَةُ تَردُّ ما قُلتَ، حيثُ جعَلَ للهِ ما فيهِما، فهوَ سبحانَهُ غيرُهما لا عَيْنُهُما، فقالَ على الفَورِ: «لَله ما في السَّمواتِ وما في الأرْضِ» بفتحِ لامِ «لله» فعجِبْتُ مِن هذِهِ الفلسَفةِ والزَّندقَةِ والسَّفْسَطَةِ المحقَّقةِ، أعاذَنا اللهُ تَعالى مِنها، ومنَ الزَّيغِ والضَّلالِ.

وقدْ قالَ أهلُ الشَّريعةِ رضِيَ اللهُ عنهُمْ كما قرَّرهُ أئمَّتُنا في كتُبِ عقائدِهِمْ: إنَّ المرادَ بقولِهِ سُبحانَهُ: ﴿وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] أي: الظَّاهِرُ في المعرِفةِ؛ لأنَّ دلائلَ توحِيدِهِ، وبراهِينَ أُلُوهيَّتِهِ ورُبوبيَّتِهِ جليَّةٌ للأفهَامِ، وظاهِرَةٌ عندَ ذوِي المعارِفِ، واضِحةُ الدَّليلِ عَنْ عارِضِ الشُّبهاتِ، فهوَ بذلِكَ الظَّاهِرُ الذِي لا أَظْهَرَ منهُ، والباطِنُ أي: الباطِنُ في الاستِتارِ بذاتِهِ فلا عِلمَ يُحيْطُ بهِ، ولا مَعْرِفةَ تقِفُ عَلَى كُنْهِ مَعرفَتِهِ، ولا[1] فكرَ يصِلُ إلى جميعِ ما يستَحقُّهُ مِن صِفَاتِ الكمَالاتِ، ولا عَقْلَ يقِفُ عَلَى حقِيقَةِ الذَّاتِ، وتحقِيقِ الصِّفاتِ، فهوَ سُبحَانهُ الظَّاهرُ والباطِنُ بهذا الاعتِبارِ.

لا أنَّهُ تَعالى هوَ عينُ ما ظهَرَ وما بطَنَ كما يقولُهُ الملاحِدَةُ، ويقُولونَ: سبحانَ مَنْ هُوَ الكُلُّ ولا شيءَ سِواهُ، الواحِدُ في نفسِهِ، المتعدِّدُ بنَفسِهِ، ويَقولُونَ أيضَاً:

ومَا أنْتَ غيرُ الكَوْنِ بَلْ أنْتَ عَيْنُهُ ويَفْهَمُ هَذا السِّرَّ مَنْ هُوَ ذَائِقُ

تَعاليتَ يا اللهُ عَن ذلِكَ:

ومَا أنْتَ عَيْنُ الكَوْنِ بَلْ أنْتَ غَيرُهُ ويَفْهَمُ هَذا القَوْلَ مَن هُوَ مُسْلِمُ

---

(١) في (ج): (فلا).

ويرتكِبونَ القولَ بالوحدَةِ المُطْلَقةِ، ويُصرِّحونَ بذلِكَ، وتقرِيرُ مَذهبِهمْ عَلَى سَبيلِ الإحاطَةِ والتَّطويلِ يطُولُ.

وحاصلُهُ: أنَّ البارِئَ عندَهُمْ هوَ مجمُوعُ ما ظهَرَ وما بطَنَ، وأنهُ لا شيءَ خِلافُ ذلِكَ، هكذا مَوجودٌ في كتُبِهِمْ، ومَن شكَّ في ذلِكَ فليُراجِعها، وقدْ أشرْتُ إلى شيءٍ مِن ذلِكَ في كِتابي: «الأدلَّة الوَفيَّة بتَصْويبِ قولِ الفُقهاءِ والصُّوفيَّةِ»، وفي كتابي: «سُلوك الطَّريقَةِ في الجمْعِ بينَ كلامِ أهلِ الشَّريعَةِ والحقِيقَةِ».

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في أثناءِ كلامٍ طويلٍ: وهؤلاءِ القومُ الذينَ تكَلَّموا في هذا الأمرِ لمْ يُعْرَفْ لهُمْ خبرٌ ولا سابقةٌ، إلا مِن حِينِ ظهَرتْ دَولةُ التَّتارِ، قالَ: وأمَّا الحلُولُ وهوَ أنَّ اللهَ تَعالى بذاتِهِ حالٌّ في كلِّ شيءٍ، فهذا يَحْكِيهِ أهلُ السنَّةِ والسَّلَفُ عَن قُدماءِ الجَهْمِيةِ، وكانُوا يُكفِّرونهُمْ بذلِكَ، وأطالَ الكلامَ عَلَى ذلِكَ ابنُ تَيميةَ رحمَهُ اللهُ تَعالى[1].

***

نصيحةٌ

اعلَمْ وفَّقكَ اللهُ أنهُ ليسَ للمرءِ أسلَمُ في دِينهِ مِن تَرْكِ الخَوضِ في مِثلِ هذا، والإعْراضِ عَنِ الخَوضِ في علْمِ الكَلامِ المَذْمُومِ، واقتِفاءِ طَريقَةِ السلَفِ، فإنهُمْ لم يخُوضُوا في شيءٍ مِن هذا، ولمْ يبحَثُوا عنهُ مُعتقِدينَ أنَّ لنا رباً موجوداً ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، أفلا يسَعُنا ما وسِعَهُمْ منَ السُّكوتِ والتَّسْليمِ؟ ومَن طلَبَ الوقُوفَ عَلى حقِيقةِ البارِئِ سُبحانَهُ فقَدْ طلَبَ المُحالَ.

قالَ الطُّوفيُّ: وقدِ اعترَفَ أكثرُ أئمَّةِ أهلِ الكَلامِ والفلسَفةِ مِنَ الأوَّلينَ والآخِرينَ:

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٧١).

أنَّ الطَّرائقَ التي سلكُوها في أمورِ الرُّبوبيَّةِ بالأقيسَةِ التي ضَربُوها، لا تُفضِي بهِمْ إلى العِلْمِ واليقِينِ في الأُمورِ الإلهيَّةِ، مثلَ تكلُّمِهِمْ بالجِسمِ والعرَضِ في دلائلِهِمْ ومَسائلِهِمْ، ومَقالةُ أساطِينِ الفَلسفَةِ منَ الأوائلِ أنهُمْ قالُوا: العلمُ الإلهيُّ لا سَبيلَ فيهِ إلى اليقِينِ، وإنَّما يتكلَّمُ فيهِ بالأَوْلى والأَحْرى.

قالَ: ولهذا اتَّفقَ كلُّ مَن خَبرَ مَقالةَ هؤلاءِ المُتَفَلْسِفَةِ في العلمِ الإلهيِّ أنَّ غالبَهُ ظُنونٌ كاذبةٌ، وأقيِسةٌ فاسِدةٌ، وأنَّ الذِي فيهِ مِن العِلمِ والحقِّ قليلٌ. انتهى[1].

هذا والفلاسِفةُ همْ أربابُ النِّهايةِ في العُقولِ، لكِنَّ العُقولَ إذا لمْ تَستنِدْ إلى الشَّرعِ المنقُولِ وقعَتْ في الحَيرةِ والضَّلالاتِ، وطَرأَتْ عَلَيها الخَيالاتُ والاستبعَاداتُ لما جاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، ولهذا كانَتِ الفلاسفَةُ يعتقِدُونَ أنَّ عندَهُمْ منَ العُلومِ والمعارِفِ ما يَسْتَغنُونَ بهِ عَن علْمِ الأنبِياءِ عليهِمُ السَّلامُ.

قالَ أبو حيانَ: وكانوا إذا سمِعُوا بوحيِ اللهِ تَعَالى دَفعُوه وصغَّرُوا علْمَ الأنبياءِ بالنِّسبةِ إلى عِلمِهِمْ.

قالَ: ولما سمِعَ بُقْراطُ[2] الحكِيمُ بموسَى عَليهِ السَّلامُ قيلَ لهُ: لَوْ هاجرْتَ إليهِ؟ فقالَ: نحنُ قومٌ مهدِيُّونَ، فلا حاجَةَ بنا[3] إلى مَن يَهْدِينا.

قلتُ: وهذِهِ الخَصلةُ بعَيْنِها مَوجُودةٌ في المتصوِّفةِ المتفَلسِفةِ؛ فإنهُمْ يحتَقِرونَ عِلمَ الفقهاءِ بالنسبَةِ لعلْمِهِمْ، ويزعُمونَ أنهُمْ محجُوبونَ، وأنهُمْ همُ الواصِلونَ، نعَمْ ولكِنْ إلى سَقَرٍ، اتَّخذُوا الكلامَ عَلَى الذَّاتِ والصِّفاتِ دَيْدَناً لَهُمْ، فإذا دخَلَ إلى

---

(١) انظر: «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ٧٩).

(٢) كذا في الأصل و(ج)، والذي في «البحر المحيط» لأبي حيان (٩/ ٢٧٦) ـ وقد نقله عن الرازي في «تفسيره» (٢٧/ ٥٣٥) ـ: سقراط.

(٣) في (ج): «لنا».

مجلِسِهِمْ العامِيُّ وهوَ لا يُحسِنُ الوضُوءَ كلَّموهُ بدقائقِ الجُنيدِ وإشَاراتِ الشِّبليِّ.

قـالَ ابـنُ الجوزِيِّ: وتـرَى الحائكَ والسُّـوقيَّ الـذِي لا يَعْرِفُ فرائـضَ الصَّلاةِ، يُمـزِّقُ أثوابَهُ دَعوى لمحبَّـةِ اللهِ، وأصلَحُهمْ حالاً يتخَايلُ بوَهْمِهِ شَـخصاً هوَ الخالِقُ، فيُبْكِيـهِ شَـوقُهُ إليهِ لما يسـمَعُ مِن عَظمتِهِ ورحمَتـهِ وجمَالهِ، وليسَ مـا يتخَايلُونَهُ الإلهَ المعبُـودَ، فإنَّـهُ تَعَالـى لا يقَـعُ فـي خيـالٍ[1]، وربَّما خايَلَـتْ لـهُ الماخُوليا[2] أشـبَاحاً يظنُّهمْ الملائكَةَ.

وبالجُملةِ: فالحقُّ هوَ اتِّباعُ ما كانَ عليهِ السلَفُ قَولاً وفِعلاً واعتِقاداً، وما سِواهُ فهوَ اتِّباعُ هوىً.

قالَ شـيخُ الإسـلامِ ابـنُ تيميَّـةَ رحمَـهُ اللهُ: ما قالَـهُ اللهُ سـبحانَهُ ورسُـولُهُ ﷺ، والسَّـابقُونَ الأوَّلـونَ مِـنَ المهاجِريـنَ والأنصَـارِ، والذِيـنَ اتَّبعُوهُـمْ بإحسَـانٍ، وما قالَـهُ أئمَّـةُ الهُـدى بعـدَ هـؤلاءِ الذيـنَ أجمَـعَ المسـلِمونَ عَلـى هِدايتِهِـمْ ودِرايتِهمْ هـوَ الواجِـبُ عَلَـى جميعِ الخلْـقِ في هذا البـابِ، وفي غَيـرِهِ[3]. وأطـالَ الكلامَ في ذلِـكَ، وذمَّ المُتَفَلْسِـفينَ والمتكلِّمِينَ.

وقالَ: ثمَّ هؤلاءِ المُتكلِّمونَ المخالِفُونَ للسَّلَفِ إذا حُقِّقَ عَليهِمُ الأمرُ، لمْ يُوْجَدْ عِندهُمْ مِن حقِيقَةِ العلمِ باللهِ وخالِصِ مَعرفتِهِ خَبرٌ، ولَمْ يَقِفُوا مِن ذلِكَ عَلَى عينٍ ولا أثرٍ[4].

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (ص١١٥).

(٢) الماخوليا، ويقال: الماليخوليا، ويقال: مالنخوليا، معرَّب، وهو فساد وتشويش في الفكر، وقيل: ضرب من الجنون، بأن يحدث بالإنسان أفكار رديئة. انظر: «فقه اللغة» للثعالبي (ص ١٠٢).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥ ـ ٦).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١).

وعَنِ الجُنيدِ قدَّسَ اللهُ سرَّهُ، قالَ: أقلُّ ما في الكَلامِ سُقوطُ هَيبةِ الربِّ مِنَ القلبِ، والقلْبُ إذا عَرِيَ منَ الهَيبةِ مِن اللهِ عرِيَ منَ الإيمانِ(١).

وقالَ بعدَ كلامٍ طَويلٍ: ثمَّ القولُ الشَّاملُ في جميعِ هذا البابِ: أَنْ يُوصَفَ اللهُ بما وصَفَ بهِ نفسَهُ، أو وصفَهُ بِهِ رسُولُهُ، وبما وصفَهُ السَّابقُونَ الأوَّلونَ، لا نتجَاوزُ القرآنَ والحدِيثَ، ومذهَبُ السَّلفِ: أَنهُمْ يصِفونَ اللهَ بما وصَفَ بهِ نفسَهُ، وبما وصفَهُ بِهِ رسُولهُ مِن غيرِ تحرِيفٍ ولا تَعْطِيلٍ، ومِن غَيرِ تَكييفٍ ولا تَمْثِيلٍ(٢).

قالَ: وهذا هوَ قولُ الذِينَ وافقُوا سنَّةَ النبيِّ ﷺ ظاهِراً وباطِناً، لكِنْ لا بدَّ للمُنحَرفينَ عَنْ سنَّتهِ أنْ يعتقِدوا فيهِمْ نَقصاً يذمُّونهُمْ بهِ، ويسمُّونهُمْ بأسماءٍ مَكذُوبةٍ كقَولِ القَدَريِّ: منِ اعتقَدَ أنَّ اللهَ أرادَ الكائناتِ، وخلَقَ أفعالَ العِبادِ، فقَدْ سَلبَ [من] العبادِ الاختِيارَ والقُدرَةَ، وجعلهُمْ مَجْبُورِينَ كالجمَاداتِ التي لا إرادَةَ لها، ولا قُدرةَ، وكقَولِ الجَهْميِّ: مَن قالَ: إنَّ اللهَ فوقَ العرْشِ، فقَدْ زعَمَ أنهُ محصُورٌ، وأنهُ جِسْمٌ مُركَّبٌ مُشابهٌ لخلْقِهِ، وكقَولِ الجَهْمِيَّةِ والمعتزلةِ مَنْ قالَ: إنَّ للهِ عِلمَاً وقُدرةً فقَدْ زعَمَ أنهُ جسمٌ مركَّبٌ، وهوَ مشبِّهٌ، لأنَّ هذِهِ الصِّفاتِ أَعْراضٌ، والعرَضُ لا يقُومُ إلا بجَوهرٍ مُتحيِّزٍ، وكلُّ مُتحيِّزٍ جِسْمٌ مركَّبٌ، أو جوهرٌ فردٌ، ومَن قالَ ذلكَ فهوَ مشبِّهٌ، لأنَّ الأجسَامَ مُتماثلَةٌ.

قالَ: ومَن حكَى عنِ النَّاسِ المقالاتِ، وسمَّاهُمْ بهذِهِ الأسماءِ المكذُوبةِ أخْذاً مِن لازِمِ عَقيدَتهِمْ، فهوَ وربُّهُ أعلَمُ، واللهُ مِن ورائهِ بالمِرْصَادِ ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣](٣).

---

(١) انظر: «الاستقامة» (١/ ١١١).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٦).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١١ - ١١٢).

قالَ: واللهُ يعلَمُ أني بعدَ البحْثِ التامِّ، ومُطالعَةِ ما أمكَنَ مِن كلامِ السَّلفِ، ما رأيتُ كلامَ أحدٍ منهُمْ يدلُّ ـ لا نصَّاً ولا ظاهِراً ـ عَلَى نفْيِ الصِّفاتِ الخبَريَّةِ في نفْسِ الأمرِ، وما رأيتُ أحداً منهُمْ نفَاها، وإنَّما يَنْفُونَ التَّشبيهَ، ويُنْكِرُونَ على المُشَبِّهةِ الذِينَ يُشبِّهونَ اللهَ بخلقِهِ، ويُنْكِرُونَ عَلى مَن يَنْفِي الصِّفاتِ كقَولِ نُعيم بنِ حمَّادٍ شَيخِ البُخارِيِّ: مَن شبَّهَ اللهَ بخلقِهِ فقَدْ كفَرَ، ومَن جحَدَ ما وصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ فقَدْ كفَرَ، وليسَ ما وصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ ولا رسُولُهُ تشْبِيهاً.

وكانُوا إذا رأَوا الرجُلَ قدْ أَغْرَقَ في نفيِ التَّشبيهِ مِن غيرِ إثباتِ الصِّفاتِ، قالُوا: هذا جَهْمِيٌّ مُعَطِّلٌ، فإنَّ الجَهْمِيَّةَ والمعتَزلَةَ إلى اليومِ يُسمُّونَ مَن أثبَتَ شَيئاً مِنَ الصِّفاتِ: مُشبِّهاً، كذِباً مِنهُمْ وافتراءً[1].

فالروافِضُ تُسَمِّي أهلَ السنَّةِ: نَواصِباً، والقدَريَّةُ يسَمُّونهُمْ: مُجْبِرةً، والمُرْجِئةُ يسمُّونهُمْ: شُكَّاكاً، والجَهْمِيَّةُ يسمُّونهُمْ: مُشبِّهةً، وأهلُ الكَلامِ يسمُّونهُمْ: حَشويَّةً، والمتصَوِّفةُ يسمُّونهُمْ: مَحْجُوبينَ، كما كانَتْ قريشٌ تُسَمِّي النبيَّ ﷺ تارةً: مجنُوناً، وتارةً: شاعِراً، وتارةً: كاهِناً، وتارَةً: مُفْترِياً، وهذِهِ علامَةُ الإرثِ الصَّحِيحِ والمُتابعَةِ التامَّةِ[2].

ثمَّ قالَ ابنُ تيميةَ في آخرِ كلامِهِ: وجِماعُ الأَمْرِ أنَّ الأقسامَ المُمْكِنةَ في آياتِ الصِّفاتِ وأحادِيثِها ستةُ أقسامٍ، كلُّ قسمٍ عَليهِ طائفةٌ مِن أهلِ القِبلةِ[3].

وسيأتي الكَلامُ عَلَى ذكرِ هذِهِ الأقسَامِ آخرَ الكِتابِ، ولنرجِعْ إلى ما نحْنُ بصدَدِهِ فنقُولُ:

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠٩ـ١١٠).

(٢) المصدر السابق (٥/ ١١١).

(٣) المصدر السابق (٥/ ١١٣).

ومِنَ المتشَابهِ: الكُرسيُّ، في قولِهِ تَعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقدْ اختَلفَ أهلُ التأويلِ فيهِ.

فقيلَ: الكُرسيُّ هوَ عِلمهُ تَعالى، أي: أحاطَ عِلمُهُ سُبحانَهُ بأهلِ السَّماءِ والأرْضِ.

وقيلَ: هوَ السُّلطانُ والقُدرةُ.

وقيلَ: هوَ تَمْثِيلٌ لعَظمةِ شأنِهِ، وسَعَةِ سُلطانِهِ، وإحاطَةِ علمِهِ بالأشياءِ قاطبةً، وليسَ ثمةَ كرسيٌّ ولا قاعدٌ ولا قُعودٌ[1].

وقيلَ: هوَ مكانٌ لعِبادةِ الملائكَةِ، والإضافةُ كما في: الكَعبةُ بيتُ اللهِ[2].

وقيلَ: هوَ العرشُ نفسُهُ[3].

والمشْهورُ: أنهُ جسمٌ عَظيمٌ بينَ يدَي العرشِ يسَعُ السَّبعَ سماواتِ والأرضَ[4]، كما دلَّتْ عَليهِ الأحادِيثُ والآثارُ.

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ وابنِ مَسعودٍ، وناسٍ منَ الصحَابةِ: السَّماواتُ والأرضُ في جوفِ الكُرسيِّ، والكُرسيُّ بينَ يدَي العرْشِ، وهوَ مَوْضِعُ قدَميهِ[5].

---

(١) انظر لهذه الأقوال: «تفسير الرازي» (٧/ ١٣).

(٢) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٢٧٢).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٧/ ١٣)، و«تفسير الطبري» (٥/ ٣٩٩).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٧/ ١٣).

(٥) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٧) من طريق أسباط بن نصر، عن السدي، عن أبي مالك وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرة الهمداني، عن ابن مسعود وناس من أصحاب النبي ﷺ، به. وهذا إسناد ضعيف، لضعف أبي صالح، وأسباط بن نصر، قال الحافظ ابن حجر في «العجاب» (١/ ٢١٢): السدي خلط روايات الجميع، فلم تتميز رواية الثقة من الضعيف، ولم يلق السدي من الصحابة إلا أنس بن مالك. اهـ.

=

قالَ البَيهقِيُّ: كذا في هذِهِ الرِّوايةِ: موضِعُ قدمَيهِ[١].

وروَى سعِيدُ بنُ جُبيرٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ قالَ: موضِعُ القدَمينِ، ولا يُقدَّرُ قدْرَ العرشِ[٢].

قالَ القُرطبيُّ[٣]: كذا قالَ: «مَوضِعُ القدَمينِ» مِن غيرِ إضافةٍ، وقالَ أبو موسَى الأشعرِيُّ: الكرسيُّ موضِعُ القدَمينِ.

قالَ: فالسلَفُ لمْ يفسِّروا مثالَ هذا ولمْ يشتَغِلُوا بتأويلِهِ معَ اعتِقادِهِمْ أنَّ اللهَ تَعالى غيرُ مُتبعِّضٍ ولا ذِي جارحةٍ[٤].

قالَ يحيى بنُ معينٍ: شهِدتُ زكريَّا بنَ عدِيٍّ سألَ وكِيعاً، فقالَ: يا أبا سُفيانَ! هذِهِ الأحادِيثُ يعنِي: مثلَ «الكُرسِيُّ موضِعُ القدَمينِ» ونحوِ هذا؟ فقالَ وكِيعٌ: أَدْرَكْنا إسماعيلَ ابنَ أبي خالدٍ وسُفيانَ ومِسعَراً يحدِّثونَ بهذِهِ الأحادِيثِ، ولا يُفَسِّرونَ شَيئاً مِنها[٥].

= وأخرجه الطبري (٥٧٩٠) من طريق أسباط، عن السدي قوله. وهذا إسناد ضعيف لضعف أسباط بن نصر.

(١) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٥).

(٢) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٨)، والحاكم (٣١١٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٨)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٨٢) من طريق عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً. وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. اهـ. قلت: لكن عمار الدهني لم يخرج له البخاري. وقال الحافظ: صدوق وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٧٩٢) من طريق أبي أحمد الزبيدي عن سفيان، عمار الدهني، عن مسلم البطين، قال: الكرسي: موضع القدمين.

(٣) كذا في الأصل و(ج): «القرطبي». وهو سبق قلم، صوابه: «البيهقي». انظر: «الأسماء والصفات».

(٤) في الأصل و(ج): «حاجه». والتصويب من «الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٦).

(٥) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٦).

وأمَّا الخلَفُ فأوَّلُوا:

قالَ ابنُ عطيَّةَ: يريدُ هُوَ مِن عَرْشِ الرحمنِ كمَوْضِعِ القَدمَينِ في أَسِرَّةِ الملُوكِ، فهوَ مَخْلوقٌ عظِيمٌ بينَ يدَي العرشِ، نسبَتُهُ إلى العرشِ كنسبَةِ الكُرسِيِّ إلى سَريرِ الملكِ[1].

وقالَ أبو حيَّانَ: إنهُ تَعَالى خاطَبَ الخلقَ في تعرِيفِ ذاتِهِ بما اعتادُوهُ في مُلوكِهِمْ وعُظمائِهِمْ[2].

واعلَمْ: أنَّ هذِهِ الأحادِيثَ ونحوَها تُروَى كما جاءَتْ، ويُفوَّضُ مَعناها إلى اللهِ، أو تؤولُ بما يليقُ بجلالِهِ سُبْحانَهُ، ولا تُرَدُّ بمجرَّدِ العِنادِ والمكابرَةِ كما ذكَرَ القُرطبيُّ[3] قالَ: تكلَّمتُ معَ بعضِ أصحابِنا القضاةِ ممَّنْ لهُ علمٌ وبصرٌ بمُنْيَةِ بَني خَصِيْبٍ فيما ذكرَهُ ابنُ عبدِ البرِّ من قولِهِ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ فذكرْتُ لهُ حديثَ: عُروجِ الملائكَةِ بالرُّوحِ بعدَ قبضِها مِن سماءٍ إلى سماءٍ حتَّى تنتَهِيَ إلى السَّماءِ التي فيها اللهُ[4]، فما كانَ إلا أنْ بادرَ إلى عدَمِ صحَّتِهِ، ولعَنَ رُواتَهُ، فقلتُ لهُ: الحديثُ صَحيحٌ، والذِينَ رَوَوهُ لنا هُمُ الذِينَ روَوا لنا الصلَواتِ الخمسَ وأحكامَها، فإنْ صَدقُوا هُناك صَدقُوا هُنا، وإنْ كذَبُوا هُناكَ كذَبُوا هُنا، ولا تَحصُلُ الثقَةُ بأحدٍ مِنهُمْ فيما يروِيهِ.

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٣٤٢)، وعنه نقل القرطبي في «تفسيره» (٣/ ٢٧٨).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٦١٣) نقلًا عن القفال.

(٣) لم أقف عليه في «تفسيره» ولا «الأسنى في أسماء الله الحسنى».

(٤) يقصد بذلك حديث أبي هريرة الذي أخرجه أحمد (٨٧٦٩)، وابن ماجه (٤٢٦٢)، وفيه: «حتى ينتهي إلى السماء التي فيها الله عز وجل». قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ٢٥٠): إسناد صحيح وقال ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٢٦٨): هذا حديث غريب.

ومعنَى قولِهِ: «إلى السماءُ التي فيها اللهُ» أي: أمرُهُ وحكمُهُ[١]، وهيَ السَّماءُ السَّابعةُ التي عِندَها سِدْرةُ المنْتَهى، إليها يصعَدُ وينتَهِي ما يعرُجُ بِهِ منَ الأرضِ، ومِنها يهبطُ ما ينزِلُ بِهِ مِنها.

وكما اعترَضَ بعضُهمْ عَلى الحنابلَةِ في حَديثٍ روَوهُ عنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «استَوى عَلَى العَرْشِ، فَما يَفْضُلُ منهُ إلا مقدارُ أربَعِ أصابع»[٢].

قالَ المعترِضُونَ للحنابلَةِ: وهذا يوهِمُ دخُولَ كميَّةٍ وأجزاءٍ، وهَذا مستَحيلٌ في حقِّ الربِّ، إلا عَلَى قَوْلِ المُشبِّهةِ والمُجسِّمةِ الذِينَ يُثبتُونَ للهِ ذاتاً لها كميَّةٌ وضَخامةٌ، وهَذا مما اتَّفقْنا نحنُ وأنتُمْ عَلَى تكفِيرِ القائلِ بِهِ.

فقالَ الحنابلَةُ: أمَّا هذا الحديثُ فنَحْنُ لمْ نَقُلْهُ مِن عندِ أنفُسِنا؛ فقَدْ رواهُ عامَّةُ أئمَّةِ الحدِيثِ في كتُبِهِمْ التي قَصدُوا فيها نَقْلَ الأخبارِ الصحِيحَةِ، وتكلَّمُوا عَلى

---

(١) قال الملا علي في «مرقاة المفاتيح» (٣/ ١١٧٢): أمره وحكمه، أي: ظهور ملكه وهو العرش. وقال الطيبي [في «المشكاة» (٤/ ١٣٧٧)]: أي رحمته، بمعنى الجنة، وتبعه ابن حجر.

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٣٥)، والضياء في «المختارة» (١٥٣) والطبري في «تفسيره» (٥٧٩٧)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٥٤٨) من حديث عبد الله بن خليفة، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.

وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٧٩٦) و(٥٧٩٨) وأبو الشيخ في «العظمة» (٢/ ٦٥٠) والخطيب في «تاريخه» (٨/ ٥٨٩) من حديث عبد الله بن خليفة مرسلاً.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/ ١٢): عبد الله بن خليفة ليس بذاك المشهور، وفي سماعه من عمر نظر، ثم منهم من يرويه موقوفاً ومرسلاً، ومنهم من يزيد فيه زيادة غريبة.

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٥): هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وإسناده مضطرب جداً.

تَوْثقَـةِ رِجالِـهِ وتصحِيـحِ طُرقـهِ، ورواهُ مِـنَ الأئمَّةِ جماعـةٌ، أحدُهمْ إمامُنـا أحمَدُ[(١)]، وأبـو بكـرٍ الخـلَّالُ صاحِبُهُ، وابـنُ بطَّـةَ، والدارَقُطنيُّ في «كتـابِ الصِّفـاتِ»[(٢)] الذِي جمَعـهُ، وضبَـطَ طُرقَهُ وحَفِـظَ عَدالةَ رُواتِهِ، وهـوَ حديثٌ ثابتٌ[(٣)]، لا سَـبِيلَ إلى دَفْعِهِ وردِّهِ، إلا بطَريـقِ العِنادِ والمكابرَةِ.

والتَّأويلُ يُمكِنُ، فإنهُ قدْ يُطلَقُ الفَضْلُ والمرادُ بِهِ الخُروجُ عَنْ حدِّ الوصْفِ والاختِصاصِ، ولهذا يُقالُ: حُقِّقَ مُلكُ فلانٍ فلَمْ يفضُلْ منهُ إلا مقدارُ جَريبٍ، بمَعْنى أنَّهُ لمْ يَدْخُلْ تحَتْ وَصْفِ الاختِصاصِ بالملكِيَّةِ إلا هذا المقدارُ، وحِينئذٍ فيُقالُ: فما خرَجَ عنِ الاختِصاصِ بوصْفِ الاستِواءِ إلا هذا المقدارُ، ولهُ تَعالى أنْ يَخُصَّ ما يشَاءُ منهُ بوصْفِ الاختِصاصِ دونَ ما شاءَ، واللهُ أعلَمُ.

***

(١) لم نقف عليه عند الإمام أحمد.

(٢) انظر: «الصفات» للدارقطني (٣٥) وليس فيه: «إلا مقدار أربع أصابع».

(٣) تقدم الكلام عنه، فراجعه.

ومنَ المتشابهِ: **الاستِواءُ**، في قولِهِ تَعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وقولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وهوَ مذكُورٌ في سبعِ آياتٍ منَ القُرآنِ.

فأمَّا السلَفُ، فإنهُمْ لم يَتكلَّمُوا في ذلِكَ بشيءٍ، جَرْياً عَلَى عادتِهِمْ في المتشابِهِ مِن عدَمِ الخوضِ فيهِ، معَ تَفْويضِ عِلْمهِ إلى اللهِ تَعالى، والإيمانِ بهِ.

وروَى الإمامُ اللَّالِكائيُّ الحافظُ في «السُّنَّةِ» مِن طَريقِ قُرَّةَ بنِ خالدٍ، عَنِ الحسَنِ، عَن أُمهِ، عَن أُمِّ سلمَةَ رضِيَ اللهُ عَنها في قولِهِ تَعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ قالتْ: الاستِواءُ معلُومٌ، والكَيفُ مجهُولٌ، والإيمانُ بهِ واجِبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بدعَةٌ، والبحثُ عنهُ كفرٌ[1].

وهذا لهُ حُكْمُ الحدِيثِ المَرْفُوعِ، لأنَّ مِثلَهُ لا يُقالُ مِن قَبيلِ الرَّأْيِ.

وفي لفظٍ آخرَ قالَتْ: الكَيفُ غَيرُ مَعقولٍ، والاستِواءُ غَيرُ مجهُولٍ، والإقرارُ بهِ منَ الإيمانِ، والجُحودُ بهِ كفرٌ[2].

وروَى أيضاً عَنْ ربيعةَ بنِ أبي عَبدِ الرحمنِ أنهُ سُئلَ عَنْ قولِهِ تَعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ فقالَ: الاستِواءُ غيرُ مجهُولٍ، والكَيفُ غيرُ مَعقُولٍ، ومِنَ اللهِ الرِّسالَةُ، وعَلَى الرسُولِ البَلاغُ، وعَلينا التَّصدِيقُ[3].

وروَى أيضاً عَنْ مالكٍ أنَّهُ سُئلَ عنِ الآيةِ فقالَ: الكَيْفُ غيرُ مَعْقولٍ، والاستِواءُ غَيرُ مجهُولٍ، والإيمانُ بهِ واجِبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بدعَةٌ[4].

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) هو في «أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٦٦٣).

(٣) هو في «أصول الاعتقاد» (٦٦٥)، وقد سلف.

(٤) هو في «أصول الاعتقاد» (٦٦٤)، وقد سلف.

ويُروى عَنِ الشَّعبيِّ: أنهُ سُئلَ عنِ الاستِواءِ، فقَالَ: هذا مِن مُتشابهِ القُرآنِ، نؤمِنُ بهِ ولا نتعرَّضُ لمعنَاهُ[١].

وعَنِ الشَّافعيِّ أنهُ قالَ لما سُئلَ عنِ الاستِواءِ: آمنْتُ بلا تشْبيهٍ، وصدَّقتُ بلا تمثِيلٍ، واتهمْتُ نفسِي في الإدْراكِ، وأمسَكْتُ عنِ الخَوضِ غايَةَ الإمسَاكِ[٢].

وعَنْ أحمدَ بنِ حَنبلٍ أَنَّهُ قالَ: استَوى كما ذكَرَ، لا كما يخطُرُ للبشَرِ.

وكلامُ السَّلَفِ مُستفيضٌ بمثل هذا.

وقدْ قالَ كثيرٌ منَ المتكلِّمينَ كابنِ التِّلِمْسَانيِّ[٣] وغيرِهِ: إنَّ معْنى قولِهِمْ: «والاستِواءُ معلُومٌ» يعنِي: أنَّ مَحامِلَ الاستِواءِ مَعلومةٌ في اللُّغةِ[٤] بعدَ نفْيِ الاستِقرارِ منَ القَهرِ والغَلبةِ، والقصْدِ إلى خَلقِ شيءٍ في العرْشِ ونحوِ ذلِكَ مِن مَحامِلِ الاستِواءِ، فهذِهِ المحامِلُ مَعلومةٌ في اللِّسانِ العربيِّ.

«والكيفُ مجهولٌ» أي: تَعْيينُ بَعضٍ مِنها مُراداً للهِ مجهُولٌ لنا.

و«السُّؤالُ عنهُ بدعَةٌ» يعني: أنَّ تَعْيينَهُ بطرِيقِ الظُّنونِ بدعَةٌ، فإنهُ لمْ يُعْهَدْ عنِ الصَّحابةِ التصرُّفُ في أسماءِ اللهِ وصفَاتهِ بالظُّنونِ[٥].

قلتُ: وهذا التَّفسِيرُ عِندي غَيرُ مَرضِيٍّ، فإنهُ لو كانَ المرادُ ذلِكَ لقالَ: والجوابُ عنهُ بدعَةٌ؛ لأنَّ المُجِيبَ هوَ الذِي يُطْلَبُ منهُ التَّعيينُ، وأمَّا السَّائلُ فمُجْمِلٌ.

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٤/ ٣٧).

(٢) انظر: «تفسير الإيجي» (٢/ ٥٠١).

(٣) هو شرف الدين عبد الله بن محمد المصري المعروف بابن التلمساني المتوفى سنة (٦٥٨هـ)، له: «شرح معالم الدين للإمام فخر الدين الرازي».

(٤) انظر: «شرح معالم الدين» (ص ٢٢١).

(٥) انظر: «شرح معالم الدين» (ص ٢٢٢).

وقولُهُ: (والاستِواءُ معلُومٌ يعني: باعتِبارِ محامِلِهِ في اللُّغةِ)، ولو كانَ كذلِكَ لقالَ: والمرادُ مجهُولٌ، والذِي يقتَضيهِ صَريحُ اللَّفظِ: أنَّ المرادَ بقولِهِمْ: «الاستواءُ مَعلومٌ» أي: وَصْفُهُ تَعالى بأنهُ «عَلَى العرشِ استَوى» معلُومٌ بطَريقِ القَطْعِ الثَّابتِ بالتَّواترِ، فالوقُوفُ عَلَى حقِيقتِهِ أمرٌ يعُودُ إلى الكَيفيَّةِ، وهوَ الذِي قيلَ فيهِ: والكيفُ مجهُولٌ، والجَهالةُ فيهِ مِن جهَةِ أنَّهُ لا سَبيلَ لنا إلى مَعرفةِ الكيفيَّةِ، فإنَّ الكيفيَّةَ تبَعٌ للماهيَّةِ.

وقولهُمْ: «السُّؤالُ عنهُ بِدعةٌ»؛ لأنَّ الصَّحابةَ لمْ يسأَلُوا عَنهُ رسولَ اللهِ ﷺ والتَّابعونَ لمْ يسأَلُوا الصَّحابةَ، ولأنَّ جوابَهُ يتضمَّنُ الكَيفيَّةَ، ولهذا قيلَ في الجَوابِ لمَنْ دخلَتْ عليْهِمُ الشُّبهةُ طالِبينَ بسُؤالِهِمْ التَّكييفَ: «والكيفُ مجهولٌ». فالذِي ثبَتَ نفيُهُ بالشَّرعِ والعقْلِ واتِّفاقِ السَّلفِ، إنما هوَ علمُ العِبادِ بالكَيفيَّةِ، فعِندَها تنقَطِعُ الأطمَاعُ، وعَنْ دَرْكِها تقصُرُ العُقولُ، بلْ هيَ قاصِرَةٌ عما هوَ دُونَ ذلِكَ.

هذِهِ الرُّوحُ مِنَ المعلُومِ لكلِّ أحدٍ خُروجُها منَ الجسَدِ، وأنَّ الملَكَ يَقْبِضُها، وهَذا المعلُومُ لكلِّ أحدٍ، كيفيَّتُهُ مجهُولةٌ لكلِّ أحدٍ، بلْ كيفيَّةُ نُزولِ الطَّعامِ والشَّرابِ إلى الجوفِ، واستِقرارُ كلٍّ في محلٍّ، وتفريقُ خاصِّيَّتِهِ في الجسَدِ مجهُولةٌ، أفلا يَعْتَبرُ العَقلُ القاصِرُ بذلِكَ عَنْ تعلُّقِهِ بإدْراكِ كيفيَّةِ استِواءِ ربِّهِ عَلَى عَرشِهِ سُبحانَهُ وتَعالى.

وأمَّا أهلُ التَّأويلِ مِنَ الخَلَفِ، فقَدِ اختَلفُوا في الاستِواءِ عَلى نحْوِ العِشرينَ قَولاً.

وقالَ الحافظُ السُّيوطيُّ في «الإتقانِ»[1]: وحاصِلُ ما رأيتُ في ذلِكَ سبعَةُ أجوِبةٍ:

---

(١) «الإتقان» (٣/ ١٦).

أحدُها: ما روَى مُقاتلٌ والكَلبيُّ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ أنَّ «استَوى» بمَعْنى: استقرَّ، وهذا ـ إنْ صحَّ ـ يحتَاجُ إلى تَأْويلٍ، فإنَّ الاستِقرارَ مُشْعِرٌ بالتَّجسِيمِ[١].

قلتُ: ولعلَّ المرادَ أنَّ هذا إنما هوَ تفسِيرٌ لمجرَّدِ مَعنى أصلِ الاستِواءِ، فإنهُ الاستِقرارُ كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤] وقولِهِ: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨].

ثانِيها: أنَّ «استَوى» بمَعْنى: استَولى[٢].

يعْنِي: فالاستِواءُ هوَ القَهْرُ والغَلَبَةُ، ومعناهُ: الرَّحمنُ غلَبَ العَرْشَ وقَهرَهُ، يقالُ: استَوى فلانٌ عَلَى الناحِيةِ إذا غلَبَ أهلَها وقَهرَهُمْ، قالَ الشاعِرُ:

قَدِ اسْتَوى بِشْرٌ عَلَى العِراقِ ... مِنْ غَيرِ سَيْفٍ ودَمٍ مِهْرَاقِ[٣]

ورُدَّ بوجهين:

أحدُهما: أنَّ اللهَ تَعالى مُسْتَولٍ عَلَى الكَوْنَينِ، والجنَّةِ والنَّارِ وأَهْلِهما، فأيُّ فائدَةٍ في تَخْصِيصِ العرْشِ بالذكْرِ[٤]؟

---

(١) «الإتقان» (٣/ ١٦)، وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٧٣) رواية الكلبي، عن ابن عباس. وقال: هذه الرواية منكرة... أبو صالح هذا والكلبي ومحمد بن مروان كلهم متروك عند أهل العلم بالحديث لا يحتجون بشيء من رواياتهم لكثرة المناكير فيها وظهور الكذب منهم في رواياتهم.

(٢) «الإتقان» (٣/ ١٦).

(٣) وهذا الكلام نقله البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٧) عن الأستاذ أبي منصور بن أبي أيوب.

(٤) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٦).

ولا يكفِي في الجَوابِ أنَّهُ حيثُ قهَرَ العرشَ عَلَى عظمَتهِ واتِّساعِهِ فغَيرُهُ أولى؛ لأنَّ الأنسَبَ في مقامِ التمدُّحِ بالعَظمةِ التَّعميمُ بالذِّكرِ لقهرِهِ الأكْوانَ الكليَّةَ بأَسْرِها.

ثانِيهما: أنَّ الاستِيلاءَ إنما يكُونُ بعدَ قَهْرِهِ وغَلبتِهِ، واللهُ تَعالى منزَّهٌ عَن ذلِكَ[1].

وقدْ سُئلَ الخَليلُ بنُ أحمدَ إمامُ أهلِ اللُّغةِ والنَّحوِ: هلْ وجدْتَ في اللُّغةِ «استَوى» بمعْنَى: استَولى؟ فقَالَ: هذا مما لا تَعْرِفهُ العرَبُ، ولا هوَ جارٍ في لُغتها، سأَلَهُ عَن ذلِكَ بِشْرٌ المريسيُّ[2].

وأخرَجَ اللالِكائيُّ في «السنَّةِ» عَن ابنِ الأعرابيِّ أنهُ سُئلَ عَنْ مَعنى «استَوى» فقالَ: هوَ عَلى عرشِهِ كما أَخْبَرَ، فقيلَ لهُ: يا أبا عَبدِ اللهِ مَعناهُ: استَولى؟ فقالَ: اسكُتْ، لا يُقالُ: استَولى عَلى الشيءِ إلا إذا كانَ لهُ مُضادٌّ، فإذا غلَبَ أحدُهما قيلَ: اسْتَولى[3].

وفي روايَةٍ أُخرَى: واللهُ تَعالى لا مُضادَّ لهُ، فهوَ عَلَى عَرشِهِ كما أخبرَ[4].

ثالثُها: أنَّ الكلامَ تمَّ عِندَ قولِهِ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾، ثمَّ ابتَدأ بقولِهِ: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، ورُدَّ: بأنهُ يُزيلُ الآيَةَ عَنْ نَظْمِها ومُرادِها[5].

رابِعُها: أنَّ الوقْفَ [على][6] «علَى» و«العَرْشُ» مُستأنَفٌ.

---

(١) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٦).

(٢) نقله ابن تيمية في «الفتاوى» (٥/ ١٤٦) عن أبي المظفر ابن هبيرة في كتابه «الإفصاح»، وليس فيه ذكر المريسي. ولم أقف على هذا الخبر في المطبوع من «الإفصاح»!

(٣) هو في «أصول الاعتقاد» برقم (٦٦٦).

(٤) أخرجها البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٧٩).

(٥) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٧).

(٦) ما بين معكوفتين زيادة من «الأسنى شرح أسماء الله الحسنى» (٢/ ١٢٩) فالعبارة منه.

قيلَ: وهذا مما لا يَنبَغِي أنْ يُحْكَى لاستِحالتِهِ، وبُعْدِهِ عمَّا نقلَهُ أهلُ التَّواترِ مِن جرِّ «العرْشِ» وهوَ قدْ رفعَهُ، ولمْ يرفعْهُ أحدٌ منَ القُرَّاءِ، وقدْ جعَلَ «على» فِعلاً، وهِي هُنا حرفٌ باتِّفاقٍ، وأيضاً فلو كانَتْ فِعلاً لكُتِبتْ بالألِفِ[١].

وذكَرَ البيهَقِيُّ بإسنادِهِ عنِ ابنِ الأعْرابيِّ صاحِبِ النَّحوِ قالَ: قالَ لي أحمدُ بنُ أبي دُؤَادَ: يا أبا عَبدِ اللهِ، يصِحُّ هذا في اللُّغةِ؟ قالَ: قلْتُ: يجوزُ عَلَى مَعْنًى، ولا يجوزُ عَلَى مَعْنًى، إذا قلتَ: «الرحمَنُ عَلا» منَ العلُوِّ، فقَدْ تمَّ الكلامُ، ثمَّ قلتُ: «العرشُ استوى» يجوزُ إنْ رفعْتَ «العَرْشَ» لأنهُ فاعِلٌ، ولكِنْ إذا قلتَ: «له ما في السماوات وما في الأرض» فهوَ العَرْشُ، فهذا كفرٌ[٢].

خامِسُها: أنهُ بمَعْنى: صعِدَ، قالَهُ أبو عُبيدٍ، ورُدَّ بأنَّهُ تَعالى منزَّهٌ عَنِ الصُّعودِ[٣].

نعَمْ الاستِواءُ في اللُّغةِ يُطْلَقُ عَلَى:

العلُوِّ والاستِقرارِ، نحوَ: استوَى عَلَى ظَهرِ دابَّتهِ.

وعَلَى: الصُّعودِ نحوُ: استوى عَلَى السَّطحِ.

وعَلَى: القصْدِ، نحوُ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١].

وعَلَى: الاستِيلاءِ، نحوُ: استوَى عَلَى العِراقِ، أي: اسْتولَى وظهَرَ.

وعَلَى: الاعتِدالِ، نحوُ: استوَى الشَّيءُ، أي: اعتدَلَ.

وعَلَى: الانتِهاءِ، نحوُ: استوَى الرجُلُ، أي: انتهَى شأنُهُ[٤].

---

(١) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٢٩).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٧٩). وابن الأعرابي: هو أبو عبد الله محمد بن زياد، كما سماه البيهقي. و«الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٢٩).

(٣) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٧).

(٤) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (١٣/ ٨٥).

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ مِن مُتكلِّمِي الحنابلَةِ: الاستِواءُ يقَعُ علَى وجهَينِ: ما يتِمُّ مَعناهُ بنفسِهِ، وما يتمُّ بحرْفِ الجرِّ.

فالأوَّلُ: كقَولِهِ: استَوى النَّباتُ واستَوى الطَّعامُ، والمرادُ بِهِ: تَمَّ وكمُلَ، ومنهُ قولُهُ تَعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤] أي: تمَّ وكمُلَ.

والثَّاني: يختَلِفُ مَعناهُ باختِلافِ الحُروفِ الجارَّةِ، كقولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١] وقولِهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] واستَوى الأمرُ برأيِ الأميرِ، واستَوتْ لفُلانٍ الحالُ، واستَوى الماءُ معَ الخشَبةِ.

سادِسُها: أنَّ مَعنى «استَوى»: أَقْبَلَ علَى خَلْقِ العرْشِ، وعمَدَ إلى خَلقِهِ، كقولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١] أي: قَصدَ وعَمَدَ إلى خَلْقِها، قالَهُ الفرَّاءُ والأشعرِيُّ، وجماعَةٌ مِن أهلِ المعَاني، وقالَ إسماعِيلُ الضَّريرُ: إنهُ الصَّوابُ.

قالَ السُّيوطِيُّ: ويُبْعِدُهُ تَعدِيَتُهُ بـ(عَلَى)، ولو كانَ كما ذكرُوهُ لتعدَّى بـ«إلى» كما في قولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١] انتهى[1].

قلتُ: وأيضاً فالعرْشُ مخلوقٌ قبلَ السَّماواتِ والأرْضِ كما وردَتْ بهِ النُّصوصُ، و«ثمَّ» للترتِيبِ، فكيفَ عمَدَ إلى خلقِهِ بعدهُما؟ قالَ سبحانَهُ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

سابعُها: أنهُ يُحمَلُ علَى القَصْدِ إلى خلْقِ شيءٍ في العرْشِ، كما صارَ إلَيهِ الثَّورِيُّ[2].

قلتُ: هوَ قريبٌ، لكِنْ يردُّهُ تعدِّيهِ بـ(عَلَى) كما تقدَّمَ.

---

(١) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٧)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٣٠٧).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (١/ ٢٥٥) ونسبه إلى سفيان بن عيينة.

ثامِنُها: أنَّ الاستِواءَ بمعْنَى: العلوِّ بالعظَمةِ والعِزَّةِ، وأنَّ صفاتِهِ تَعالى أرفَعُ مِن صِفاتِ العرْشِ عَلَى جلالَةِ قدرِهِ(١).

تاسِعُها: أنهُ بمَعْنى: قدَرَ عَلَى العرشِ، وهوَ قولُ القَدَريَّةِ، والفرْقُ بينَهُ وبينَ قهَرَ العرْشَ وغلَبهُ كما مرَّ: أنَّ ذاكَ يحصُلُ منهُ صفةُ فعلٍ، وهوَ القَهْرُ، وهذا يحصُلُ منهُ صفةُ ذاتٍ، وهيَ القُدرةُ(٢).

عاشِرُها: قالَ ابنُ اللبَّانِ: الاستِواءُ المنسُوبُ إليهِ تَعالى بمَعْنى: اعتَدَلَ، أي: قامَ بالعَدْلِ كقَولِهِ: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [آل عمران: ١٨] فقِيامُهُ بالقسْطِ، والعَدلِ: هوَ استِواؤُهُ، ويرجِعُ مَعناهُ إلى أنَّهُ أعطَى بعزَّتِهِ كلَّ شيءٍ خلقَهُ مَوزُوناً بحكمَتِهِ البالِغةِ(٣).

قلتُ: ويَرُدُّهُ أنهُ تعدَّى بـ(علَى) فلا يَجيءُ ما قالَهُ كما مرَّ قرِيباً.

الحادِي عشرَ: أنَّ المرادَ بالعرْشِ جُملةُ(٤) المَمْلكَةِ.

قالَ القُرطبيُّ: وهذا غَيرُ صحِيحٍ، لقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَتَرَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنۡ حَوۡلِ ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الزمر: ٧٥] وما كان حَولَهُ فهوَ خارِجٌ عنهُ، والملائكَةُ ليسَتْ خارجةً عَن جُملةِ(٥) المَمْلَكَةِ(٦).

الثَّاني عشَرَ: أنَّ المرادَ بالاستِواءِ هوَ انفِرادُهُ بالتَّدبيرِ، فإنَّهُ قدِ استَوى لهُ جميعُ ما خلقَهُ لعدَمِ ما يُشاركُهُ فيهِ.

---

(١) انظر: «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» للقرطبي (٢/ ١٢٣).

(٢) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٢٤).

(٣) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٨ ـ ١٩).

(٤) في (ج): «حملة».

(٥) في (ج): «حملة».

(٦) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٣١).

قالَ القُرطبيُّ: وهَذا غيرُ صَحيحٍ، لأنهُ يُقالُ: انفرَدَ بكذا، ولا يُقالُ: عَلَى كذا، ثمَّ هوَ يؤدِّي إلى أنَّهُ لمْ يكُنْ مُنفرِداً بالتَّدبيرِ حتَّى خلَقَ العرْشَ، قالَ: وهَذا فسادُهُ يُغْني عَنْ جوابِهِ[1].

الثَّالثَ عشَرَ: أنَّ استَوى بمَعْنى: استَوى عندَهُ الخلائقُ القَريبُ والبَعيدُ، فصارُوا عندَهُ سواءً، نقلَهُ الكلبيُّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ.

قالَ القُرطبيُّ: وفيهِ ركاكَةٌ، ومثلُهُ لا يليْقُ بقَولِ ابنِ عبَّاسٍ، وإذا كانَ الاستِواءُ بمَعْنى استَوى الخلائقُ، فأيُّ شيءٍ المَعْنَى في قولِهِ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ وقالَ هوَ وغيرُهُ: الكلبيُّ كذَّابٌ، لا يحتَجُّ بشيءٍ مِن رِوايتِهِ[2].

الرابعَ عشَرَ: أنَّ الاستِواءَ بمَعْنى العُلوِّ بالغِنى عَنِ العرشِ.

قالَ القُرطبيُّ: وهذا فاسِدٌ لأنَّ العرَبَ تقُولُ: استَغْنى عنِ الشَّيءِ، ولا تقُولُ: استَغْنى عَلَى الشيءِ، ولأنهُ لو كانَ بمعنى[3] الاستِغناءِ لأدَّى إلى أنْ يكُونَ إنَّما استَغْنى بعدَ خَلْقِ العَرْشِ، وأيضاً فلَيسَ لتخصِيصِ العرْشِ بالذِّكرِ فائدَةٌ[4].

الخامِسَ عشَرَ: أنَّ الاستِواءَ صفَةُ فعلٍ، بمَعنَى أنهُ تَعالى فعَلَ في العرشِ فِعلاً سَمَّى بِهِ نفسَهُ مُستَوِياً. وقالَ بهذا طائفةٌ مِنهُمُ الجُنيدُ والشِّبليُّ[5].

السَّادسَ عشَرَ: أنَّ «استَوى» بمعْنَى: تجلَّى، فالاستِواءُ بمعْنَى التَّجلِّي، وقالَ بهذا كثِيرٌ منْ مشايخِ الصُّوفيَّةِ، وقالُوا: قدْ ثبَتَ لهُ سبحانَهُ صفةُ التجلِّي بقَولِهِ

---

(١) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٣١).

(٢) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٢٩ ـ ١٣٠).

(٣) في الأصل: «معنى»، والمثبت من (ج).

(٤) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٣١).

(٥) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٢٢).

سُبحانَهُ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] ومعنَى التَّجلِّي: هوَ رفعُ الحجَابِ عنِ العَرشِ الذِي كانَ محجُوباً بِهِ، ولَمْ يَرْتَفِعْ حِجابهُ جملَةً، إذ لَوِ ارتفَعَ جملَةً لتَدكْدَكَ مِن هيبَةِ اللهِ تَعَالى جبَلُ مُوسَى عَليهِ السَّلامُ.

قلتُ: وربَّما يَرُدُّ هذا بأنَّ الاستِواءَ ذكِرَ في سبعِ مَواضِعَ منَ القُرآنِ، فلَو كانَ المرادُ بهِ التَّجلِّي لعبَّرَ عنهُ في بعضِها بالتجلِّي كما في قولِهِ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

السَّابعَ عشرَ: قولُ الشَّيخِ أبي الحسَنِ الأشعرِيِّ حيثُ قالَ: أُثْبِتُهُ مُستوِياً عَلَى عرشِهِ، وأنفِي كلَّ استواءٍ يُوجِبُ حُدُوثَهُ.

قالَ القُرطبيُّ: فَجعَلَ الاستِواءَ في هذا القَولِ مِن مُشكِلِ القُرآنِ الذِي لا يُعلَمُ تأويلُهُ، انتَهى[١].

وقَدْ كانَتْ طائفَةٌ منَ الأشعرِيَّةِ يُثبتُونَ لفظَهُ، ويمتَنعُونَ مِن تأويلِهِ.

الثامِنَ عشرَ: قولُ الطَّبريِّ، وابنِ أبي زَيدٍ، والقاضِي عبدِ الوهابِ، وجماعَةٍ مِن شيوخِ الحديثِ والفِقهِ، وابنِ عبدِ البرِّ، والقاضِي أبي بكرٍ ابنِ العَربيِّ، وابنِ فُورَكَ: أنهُ سُبحانَهُ مستوٍ عَلَى العرشِ بذاتِهِ، وأطلَقُوا في بعضِ الأماكِنِ: فَوْقَ عرشِهِ.

قالَ القاضِي أبو بكْرٍ: وهوَ الصَّحيحُ الذِي أَقولُ بهِ مِن غَيرِ تحدِيدٍ، ولا تمكِينٍ في مكَانٍ، ولا مماسَّةٍ[٢].

قالَ ابنُ تيمِيةَ: علَى الوجْهِ الذِي يَسْتحِقُّهُ سُبحانَهُ منَ الصِّفاتِ اللائقَةِ بهِ، قالَ: فإنْ قالَ قائلٌ: لو كانَ اللهُ فوْقَ العرْشِ للزِمَ إمَّا أنْ يكُونَ أكبرَ مِنَ العرْشِ أو أصغَرَ،

(١) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٢٢).

(٢) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٢٣).

أو مُسَاوياً، وذلِكَ كلُّهُ مُحالٌ، ونحو ذلكَ مِن الكلامِ، فهذا لمْ يفهَمْ مِن كونِ اللهِ عَلَى العرشِ إلا ما يَثْبُتُ للأجسَامِ، وهذا اللازِمُ تابعٌ لهذا المفهُومِ، أمّا استِواءٌ يليقُ بجَلالِ اللهِ ويختَصُّ بهِ، فلا يلزَمُهُ شيءٌ مِنَ اللَّوازمِ الباطلَةِ التي يجِبُ نَفْيُها، كما يلزَمُ سائرَ الأجسَامِ، وصارَ هذا مثلَ قولِ القائلِ: إذا كانَ للعالمِ صانعٌ، فإمَّا أنْ يكُونَ جَوهَراً أو عَرَضاً، وكلاهُما محالٌ، إذ لا يُعقَلُ مَوجُودٌ إلا كذَلكَ.

وقولُهُ: إذا كانَ مُستوِياً عَلَى العرشِ فهوَ مماثِلٌ لاستِواءِ الإنسَانِ عَلَى السَّريرِ والفُلْكِ إذ لا يُعلَمُ استِواءٌ إلا هكَذا، لأنَّ هذا القائلَ لم يفهَمْ إلا إثباتَ استواءٍ هوَ مِن خصائصِ المخلُوقينَ.

قالَ: والقولُ الفاصِلُ: هوَ ما عَليهِ الأمَّةُ الوسَطُ، مِن أنَّ اللهَ مستوٍ عَلَى عَرْشِهِ استواءً يَلِيْقُ بجلالِهِ، فكَما أنهُ موصُوفٌ بالعِلمِ والبَصَرِ والقُدرةِ، ولا يَثْبُتُ لذلِكَ خصائصُ الأعراضِ التي للمَخلُوقينَ، فكذلِكَ سُبحانَهُ هوَ فوقَ عرشِهِ، لا يثبُتُ لفَوقيَّتِهِ خصائصُ فوقيَّةِ المخلُوقِ عَلَى المخلُوقِ تَعَالى اللهُ عَن ذلِكَ، انتهى[1].

وقالَ القُرطبيُّ: أظهَرُ الأقوالِ ـ وإنْ كنْتُ لا أقولُ بهِ ولا أختَارُهُ ـ ما تظاهَرتْ عليهِ الآيُ والأخبارُ، والفضلاءُ الأخيارُ: أنَّ اللهَ سبحَانهُ عَلَى عرشِهِ كما أخبرَ في كتابِهِ، بلا كَيفٍ، بائنٌ مِن جميعِ خلقِهِ، هَذا جملَةُ مذهَبِ السلَفِ الصالحِ، انتهى[2].

والعجَبُ منَ القُرطبيِّ حيثُ يقولُ: «وإنْ كنتُ لا أقُولُ بهِ ولا أختارُهُ»، ولعلَّهُ خشِيَ مِنْ تَحْريفِ الحَسَدةِ، فدَفعَ وَهْمَهمْ بذلِكَ.

وبهذا قالَ جماعةٌ منَ الحنابلَةِ، لكِنْ قالوا: استَوى عَلَى الوجهِ الذِي يَسْتَحقُّهُ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٧).

(٢) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٣٢).

لذاتِهِ، مما لا يُشارِكُهُ فيهِ المُحدَثُ، ولا يُشابِهُهُ ولا يُماثِلُهُ، ولا يدُلُّ عَلَى إثباتِ كميَّةٍ ولا صفَةِ كيفيَّةٍ، بلْ عَلى الوجهِ الذِي يستحِقُّهُ اللهُ لنفسِهِ.

قالوا: وإلى هَذا الإشارةُ في حدِيثِ أمِّ سلَمةَ رضِيَ اللهُ عَنها: الاستِواءُ مَعلومٌ، والكَيفُ مجهُولٌ، والإيمانُ بِهِ واجِبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بدعةٌ، والبحثُ عنهُ كفرٌ[1].

ورضِيَ اللهُ تَعَالى عَنْ مالِكِ بنِ أنسٍ حيثُ قالَ: أَوكلَّما جاءَنا رجلٌ أجدَلُ مِن رجُلٍ تركْنا ما جاءَ بِهِ جِبريلُ إلى محمدٍ ﷺ لجدَلِ هؤلاءِ[2].

وكلٌّ مِن هؤلاءِ مخصُومٌ بمثلِ ما خُصِمَ بهِ الآخَرُ، فلَمْ يبقَ إلا الرجُوعُ لما قالَهُ اللهُ ورسُولُهُ، والتَّسْليمُ لهُما.

*** تنبيهٌ:**

قالَ الكَمالُ ابنُ الهُمامِ الحنفِيُّ بعدَ أنْ تكلَّمَ عَلَى الاستِواءِ ما حاصِلُهُ: وجوبُ الإيمانِ بأنهُ استَوى عَلَى العرشِ معَ نَفْيِ التَّشبيهِ، وأمَّا كونُ الاستِواءِ بمعْنَى الاستيلاءِ عَلَى العرشِ معَ نَفْيِ التَّشبيهِ، فأمرٌ جائزُ الإرادَةِ، إذ لا دلِيلَ عَلَى إرادَتِهِ عَيْناً، فالواجِبُ عَيْناً ما ذكَرنا، لكَنْ قالَ: إذا خِيفَ عَلَى العامَّةِ عدَمُ فهمِ الاستِواءِ إلا بالاتِّصالِ ونحوِهِ مِن لوازِمِ الجسميَّةِ، فلا بأسَ بصَرْفِ فَهْمِهِمْ إلى الاستيلاءِ. قالَ: وعلَى نحوِ ما ذكِرَ كلُّ ما ورَدَ مما ظاهِرُهُ الجِسْميَّةُ في الشَّاهِدِ، كالإصبَعِ واليدِ والقدَمِ، فإنَّ الإصبَعَ واليدَ صفةٌ لهُ تَعَالى، لا بمَعْنى الجارِحةِ، بلْ عَلَى وجهٍ يليقُ بهِ، وهوَ سُبحانَهُ أعلَمُ بهِ.

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) أخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٢٩٣)، والبيهقي في «المدخل» (٢٣٨)، وفي «الشعب» (٨١٣١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥٨٢).

وقدْ تُؤوَّلُ اليدُ والإصبَعُ بالقُدرَةِ والقَهْرِ، وقدْ يؤوَّلُ اليمِينُ في قولِهِ: «الحجَرُ الأسودُ يمينُ اللهِ في الأرْضِ»[1] على التشرِيفِ والإكْرام، لما ذكَرنا مِن صَرْفِ فهْمِ العامَّةِ عَنِ الجسميَّةِ.

قالَ: وهوَ ممكِنٌ أنْ يُرادَ، ولا يجزَمُ بإرادَتهِ عَلَى قولِ أصحَابنا أنَّهُ منَ المتشَابهِ، وحُكمُ المتشابِهِ انقطاعُ مَعرفةِ المرادِ منهُ في هذِهِ الدَّارِ، وإلا لكانَ قدْ عُلِمَ. انتهَى كلامُ ابنِ الهُمامِ[2].

* * *

(١) أخرجه ابن خزيمة (٢٧٣٧)، والحاكم (١٦٨١)، والطبراني في «الأوسط» (٥٦٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٢٩)، والخطيب في «العلل المتناهية» (٩٤٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عطاء عن عبد الله بن عمرو، إلا عبد الله بن المؤمل. وقال البيهقي: في إسناد الحديث ضعف. قلت: يعني من أجل عبد الله بن المؤمل، قال ابن الجوزي: وهذا لا يثبت، قال أحمد: عبد الله بن المؤمل أحاديثه مناكير، وقال علي بن الجنيد: شبه المتروك.

وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨٩١٩)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١٧)، من حديث ابن عباس موقوفاً. وفي إسناد عبد الرزاق: إبراهيم بن يزيد الخوزي وهو متروك، وفي إسناد الفاكهي: الحكم بن أبان، وهو ضعيف.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٥٥٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٩٤٤) من حديث جابر مرفوعاً. وفي إسناده إسحاق بن بشر الكاهلي كذبوه.

(٢) انظر: «المسامرة شرح المسايرة» (٣٢-٣٥).

بابٌ

فـي ذكرِ الوَجْـهِ والعَينِ، واليدِ واليمِيـنِ، والأصابعِ والكفِّ، والأنامِـلِ والصُّورةِ، والسَّـاقِ والرجـلِ، والقدَمِ والجنـبِ، والحِقوِ والنفسِ والروحِ ونحـوِ ذلِكَ مما أُضيفَ إلى اللهِ تَعَالى مما وردَتْ بِهِ الآياتُ والأحادِيثُ مما يوهِمُ التَّشبيهَ والتَّجسِيمَ، تَعَالى اللهُ عَنْ ذلِكَ عُلوّاً كبِيراً.

اعلَمْ: أنَّ اللهَ سُبحانَهُ مخالِفٌ لجمِيعِ الحوادِثِ، ذاتُهُ لا تُشـبِهُ الذَّوات، وصِفاتُهُ لا تُشبِهُ الصِّفـاتِ، لا يُشْـبِههُ شـيءٌ مِن خَلْقِهِ، ولا يُشـبِهُ شَـيئاً منَ الحـوادِثِ، بلْ هوَ مُنْفـرِدٌ عَـن جميـعِ المخلُوقاتِ، ليـسَ كمثلِهِ شـيءٌ لا في ذاتِـهِ، ولا فـي صِفاتِهِ، ولا فـي أفعالِهِ[1].

لهُ الوجُودُ المُطْلَقُ، فلا يَتقيَّدُ بزمانٍ، ولا يَتخصَّصُ بمكانٍ، والوحدَةُ المطلقَةُ لقِيامِهِ بنفسِهِ واستِقلالِهِ في جميعِ أفعالِهِ[2].

وكلُّ ما تَوهَّمهُ قلبُكَ أو سنَحَ في مجارِي فِكْرِكَ، أو خَطَرَ في بالِكَ مِن حُسْنٍ أو بهَاءٍ، أو شرَفٍ أو ضِياءٍ، أو جمالٍ أو شبَحٍ مماثلٍ، أو شخْصٍ مُتمثِّلٍ، فاللهُ تَعالى بخِلافِ ذلِكَ، واقرأ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ألَا ترَى أنهُ لما تجلَّى للجبَلِ تَدكْدَكَ لعظِيمِ هَيْبَتِهِ؟ فكَما أنهُ لا يتجَلَّى لشيءٍ إلَّا انْدَكَّ، كذلِكَ لا يتوهَّمهُ قلبٌ إلا هلَكَ، وارْضَ للهِ بما رضيَهُ لنفسِهِ، وقِفْ عندَ خَبرِهِ لنفسِهِ، مُسلِّماً مُستَسلِماً مُصدِّقاً، بلا مُباحثَةِ التَّنقيرِ، ولا مُقايسةِ التَّفكيرِ.

---

(١) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٢٠).

(٢) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٩).

ولهُ تَعالى صفاتٌ مقدَّسةٌ طريقُ إثباتِها السَّمعُ، فنُثبِتُها ولا نعطِّلُها لورودِ النصِّ بها، ولا نُكيِّفُها ولا نمَثِّلُها.

وقدْ غلَتْ طائفةٌ في النَّفْيِ فعطَّلته، محتجِّين بأنَّ الاشترَاكَ في صفةٍ مِن صفاتِ الإثبَاتِ يُوجِبُ الاشتِباهَ[1]، فزعَمُوا أنهُ سُبحانَهُ لا يُوْصَفُ بالوجُودِ، بلْ يقالُ: إنهُ ليسَ بمَعْدُومٍ، ولا يُوصَفُ بأنهُ حيٌّ ولا قادرٌ ولا عالمٌ، بلْ يُقالُ: إنهُ ليسَ بميتٍ، ولا عاجزٍ، ولا جاهِلٍ، وهذا مَذْهَبُ أكثَرِ الفلاسفَةِ والباطِنِيَّةِ.

وغلَتْ طائفةٌ أُخرَى في الإثبَاتِ، فشَبَّهتْهُ فأثبتَتْ لهُ الصُّورَةَ والجوارِحَ، حتَّى إنَّ الهِشاميَّةَ مِن غُلاةِ الرَّافضَةِ زعَمُوا ـ كما قالَ القُرطبيُّ ـ: أنَّ معبودَهُمْ سبعةُ أشبارٍ بشِبرِ نفسِهِ، وقالَتِ الكرَّاميَّةُ: إنهُ جسمٌ[2].

قالَ: وقَدْ بالغَ بعضُ أهلِ الإغْواءِ[3] فقالَ: إنهُ عَلَى صُورةِ الإنسَانِ، ثمَّ اختلفُوا:

فمنْهُمْ مَن قالَ: إنهُ عَلَى صُورةِ شيخٍ أَشْمَطِ الرَّأسِ واللِّحيةِ.

ومنهُمْ مَن قالَ: إنهُ عَلَى صورَةِ شابٍّ أمرَدَ جَعْدٍ قطَطٍ.

ومنهُمْ مَن قالَ: إنهُ مركَّبٌ مِن لحمٍ ودمٍ.

ومنهُمْ مَن قالَ: إنهُ عَلَى قدرِ مسافَةِ العرشِ، لا يفضُلُ مِن أحدِهِما عَنِ الآخرِ شيءٌ.

تعَالى اللهُ عَنْ أقوالِهِمْ علوّاً كبيراً، وعَنْ مثلِهِ نهَى اللهُ تَعالى بقَولِهِ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١][4].

---

(١) في «الأسنى» (٢/ ٢٠): «الأشباه».

(٢) انظر: «الأسنى» (٢/ ٢٠)، وما سبق منه.

(٣) كذا في الأصل و(ج)، والذي في «الأسنى» (٢/ ٢٠): «الأهواء».

(٤) انظر: «الأسنى» (٢/ ٢١).

وقالَ ابنُ تَيْميَّةَ: وأوَّلُ مَن قالَ: إنَّ اللهَ جسمٌ هوَ هشَامُ بنُ الحكَمِ الرافضِيُّ[١].

وفرقَةٌ أُخرَى أثبتَتْ ما أثبتَهُ السَّمعُ مِن نحوِ: سميعٌ بصِيرٌ علِيمٌ قدِيرٌ، وامتنَعتْ مِن إطلاقِ السَّمعِ والبصَرِ، والعلْمِ والقُدرةِ، وهُم المعتزِلَةُ كما تقدَّمَ.

وفرقـةٌ أُخـرَى أثبتَـتْ الصفَاتِ المعنَويَّـةَ مِن نحوِ: السَّـمعِ، والبصَـرِ، والعِلمِ، والقُـدرةِ، والـكَلامِ وهـوَ مذهَـبُ جمهُورُ أهـلِ السـنَّةِ والجماعَةِ، ومنهُمْ أتبـاعُ أئمَّةِ المذاهِـبِ الأربعَةِ.

ثـمَّ اختلَفُـوا فيما ورَدَ بـهِ السَّـمعُ مِن لفـظِ: العَينِ، واليـدِ، والوجْـهِ، والنفْسِ، والرُّوحِ.

فِفرقةٌ أوَّلَتها عَلَى ما يَليقُ بجلالِ اللهِ تَعَالى، وهُمْ جمهُورُ المتكلِّمينَ مِنَ الخلَفِ، فعَدَلُوا بها عَنِ الظاهِرِ إلى ما يحتمِلُهُ التَّأويلُ منَ المجازِ والاتسَاعِ، خَوفَ توهُّمِ التَّشبيهِ والتَّمثِيلِ.

وفرقَةٌ أَثْبتَتْ ما أثبتَهُ اللهُ ورسُولُهُ مِنها، وأَجْروهَا عَلَى ظَواهِرِها، ونفَوا الكيفِيَّةَ والتشبيهَ عَنها، قائلِينَ: إنَّ إثباتَ البارِئ سبحانَهُ إنَّما هَو الكيفيَّةُ إثباتُ وجُودٍ بما ذكَرْنا، لا إثبَاتُ كيفِيَّةٍ، فكذلِكَ إثباتُ صفَاتهِ، إنما هيَ إثباتُ وجُودٍ لا إثبَاتُ تحديدٍ وتكْييفٍ، فإذا قُلنا: يدٌ ووَجْهٌ، وسمْعٌ وبصَرٌ، فإنَّما هيَ صفاتٌ أثبَتَها اللهُ لنفسِهِ، فلا نقُولُ: إنَّ مَعنَى اليدِ: القوَّةُ والنِّعمَةُ، ولا مَعنَى السمْعِ والبصَرِ: العلْمُ، ولا نقُولُ: إنَّها جوارِحُ[٢].

وهـذا المذهَـبُ هوَ الـذِي نقَـلَ الخطَّابيُّ وغيـرُهُ أنهُ مذهَـبُ السَّـلفِ، ومنهُمُ الأئمَّـةُ الأربعَـةُ. وبهـذا المذهَـبِ قـالَ الحنفيَّـةُ والحنابلَـةُ وكثيـرٌ مـنَ الشَّـافعيةِ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٨٦).

(٢) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٠).

وغيرِهِمْ، وهوَ إجراءُ آياتِ الصِّفاتِ وأحادِيثِها عَلَى ظاهِرِها معَ نفيِ الكَيفيَّةِ والتَّشبيهِ عَنْها، مُحتَجِّينَ: بأنَّ الكلامَ في الصِّفاتِ فرْعٌ عَنِ الكلامِ في الذَّاتِ، فإذا كانَ إثباتُ الذاتِ إثباتَ وجودٍ لا إثباتَ تكييفٍ، فكذلِكَ إثباتُ الصِّفاتِ[1] إثباتُ وجودٍ لا إثباتُ تكْييفٍ[2].

وقالُوا: إنَّا لا نلتَفِتُ في ذلِكَ إلى تأويلٍ لسْنا منهُ عَلَى ثقَةٍ ويقِينٍ، لاحتِمالِ أنْ يكُونَ المرادُ غيرَهُ، لأنَّ التَّأويلَ إنما هوَ أمرٌ مأخُوذٌ بطَريقِ الظَّنِّ والتَّجْويزِ، لا عَلَى سبِيلِ القطْعِ والتحقِيقِ، فلا يجُوزُ أن يُبنَى الاعتِقادُ عَلَى أمورٍ مَظنونةٍ، ويُعرَضَ عمَّا ما ثبَتَ بالقَطعِ والنصِّ، وهذا مَذمومٌ عندَ السلَفِ.

قالَ القاضِي أبو يعْلَى في كتابِ «إبطالِ التَّأويلِ»: لا يجوزُ ردُّ هذِهِ الأخبارِ، ولا التشاغُلُ بتأوِيلِها، والواجِبُ حملُها عَلَى ظاهِرِها، وأنها صفَاتٌ للهِ لا تُشبهُ صفَاتِ الخلقِ، ولا نعتَقِدُ التشبِيهَ فيها، لكِنْ عَلى ما رُويَ عَنِ الإمَامِ أحمدَ وسائرِ الأئمَّةِ، وذكَرَ بعضَ كلامِ الزُّهريِّ، ومكْحُولٍ، ومالِكٍ، والثورِيِّ، والليْثِ، وحمَّادِ بنِ زيْدٍ، وحمَّاد بنِ سَلمَةَ، وابنِ عُيينَةَ، والفُضَيلِ بنِ عيَاضٍ، ووكِيْعٍ، وعَبدِ الرحمنِ بنِ مَهدِيٍّ، وإسحَاقَ بنِ رَاهُوْيَهْ، وأبي عُبَيدٍ، ومحمَّدِ بنِ جَريرٍ الطبرِيِّ وغيرِهِمْ في هذا البابِ، وفي حكَايةِ ألفاظِهِمْ طولٌ... إلى أنْ قالَ: ويدُلُّ عَلى إبطَالِ التَّأويلِ أنَّ الصحَابةَ والتَّابعِينَ حمَلُوها عَلَى ظواهِرِها، ولمْ يتعرَّضُوا لتأويلِها، ولا صَرفِها عَنْ ظاهِرِها، فلَو كانَ التَّأويلُ سائغاً لكانُوا إليهِ أسبَقَ لما فيهِ مِن إزالَةِ التَّشبيهِ، ورفعِ الشُّبهةِ، انتَهى[3].

---

(١) في المطبوع: «صفاته إنما هي».

(٢) في المطبوع: «تحديد وتكييف».

(٣) انظر: «إبطال التأويلات» (١/ ٤٣) وما بعدها.

وقالَ القُرطبيُّ[١]: قالَ الإمامُ الترمذِيُّ بعدَ ذكرِهِ حَديثَ «ما تصدَّقَ أحدٌ بصدَقةٍ إلا أخذَها الرَّحمنُ بيمِينِهِ»[٢]: وقدْ قالَ غَيرُ واحدٍ مِن أهلِ العلمِ في هذا الحَديثِ وما أشبَهَ هذا منَ الرِّواياتِ مِنَ الصفَاتِ، ونُزولِ الربِّ تبارَكَ وتَعَالى كلَّ ليلَةٍ إلى سماءِ الدُّنيا: نُثبِتُ الرِّواياتِ في هذا، ونؤمِنُ بها، ولا نَتوهَّمُ، ولا يُقالُ: كيفَ؟ هَكَذا رُوِيَ عَنْ مالِكِ بنِ أنسٍ، وسُفيانَ بنِ عُيينَةَ، وعَبدِ اللهِ بنِ المبارَكِ [قالُوا: أَمِرُّوها بلا كَيْفٍ][٣]، وهذا قَولُ أهلِ العلْمِ مِن أهلِ السنَّةِ والجمَاعةِ، وأمَّا الجَهمِيةُ فأنكَرتْ هذِهِ الرِّواياتِ، وقالوا: هذا تَشْبِيهٌ، وقدْ ذكَرَ اللهُ تَعَالى في غيرِ موضِعٍ مِن كتابِهِ: اليدَ ونحوَها، فتأوَّلتِ الجَهْمِيةُ هذِهِ الآياتِ وفسَّرُوها عَلَى غيرِ ما فسَّرَ أهلُ العلمِ، فقالُوا: إنَّ اللهَ لَمْ يَخْلُقْ آدَمَ بِيدِهِ، وقالوا: مَعْنى اليَدِ ها هُنا: القُدرَةُ[٤].

قالَ الخطَّابيُّ: إنها ليسَتْ بجوارِحَ، ولا أعضاءٍ، ولا أجزاءٍ، ولكنَّها صِفاتٌ لا كيفيَّةَ لها، ولا تُتأوَّلُ، فيُقالُ: معنَى اليدِ: النِّعمةُ أو القوَّةُ، ومَعنَى السَّمعِ والبصَرِ: العلْمُ، ومعْنَى الوجهِ: الذاتُ، عَلى ما ذهَبَ إليهِ نُفاةُ الصِّفاتُ[٥].

وقالَ ابنُ عبدِ البرِّ: أهلُ السنَّةِ مجمِعُونَ عَلَى الإقرارِ بالصِّفاتِ الوارِدَةِ كلِّها في القُرآنِ والسنَّةِ والإيمَانِ بها، وحَمْلِها عَلَى الحقِيقةِ لا المجازِ، إلا أنهُمْ لا يُكيِّفونَ شَيئاً مِنْ ذلِكَ، ولا يَحدُّونَ فيهِ صفةً مخصُوصةً. وأمَّا أهلُ البدعِ الجَهْميَّةُ والمعتزِلةُ كلُّها، والخوارِجُ، فكلُّهمْ يُنكِرُها، ولا يَحْمِلُ شَيئاً مِنْها عَلَى الحقِيقَةِ، ويزعُمُونَ أنَّ

---

(١) انظر: «الأسنى» (٢/ ٢٣ـ٢٤).

(٢) هو في «سنن الترمذي» (٦٦١)، وأخرجه مسلم (١٠١٤) من حديث أبي هريرة.

(٣) ما بين معكوفتين زيادة من «السنن» (٢/ ٤٤).

(٤) انظر: «سنن الترمذي» (٢/ ٤٤)، وتمام كلام الترمذي سيرد قريباً، نقله المصنف من قول القرطبي.

(٥) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (٦/ ٢٢٩).

مَنْ أقرَّ بها مُشَبِّهٌ، وهمْ عندَ مَن أقرَّ بها نافُونَ للمَعبودِ. والحقُّ فيما قالَهُ القائلُونَ بما نطَقَ بِهِ كتابُ اللهِ، وسنَّةُ رسُولِهِ، وهُم أئمَّةُ الجمَاعةِ. انتَهى كلامُ الحافِظِ ابنِ عبدِ البرِّ إمامِ أهلِ المغرِبِ في عصْرِهِ(١).

وقالَ القُرطبيُّ: قالَ إسحَاقُ بنُ إبراهِيمَ: إنَّما يكُونُ التَّشبيهُ إذا قالَ: يدٌ كيَدٍ، أو مِثْلُ يدٍ، أو سمْعٌ كسمْعٍ، أو مِثْلُ سمعٍ، فإذا قالَ: سمْعٌ كسمْعٍ، أو مِثْلُ سمْعٍ، فهذا التَّشْبيهُ، وأمَّا إذا قالَ: للهِ تَعَالى يدٌ وسمْعٌ وبصَرٌ، ولا يقُولُ: كيدٍ، ولا مِثْلُ سمعٍ، ولا كسمْعٍ، فهذا لا يكُونُ تَشْبيهاً، وهوَ كما قالَ سُبحانَهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١](٢).

وروَى حَرملَةُ بنُ يحيَى قالَ: سمِعتُ عبدَ اللهِ بنَ وهْبٍ يقولُ: سمِعتُ مالِكَ بنَ أنسٍ يقُولُ: مَن وصَفَ شَيئاً مِن ذاتِ اللهِ تَعَالى مِثْلَ قولِهِ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] فأشَارَ بيدِهِ إلى عنُقِهِ قُطعَتْ، ومِثْلُ قولِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فأشارَ إلى عَيْنَيهِ أو أُذنَيهِ، أو شيءٍ مِن بدنِهِ، قُطعَ ذلكَ منهُ؛ لأنهُ شبَّهَ اللهَ تَعَالى بنفْسِهِ(٣).

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ: إنَّ صِفاتِ الربِّ تَعَالى مَعلُومةٌ مِن حَيثُ الجملَةُ والثُّبوتُ، غَيرُ مَعقولةٍ مِن حيثُ التَّكييفُ والتَّحديدُ، فيكُونُ المؤمِنُ بها مُبصِراً مِن وجهٍ، أعمَى مِن وجهٍ، مُبصِراً مِن حَيثُ الإثباتُ والوجُودُ، أعْمَى مِن حَيثُ التَّكييفُ والتحدِيدُ.

قالَ: وبهذا يحصُلُ الجمْعُ بينَ الإثباتِ لما وصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ، وبينَ نفْيِ

---

(١) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٧/ ١٤٥).

(٢) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٢٤)، وهو تمام كلام الترمذي في «سننه» (٢/ ٤٤).

(٣) انظر: «الأسنى» (٢/ ٢٤-٢٥)، وقد نقله عن ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٤٥).

التَّحريفِ والتَّشبيهِ والوقُوفِ، وذلِكَ هوَ مُرادُ الربِّ منَّا في إبرازِ صِفاتِهِ لنا لنعرِفَهُ بها، ونؤمِنَ بحقَائقِها، وننفِيَ عنْها التَّشبيهَ ولا نُعطِّلَها بالتحرِيفِ والتَّأويلِ. انتَهى[١].

قالَ الخطَّابيُّ: فإنْ قيلَ: كيفَ يصِحُّ الإيمانُ بما لا نُحيْطُ [به][٢] عِلماً بحقِيقَتِهِ، أو كيفَ نتعَاطَى وصْفاً بشيءٍ لا درْكَ لهُ في عُقُولنا؟

قيلَ لهُ: إنَّ إيمانَنا صحِيحٌ بحقِّ ما كُلِّفناهُ مِنها، وعِلمُنا يحيْطُ بالأمرِ الذِي أُلزمْناهُ فيها، وإنْ لمْ نعرِفْ لماهيَّتِها حَقيقَةً وكيفِيَّةً، وقدْ أُمِرنا أنْ نؤمِنَ باللهِ وملائكَتِهِ، وكتُبِهِ، ورسُلِهِ، واليومِ الآخرِ، والجنَّةِ ونعِيمها، والنَّارِ وأليمِ عذَابها وعِقَابها، ومعلومٌ أنَّا لا نُحيطُ بكلِّ شيءٍ مِنها عَلَى التَّفصِيلِ، وإنما كُلِّفنا الإيمانَ بها جملَةً، ألا ترَى أنَّا لا نعلَمُ[٣] عدَدَ أسماءِ الأنبياءِ، وكثيراً منَ الملائكَةِ[٤]، ولا نُحيْطُ بصِفاتهِمْ، ولا نعلَمُ خواصَّ معانِيهِمْ، ولـمْ يكُنْ ذلِكَ قادِحاً في إيمانِنا بما أُمِرنا أنْ نؤمِنَ بهِ مِن أَمْرِهِمْ، وقدْ حُجِبَ عنَّا عِلمُ الرُّوحِ ومعرِفةُ كيفيَّتِهِ معَ عِلمِنا بأنهُ آلةُ التَّمييزِ، وبهِ تُدرَكُ المعارِفُ، وهذِهِ كلُّها مخلُوقةٌ للهِ، فما ظَنُّكَ بصفاتِ ربِّ العالمينَ سُبحانَهُ[٥]؟.

* * *

(١) انظر: «رسالة في إثبات الاستواء والفوقية» (ص٧٣ ـ ٧٤).

(٢) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: (وقعَ في خطِّ المصنِّفِ رحمَهُ الله بعدَ قولِهِ: «ألا تَرى أنا»: «لا»، النافية، والصوابُ عدَمُ ذِكرها كما تَرى). وقد أسقطها ناسخ (ج). قلت: وهذا مجانب للصواب، فالصواب إثبات (لا) كما وقع بخط المصنف، وهو كذلك في كلام الخطابي.

(٤) كذا العبارة في الأصل (ج)، وصوابها كما جاء في «الأسنى» (٢/ ١١): (ألا ترى أنا لا نعلم أسماء عدة الأنبياء وكثيراً من الملائكة).

(٥) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٠ ـ ١٢) نقلًا عن الخطابي، وليس هو في المطبوع من كتب الخطابي.

إذا تقرَّرَ هذا: فمِنَ المتشابِهِ: **الوجهُ**، في قولِهِ تَعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقولِهِ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] وقولِهِ: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩].

وفي الحدِيثِ: «مَنْ بنى مَسجِداً يبتَغِي بِهِ وجهَ اللهِ تعالى». وفي حديثٍ آخرَ: «أعوذُ بوَجْهِكَ»[(١)]، والأحادِيثُ كثِيرةٌ.

وتأويلُهُ عندَ أهلِ التَّأويلِ: أنَّ المرادَ بالوَجْهِ الذَّاتُ المقدَّسةُ، فأمَّا صفَةٌ زائدَةٌ عَلَى الذَّاتِ فلا، وهوَ قولُ المعتَزلةِ وجمهُورِ المتكلِّمِينَ.

ويُروَى عنِ ابنِ عبَّاسٍ: «الوجْهُ» عِبارةٌ عَنهُ عزَّ وجلَّ، كما قالَ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧][(٢)].

وقالَ ابنُ فورَكَ: قدْ تُذْكَرُ صفَةُ الشَّيءِ والمرادُ بِهِ الموصُوفُ توسُّعاً، كما يَقولُ القائلُ: رأيْتُ عِلمَ فُلانٍ، ونظَرْتُ إلى عِلمهِ، والمرادُ بذلِكَ: نظرْتُ إلى العالِمِ[(٣)].

وقالَ القُرطبيُّ: قالَ الحُذَّاقُ: الوجْهُ راجِعٌ إلى الوجُودِ، والعِبارَةُ عنهُ بالوجْهِ مِن مجازِ الكَلامِ، إذ كانَ الوجْهُ أظهَرَ الأعضاءِ في المشاهَدَةِ.

وقالَ أبو المعَالي: وأمَّا «الوَجْهُ» فالمرادُ بِهِ وجُودُ البارِئ تَعالى عندَ معظَمِ أئمَّتِنا، والدَّليلُ عَلى ذلِكَ قولُهُ تَعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، والموصُوفُ بالبقَاءِ عندَ تعرُّضِ الخلْقِ للفَناءِ هوَ وجودُ البارئِ تَعالى، وقولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] المرادُ بِهِ: للهِ الذِي لهُ الوجْهُ، أي: الوجُودُ، وكذلِكَ قولُهُ: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ٢٠] أي: الذِي لهُ الوجْهُ.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٢٨)، وأحمد (١٤٣١٦) من حديث جابر.

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (٢/ ٨٤) و(١٧/ ١٦٥)، و«الأسنى» (٢/ ٨٣).

(٣) انظر: «الأسنى» (٢/ ٨٣).

وقيلَ في قولِهِ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] أي: فثَمَّ رِضَا اللهِ وثوابُهُ، و﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] أي: لرضَاهُ وطلَبِ ثوابِهِ، ومنهُ: «مَن بنَى مسْجِداً يبتَغِي بهِ وجْهَ اللهِ»[١].

وقيلَ: المرادُ: فثَمَّ [وجهُ][٢] اللهُ، والوجْهُ صِلَةٌ، أو: الوجْهُ عِبارةٌ عَنِ الذَّاتِ، أي: فثَمَّ ذاتُهُ بمَعْنى الحُصُولِ العِلميِّ، أي: فعِلمُهُ معَكُمْ أينَما كُنتُمْ.

وقيلَ: المرادُ بالوجْهِ الجِهةُ التي وجَّهنا اللهُ إليها، أي: القِبلَةُ.

وحكَى المُزَنيُّ عَنِ الشَّافعيِّ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] أي: فثمَّ الوجْهُ الذِي وجَّهكُمْ إليه، أي: فهُناكَ جِهتُهُ وقِبلتُهُ التي أمَرَ بها[٣].

ومذهَبُ السلَفِ: أنَّ الوَجْهَ صِفةٌ ثابتَةٌ للهِ ورَدَ بها السَّمعُ، فتُتلَقَّى بالقَبولِ.

ويُبْطِلُ مذهَبَ أهلِ التَّأويلِ ما قالَهُ البَيهقِيُّ والخطَّابيُّ في قولِهِ تَعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ [الرحمن: ٢٧] فأضافَ الوجْهَ إلى الذَّاتِ، وأضافَ النَّعتَ إلى الوجهِ فقَالَ: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ ولو كانَ ذِكرُ الوجْهِ صِلةً ولَمْ يكُنْ صِفةً للذاتِ لقالَ: ذي الجَلالِ، فلمَّا قالَ: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ علِمْنا أنهُ نعْتٌ للوجْهِ، وأنَّ الوجْهَ صفَةٌ للذَّاتِ[٤].

وقالتِ الحنابِلةُ لتأييدِ مَذهبِ السَّلفِ: إنهُ قدْ ثبَتَ في الخِطابِ العربيِّ الذِي أجمَعَ عَليهِ أهلُ اللُّغةِ أنَّ تسمِيةَ الوجهِ في أيِّ محلٍّ وقَعَ منَ الحقِيقةِ والمجازِ يزِيدُ علَى قَولنا: ذاتٌ، فأما في الحيوانِ فذلِكَ مشهُورٌ حقِيقةً، ولا يمكِنُ دَفْعُهُ، وأما في

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

(٣) انظر: «الأسنى» (٢/ ٨٣ ـ ٨٥).

(٤) انظر: «الأسنى» (٢/ ٨٥ ـ ٨٧).

مَقاماتِ المجازِ فكذَلكَ أيضاً، لأنهُ يُقالُ: «فلانٌ وجْهُ القومِ» لا يُرادُ بهِ ذواتُ القَومِ؛ إذ ذواتُ القَومِ غَيرُهُ قَطعاً، ويقالُ: «هذا وجْهُ الثَّوبِ» لما هوَ أجوَدُهُ، ويقالُ: «هذا وجهُ الرأيِ» أي: أصحُّهُ وأقوَمُهُ، و«أتيتُ بالخبرِ عَلَى وجهِهِ» أي: عَلَى حقِيقتِهِ، إلى غيرِ ذلِكَ ممَّا يُقالُ فيهِ الوجْهُ، فإذا كانَ هذا هوَ المستقِرَّ في اللغةِ وجَبَ أنْ يُحمَلَ الوجهُ في حقِّ البارئ عَلَى وجهٍ يليقُ بهِ، صفةً زائدَةً عَلَى تسمِيةِ قَولنا: ذاتٌ.

فإنْ قيلَ: يلزَمُ أنْ يكُونَ عُضواً وجارِحةً ذاتَ كميَّةٍ وكيفيَّةٍ، وهوَ باطلٌ.

فالجَوابُ ما قالُوهُ: إنَّ هذا لا يلزَمُ، لأنَّ ما ذكرَهُ المُعْترِضُ ثبَتَ بالإضافةِ إلى الذَّاتِ في حقِّ الحيوانِ المُحْدَثِ، لا مِن خِصِّيصةِ صفَةِ الوجهِ، ولكِنْ مِن جهَةِ نِسبةِ الوجهِ إلى جملةِ الذَّاتِ فيما ثبَتَ للذَّاتِ مِنَ الماهيَّةِ المركَّبةِ، وذلِكَ أمرٌ أدركناهُ بالحسِّ في جملَةِ الذَّاتِ، فكانَتِ الصِّفاتُ مُساويةً للذَّاتِ بطَريقِ أنَّها منها، ومُنتسِبةً إلَيها نسبَةَ الجُزءِ منَ الكلِّ.

فأمَّا الوجْهُ المضَافُ للبارِئ سُبحانَهُ، فإنَّا ننسِبهُ إليهِ في نفسِهِ نسبَةَ الذَّاتِ إليهِ.

وقدْ ثبَتَ أنَّ الذاتَ في حقِّ البارِئ لا تُوصَفُ بأنها جسمٌ مركَّبٌ تدخُلُهُ الكميَّةُ، وتتسلَّطُ علَيها الكيفيَّةُ، ولا نعلَمُ لها ماهيَّةً، فصفَتُهُ التي هيَ الوجهُ كذلِكَ لا يُوصَلُ لها إلى ماهيَّةٍ، ولا يُوقَفُ لها عَلَى كيفيَّةٍ، ولا تدخُلُها التجزئةُ المأخُوذةُ منَ الكميَّةِ، لأنَّ هذِهِ إنَّما هيَ صفاتُ الجواهِرِ المركَّبةِ أجسَاماً، واللهُ منزَّهٌ عَنْ ذلِكَ، ولو جازَ هذا الاعتراضُ في الوجهِ لقيلَ مثلُهُ في السَّمعِ، والبَصرِ، والعلْمِ، فإنَّ العلْمَ في الشاهِدِ عرَضٌ قائمٌ بقلْبٍ يثبُتُ بطَريقِ ضَرورةٍ أو اكتسَابٍ، وذلكَ غيرُ لازمٍ في حقِّ البارِئ، لأنهُ مخالِفٌ للشَّاهدِ في الذَّاتيةِ، وغيرُ مشارِكٍ لها في إثباتِ ماهيَّةٍ أو كميَّةٍ أو كيفيَّةٍ.

وقالَ الشيخُ أبو الحسَنِ الأشعرِيُّ: إنَّ اللهَ عَلَى عرشِهِ كما قالَ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى

﴿ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وإنَّ لهُ يدَينِ بلا كيفٍ، كما قالَ: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وإنَّ لهُ عينَينِ بلا كيفٍ كما قالَ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وإنَّ لهُ وجهاً بلا كيفٍ، كما قالَ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧][1] وإنهُ يجيءُ يومَ القيامَةِ هوَ وملائكتُهُ كما قالَ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وإنهُ يقرُبُ مِن عبادِهِ كيفَ شاءَ، كما قالَ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦][2].

ونَدِينُ أنهُ «يُقلِّبُ القلُوبَ بينَ إصبَعينِ مِن أَصابعِهِ»[3]، وأنهُ «يضَعُ السَّماواتِ عَلَى إصبَعٍ والأرَضِينَ عَلَى إصبَعٍ» كما جاءَتْ بِهِ الرِّوايةُ[4]، إلى أنْ قالَ: ونُصدِّقُ بجمِيعِ الرِّواياتِ التي يُثبِتُها أَهْلُ النقْلِ منَ النُّزولِ إلى السَّماءِ الدُّنيا[5].

وأطالَ الكَلامَ في هذا وأمثالِهِ في كتابِهِ الذي سمَّاهُ «الإبانةُ في أصولِ الدِّيانةِ»، وقدْ ذكَرَ أصحابُهُ أنهُ آخرُ كتابٍ صنَّفهُ، وعَليهِ يعتَمدُونَ في الذَّبِّ عنهُ عندَ مَن يَطْعنُ عَليهِ.

وقالَ القاضِي ابنُ الباقلَّانيِّ: فإنْ قالَ قائلٌ فما الدَّليلُ عَلَى أنَّ للهِ وجْهاً ويدَاً؟

قيلَ لهُ: قولُهُ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ وقولُهُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ فأثبَتَ لنفسِهِ وجْهاً ويَداً[6].

وقدْ تقدَّمَ كلامُ الإمَامِ أبي حَنيفَةَ رحمَهُ اللهُ حَيثُ قالَ: ولهُ تَعالى وجهٌ ويدٌ

---

(١) انظر: «الإبانة» للأشعري (ص٢٢).

(٢) انظر: «الإبانة» (ص٣٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عمرو بن العاص.

(٤) أخرجه البخاري (٧٤٥١)، ومسلم (٢٧٨٦) من حديث ابن مسعود.

(٥) انظر: «الإبانة» (ص٢٧).

(٦) هو في «التمهيد» للباقلاني (ص ٢٥٨).

ونفسٌ، فما ذكَرَ اللهُ تَعالى في القرآنِ مِن ذكرِ الوجْهِ واليدِ والنَّفسِ فهوَ لهُ صِفاتٌ بلا كَيفٍ، ولا يُقالُ: إنَّ يدَهُ قُدرتُهُ أو نعمَتُهُ لأنَّ فيهِ إبطالَ الصفَةِ، وهوَ قولُ أهلِ القدَرِ والاعتِزالِ، إلى آخرِ ما قالَ كما تقدَّمَ.

* تنبيهٌ:

روَى مسلِمٌ وابنُ ماجَهْ حديثَ: «إنَّ اللهَ لا ينامُ، ولا ينبَغِي لهُ أنْ ينامَ...، حِجابُهُ النورُ، لوْ كَشفَهُ لأحرقَتْ سُبُحاتُ وَجْهِهِ ما انتهَى إليهِ بَصرُهُ مِن خلقِهِ»[١].

قالَ النوويُّ[٢]: مَعناهُ الإخبارُ أنهُ تَعالى لا ينامُ، وأنهُ مُستحِيلٌ في حقِّهِ النَّومُ، فإنَّ النومَ انغِمارٌ وغَلبةٌ عَلَى العقْلِ يَسْقُطُ بهِ الإحسَاسُ، واللهُ منزَّهٌ عَن ذلِكَ، و«سُبُحاتُ وجهِهِ»: نورُهُ وجلالُهُ وبهاؤُهُ، بضَمِّ السِّينِ والباءِ، ـ وقيلَ: سُبُحاتُ الوجهِ محاسِنُهُ، لأنَّهُ يقالُ: سُبحانَ اللهِ عِندَ رُؤيتِها[٣] ـ والحِجابُ أصلُهُ في اللُّغةِ: المَنْعُ والسَّترُ، وهوَ إنما يكُونُ للأجسَادِ، واللهُ منزَّهٌ عَنْ ذلِكَ، والمرادُ هُنا: المانِعُ مِن رُؤيتِهِ، وسمِّيَ ذلِكَ المانِعُ نوراً، لأنَّهُ يمنَعُ في العادَةِ منَ الإدراكِ كشُعاعِ الشَّمسِ، والمرادُ بالوجْهِ الذَّاتُ، والمرادُ بما انتهَى إليهِ بَصرُهُ: جميعُ المخلُوقاتِ؛ لأنَّ بصرَهُ سُبحانَهُ محيطٌ بجمِيعِ الكائناتِ، والتقْديرُ: لو زالَ المانِعُ مِن رُؤيتِهِ، وهوَ الحجَابُ المسمَّى نُوراً، وتجلَّى لخلقِهِ لأحرَقَ جلالُ ذاتِهِ جميعَ مخلُوقاتِهِ، لكنَّهُ محتَجِبٌ عَنِ الخلْقِ بأنوارِ عزِّهِ وجَلالِهِ[٤].

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٩)، وأحمد (١٩٦٣٢) من حديث أبي موسى الأشعري.

(٢) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٣/ ١٣) وما بعدها.

(٣) هذا القول ليس عند النووي، وهو في «المجموع المغيث» لأبي موسى المديني (٢/ ٤٩)، و«النهاية» لابن الأثير (٢/ ٣٣٢).

(٤) انظر: «شرح صحيح مسلم» (٣/ ١٤).

وقيلَ: الحجَابُ المذكُورُ في هذا الحديثِ وغيرِهِ يرجِعُ إلى الخلْقِ، لأنهُمْ هُمُ المحجُوبُونَ عنهُ، فالحجَابُ راجِعٌ إلى منْعِ الإبصارِ منَ الإصَابةِ بالرُّؤيةِ، فلَو كُشِفَ الحِجابُ الذِي عَلَى أعيُنِ النَّاسِ، ولمْ يُثبِّتْهُمْ لرُؤيتِهِ، لاحتَرقُوا مِن جَلالِهِ وهيبَتِهِ، كما خرَّ مُوسَى صَعقاً، وتقطَّعَ الجبَلُ دكّاً حينَ تجلَّى سُبحانَهُ لهُ[١].

* * *

ومِنَ المتشَابهِ: **العَينُ**، في قولِهِ تَعَالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقولِهِ: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] وقولِهِ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

وتأويلُهُ: أنَّ المرادَ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ أي: بمَرْأَى مِنَّا، أي: ونحْنُ نَراها. أو: إنَّ المرادَ بأعْيُننا أي: بحفْظِنا وكلاءَتِنا، أو: أنَّ المرادَ بِهِ أعْيُنُ الماءِ، أي: تجرِي بأعيُنٍ خلقْنَاها وفجَّرناهَا، فهِيَ إضافةُ مُلْكٍ لا إضافَةُ صِفةٍ ذاتيَّةٍ، والمرادُ: تَجْرِي بأولِيائنا وخِيارِ خَلقِنا[٢].

وقولُهُ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ أي: تُربَّى وتُغذَّى عَلَى مَرأى مِني[٣].

وكذا: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ أي: بمرأَى مِنَّا، وفي حِفْظنا، كقَوْلِهِمْ: أنتَ بعَينِ اللهِ، أي: في حفظِهِ[٤].

وقالَ بعضُهمْ: العَينُ مُؤوَّلةٌ بالبصَرِ والإدْراكِ، بلْ قيلَ: إنَّها حقِيقَةٌ في ذلِكَ

---

(١) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (١/ ٤٦٤).

(٢) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (٢٦١)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ١١٦)، و«الأسنى» للقرطبي (٢/ ٧٩-٨١).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (١١/ ١٩٧).

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (٩/ ٣٠).

خلافاً لتوهُّمِ بعضِ النَّاسِ، أنها مجازٌ، قالَ: وإنَّما المجازُ في تسمِيةِ العضو بها[١].

ومذهَبُ السَّلفِ: إثباتُ ذلِكَ صفةً لهُ تَعالى؛ لحدِيثِ البُخاريِّ ومسلِمٍ وغيرِهما حِينَ ذُكِرَ الدجَّالُ عندَ النَّبيِّ ﷺ فقالَ: «إنَّ اللهَ لا يخْفَى عليكُمْ، إنَّ اللهَ ليسَ بأعورَ» وأشارَ بيدِهِ إلى عَيْنَيهِ، الحديثَ[٢].

قالَ القُرطبيُّ: قالَ العُلماءُ مِنهُمُ البيهَقِيُّ: وفي هَذا نفيُ نقْصِ العوَرِ عنِ اللهِ تَعالى، وإثباتُ العينِ لهُ صفةً، وعرَفْنا بقَولِهِ تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أنها لَيسَتْ بحَدَقةٍ، وأنَّ الوجْهَ ليسَ بصُورةٍ، وأنَّها صفةُ ذاتٍ، انتَهى[٣].

وقالَتِ الحنابِلَةُ: قدْ ورَدَ السمْعُ بإثباتِ صفةٍ لهُ تَعالى، وهيَ العَينُ تجرِي مَجْرَى السَّمْعِ والبصَرِ، وليسَ المرادُ [به][٤] إثباتَ عينٍ هيَ حَدَقَةٌ ماهيَّتها شحمَةٌ، لأنَّ هذِهِ العَينَ مِن جسْمٍ مُحْدَثٍ، وأمَّا العينُ التي وصِفَ بها البارِئ فهِيَ مُناسبَةٌ لذاتِهِ في كَونها غيرَ جسْمٍ ولا جَوهرٍ، ولا عرَضٍ، ولا يُعرَفُ لها ماهيَّةٌ ولا كيفِيَّةٌ، قالُوا: وقدِ امتنَعَتِ المعتزِلةُ والأشعَريَّةُ مِن أنْ يُقالَ: للهِ عينٌ، فأمَّا المعتزِلةُ فيقْوى ذلِكَ عندَهُمْ لأنهُمْ لا يقُولونَ: سميعٌ بسمْعٍ، بصِيرٌ ببصَرٍ، بلْ يقُولونَ: بصِيرٌ لذاتِهِ، سمِيعٌ لذاتِهِ، وأمَّا الأشعَريَّةُ فيضعُفُ هذا علَى قولِهِمْ لأنهُمْ يوافِقُونَ علَى أنهُ بصِيرٌ ببصَرٍ، سمِيعٌ بسمْعٍ، وإنَّما امتنَعُوا منْ تسمِيةِ عينٍ لما استوحَشُوا مِن مَعْنى العَينِ في الشَّاهِدِ، فقالُوا بالتَّأويلاتِ، ومنَ الفاسِدِ قِياسُ الغائبِ علَى الشَّاهِدِ.

***

(١) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (٢٦٢).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٠٧)، ومسلم (١٦٩) من حديث ابن عمر.

(٣) انظر: «الأسنى» (٢/ ٧٩)، و«الأسماء والصفات» (٢/ ١١٦).

(٤) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

ومِنَ المتشَابهِ: اليدُ، في قولِهِ تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١] ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣].

وتأويلُهُ: أنَّ المرادَ باليَدِ: القُدرَةُ.

وقالَ الأشعَرِيُّ: اليدُ صِفةٌ ورَدَ بها الشَّرعُ، والذِي يلُوحُ مِن مَعْنى هذِهِ الصفَةِ أنها قَريبةٌ مِن معْنَى القُدرَةِ، إلا أنَّها أخصُّ، والقُدرةُ أعمُّ، كالمحبَّةِ معَ الإرادَةِ والمشيئةِ، فإنَّ في اليدِ تشْريفاً لازِماً[١].

وذهبَتْ المعتَزلَةُ وطائفَةٌ مِنَ الأشعَريَّةِ إلى أنَّ المرادَ باليدَينِ في قولِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] معنى: النِّعمتَينِ.

وطائفَةٌ منَ الأشعرِيَّةِ أنَّ المرادَ باليَدينِ هُنا: القُدرةُ، لأنَّ اليدَ في اللغَةِ عِبارةٌ عَنِ القُدرةِ، كقَولِهِ:

فقُمْتُ ومَالي بالأُمُورِ يَدَانِ[٢]

ويحقِّقُ هذا ويوضِّحهُ: أنَّ الخلْقَ مِن جهَةِ اللهِ إنَّما هوَ مُضافٌ إلى قُدرتِهِ لا إلى يدِهِ، ولهذا يَسْتقِلُّ في إيجادِ الخلْقِ بقُدرتِهِ، ويستَغْني عَنْ يدٍ وآلةٍ يفعَلُ بها معَ قُدرتِهِ.

وقولُهُ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ثنَّى اليدَ مُبالغَةً في الردِّ عَلَى اليهودِ، ونفيِ البُخلِ عنهُ، وإثبَاتاً لغايةِ الجُودِ؛ فإنَّ غايَةَ ما يبذُلُهُ السَّخِيُّ مِن مالِهِ أنْ يُعطِيَهُ بيدَيهِ، وتنْبيهاً عَلَى منحِ الدُّنيا والآخِرةِ.

---

(١) انظر: «الإبانة» للأشعري (١٢٥)، و«رسالة إلى أهل الثغر» (١٢٧ـ١٢٨)، و«تفسير الرازي» (١٢/ ٣٩٦)، و«الإتقان» (٣/ ٢٠).

(٢) انظر لهذين القولين: «تفسير الرازي» (٢٦/ ٤١٢)، و«تفسير القرطبي» (١٥/ ٢٢٨).

أو المرادُ بالتَّثنِيةِ باعتِبارِ: نعمَةِ الدُّنيا، ونعمَةِ الآخرَةِ.

أو باعتِبارِ قوَّةِ الثَّوابِ، وقوَّةِ العِقابِ(١).

ومذهَبُ السَّلفِ والحنابلِةِ: أنَّ المرادَ إثبَاتُ صِفَتينِ ذاتيَّتينِ تُسمَّيانِ يدَينِ، يزيدانِ عَلَى النِّعمَةِ والقُدرَةِ، محتَجِّينَ بأنَّ اللهَ تَعَالى أثبَتَ لآدَمَ مِنَ المزيَّةِ والاختِصاصِ ما لَمْ يثبِتْ مِثلَهُ لإبليسَ بقَولِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥] وإلا فكانَ إبلِيسُ يقولُ: وأنا أيضَاً خلقتَني بيدَيكَ فلا مزيَّةَ لآدَمَ ولا تشرِيفَ.

فإنْ قيلَ: إنَّما أُضيفَ ذلِكَ إلى آدَمَ ليُوجِبَ لهُ تشريفاً وتعظِيماً عَلَى إبليسَ، ومجرَّدُ النسبَةِ في ذلكَ كافٍ في التشرِيفِ، كـ: ناقَةِ اللهِ، وبيتِ اللهِ، فهذا كافٍ في التشرِيفِ، وإنْ كانَتْ النُّوقُ، والبُيوتُ كلُّها للهِ.

فالجوابُ ما قالُوهُ: إنَّ التشرِيفَ بالنِّسبةِ إذا تجرَّدتْ عَنْ إضافَةٍ إلى صفَةٍ اقتضَى مجرَّدَ التَّشريفِ، فأمَّا النِّسبةُ إذا اقترنَتْ بذكرِ صفَةٍ أوجَبَ ذلِكَ إثبَاتَ الصِّفةِ التي لولاها ما تمَّتِ النِّسبةُ، فإنَّ قَولنا: خلَقَ اللهُ الخلْقَ بقُدرتِهِ، لما نُسِبَ الفعْلُ إلى تعلُّقِهِ بصفَةِ اللهِ اقتضَى ذلِكَ إثباتَ الصِّفةِ، وكذا: أحاطَ بالخَلقِ بعلمِهِ، يقتَضِي إحاطَةً بصفَةً هِيَ العلْمُ، فكذَلكَ هُنا لما كانَ ذكَرَ التخصِيصَ مُضافاً إلى صفَةٍ وجَبَ إثباتُ تلْكَ الصِّفةِ عَلَى وجهٍ يليقُ بهِ سُبحانَهُ لا بمَعْنى العضوِ والجارِحةِ والجِسميَّةِ، والبعضِيَّةِ، والكميَّةِ والكيفِيَّةِ، تَعَالى اللهُ عَنْ ذلِكَ.

وأيضاً: فلَو أرادَ باليدِ النِّعمةَ لقالَ: لما خلقْتُ ليدِي، لأنَّهُ خلقَ لنعْمةٍ لا بنعْمةٍ.

وأيضاً: فقُدرةُ اللهِ واحدَةٌ، لا تدخُلُها التثنِيةُ والجمْعُ.

---

(١) انظر هذه الأقوال في: «تفسير الكشاف» (١/ ٦٥٦)، و«البحر المحيط» (٤/ ٣١٥).

وقالَ البغويُّ في قولِهِ: ﴿بِيَدَيَّ﴾ في تحقِيقِ اللهِ التَّثنيَةَ في اليدِ دَليلٌ عَلَى أَنَّها ليسَتْ بمَعْنى القُدرةِ والقوَّةِ والنِّعمَةِ، وأَنَّهُما صِفتانِ مِن صفَاتِ ذاتِهِ[١].

وقالَ ابنُ اللبَّانِ: فإنْ قلتَ: فمَا حقِيقَةُ اليدَينِ في خلْقِ آدَمَ؟

قلتُ: اللهُ أعلَمُ بما أرادَ، قالَ: والذِي يظهَرُ أَنَّ اليدَينِ استِعارَةٌ لنورِ قُدرتِهِ القائِمِ بصفَةِ فضلِهِ، وصفَةِ عدلِهِ[٢].

وقالَ البَيهقِيُّ في كتابِ «الأسماءِ والصِّفاتِ»[٣]: بابُ ما جاءَ في إثبَاتِ اليدَينِ صفَتينِ لا مِن حيثُ الجارِحةُ، قالَ اللهُ: ﴿يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥] وقالَ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وذكَرَ الأحادِيثَ الصِّحاحَ في ذلِكَ:

كحدِيثِ: «يا آدَمُ! أنتَ أبو البشَرِ، خلقَكَ اللهُ بيدِهِ»[٤]، وحدِيثِ: «أنْتَ موسَى اصطفَاكَ اللهُ بكَلامِهِ، وخطَّ لكَ الألواحَ بيدِهِ»[٥]، وفي لفظٍ: «وكتَبَ لكَ التوراةَ بيدِهِ»[٦] وذكَرَ أحادِيثَ كثِيرةً مثلَ: «والخَيرُ بيدَيكَ»[٧].

---

(١) انظر: «الإتقان» للسيوطي (٣/ ٢٠)، و«البرهان» للزركشي (٢/ ٨٦). ولم أقف عليه في «تفسير البغوي».

(٢) انظر: «الإتقان» (٣/ ٢١).

(٣) «الأسماء والصفات» (٢/ ١١٨).

(٤) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٨٤) من حديث أبي هريرة.

(٥) أخرجه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٨٧) من حديث أبي هريرة.

(٦) أخرجه مسلم (٢٦٥٢) (١٣) من حديث أبي هريرة.

(٧) أخرجه مسلم (١١٨٤) من حديث ابن عمر، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٩٧) من حديث علي بن أبي طالب.

وقالَ البيهَقِيُّ: قالَ بعضُ أهلِ النظَرِ: قدْ تكُونُ اليدُ بمَعْنى: القوَّةِ، كقَولِهِ: ﴿دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ﴾ [ص: ١٧]: ذا القوَّةِ، وبمعْنَى: المُلكِ والقُدرَةِ، كقَولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣]، وبمَعْنى: النِّعمَةِ، كقولِهِمْ: لي عندَ فلانٍ يدٌ، وتكُونُ صلَةً، أي: زائدَةً، كقَولِهِ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمًا﴾ [يس: ٧١] أي: ممَّا عمِلناهُ نحْنُ، وبمعْنَى: الجارِحةِ، كقَولِهِ: ﴿وَخُذۡ بِيَدِكَ ضِغۡثًا﴾ [ص: ٤٤].

قالَ: فأمَّا قولُهُ: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ فلا يُحمَلُ عَلَى الجارِحةِ، لأنَّ البارِئ واحدٌ لا يتبعَّضُ، ولا عَلَى القوَّةِ والقُدرةِ، والمُلكِ والنِّعمةِ، والصِّلةِ، لأنَّ الاشترَاكَ يقَعُ حِينئذٍ بينَ وليِّهِ آدَمَ، وعدوِّهِ إبليسَ، ويَبْطُلُ ما ذكرَهُ مِن تَفْضِيلِهِ عَليهِ لبُطلانِ مَعْنى التَّخصِيصِ، إذ الشَّياطِينُ والأبالِيسُ وجماعةُ الكفَرةِ خلَقهُمُ اللهُ بقُدرتِهِ، ونِعمُهُ عَلَى آدمَ غَيرُ مُنحَصِرةٍ[1]، فلَمْ يبقَ إلا أنْ يُحمَلا عَلَى صفِتينِ تعلَّقَتا بخلْقِ آدَمَ تشرِيفاً لهُ دُونَ خلْقِ إبلِيسَ، تعلُّقَ القُدرَةِ بالمَقْدُورِ، لا مِن طَرِيقِ المباشَرةِ، ولا مِن حَيثُ المُماسَّةُ، وليسَ لذَلكَ التخصِيصِ وجهٌ غيرُ ما بيَّنهُ اللهُ تَعالى في قولِهِ: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾. انتَهى[2].

* **تنبِيهٌ:**

مِن هذا النَّمطِ حديثُ الترمِذِيِّ وابنِ ماجَهْ: «إنَّ اللهَ تَعالى لما خلَقَ الخلْقَ كتَبَ بيدِهِ علَى نفسِهِ: إنَّ رحمَتِي تغلِبُ غَضَبي»[3].

---

(١) قوله: «إذ الشياطين»، إلى هاهنا، ليس في «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ١٢٦) وهو في «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٢٧) فيما نقله عن البيهقي.

(٢) «الأسماء والصفات» (٢/ ١٢٦).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٤٣)، وابن ماجه (٤٢٩٥)، وأحمد (٩٥٩٧) من حديث ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، به. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. اهـ. =

وفي حدِيثٍ آخرَ: «إنَّ اللهَ تَعالى خلَقَ ثلاثةَ أشياءٍ بيدِهِ: خلَقَ آدَمَ بيدِهِ، وكَتَبَ التَّوراةَ بيدِهِ، وغرَسَ الفِردَوسَ بيدِهِ»(١).

وحدِيثِ أحمَدَ ومسلِمٍ: «إنَّ اللهَ تَعالى يبسُطُ يدَهُ باللَّيلِ ليتُوبَ مُسيءُ النَّهارِ، ويَبْسُطُ يدَهُ بالنَّهارِ ليتُوبَ مُسيءُ اللَّيلِ»(٢).

قيلَ: بَسْطُ اليدِ استِعارةٌ في قَبولِ التَّوبةِ، وإنَّما ورَدَ لفظُ «اليدِ» لأنَّ العربَ إذا رضِيَ أحدُهمْ الشَّيءَ بسَطَ يدَهُ لقَبولِهِ، وإذا كرِهَهُ قبضَها عنهُ، فخُوطِبوا بما يفهَمُونهُ، وهوَ مجازٌ، فإنَّ يدَ الجارِحةِ مُستحِيلَةٌ في حقِّهِ تَعالى(٣).

***

ومن المتشَابهِ: القبضَةُ واليمِينُ، في قولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾ [الزمر: ٦٧].

وحدِيثِ البخارِي ومُسلِمٍ: «يقبِضُ اللهُ الأرضَ يومَ القيامَةِ، ويَطْوِي السَّماءَ بيمِينِهِ، ثمَّ يقولُ: أنا الملِكُ، أينَ ملُوكُ الأرْضِ؟»(٤).

= ومحمد بن عجلان جيد الحديث، فالإسناد جيد، لكن خالف من هو أوثق منه: فأخرجه البخاري (٣١٩٤)، ومسلم (٢٧٥١) من حديث أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، به، وليس فيه لفظ: «بيده». قال الشيخ شعيب في تخريج «مسند أحمد» (٩٥٩٧): قوله «بيده» زيادة شاذة لم يروها عن أبي هريرة سوى عجلان، وهو ليس بذاك الثقة.

(١) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٩٢)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢٧) من حديث عبد الله بن الحارث مرسلاً. قال البيهقي: هذا مرسل. وأخرجه ابن حيويه في زوائد «الزهد» لابن المبارك (١٤٥٨) من قول كعب الأحبار.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٥٩)، وأحمد (١٩٥٢٩) من حديث أبي موسى الأشعري.

(٣) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (٣/ ٣٣٦)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٧/ ٧٦).

(٤) أخرجه البخاري (٧٣٨٢)، ومسلم (١٨٩٠) من حديث أبي هريرة.

وحديثِ مُسلِمٍ: «يطوي اللهُ السَّماواتِ يومَ القيامةِ، ثم يأخُذُهنَّ بيدِهِ اليُمنَى» الحديثَ[١].

وحديثِ مُسلمٍ أيضاً: «يأخُذُ اللهُ سماواتِهِ وأرضيهِ بيدَيهِ، فيقولُ: أنا اللهُ، ـ [ويقبِضُ أصابعَهُ] ويبسُطها ـ، أنا الملِكُ»[٢].

قالَ البيهَقِيُّ: المتقدِّمونَ مِن هذِهِ الأُمةِ لم يفسِّروا ما ورَدَ منَ الآيِ والأخبَارِ في هذا البابِ، معَ اعتِقادِهمْ بأجمعِهمْ أنَّ اللهَ واحدٌ لا يجُوزُ عليهِ التَّبعيضُ[٣].

قالَ: وذهَبَ بعضُ أهلِ النَّظرِ إلى أنَّ اليمِينَ يُرادُ بِهِ اليدُ، واليَدُ للهِ صفَةٌ بلا جارِحةٍ، فكلُّ موضِعٍ ذُكِرَتْ فيهِ منَ الكِتابِ أو السنَّةِ فالمرادُ بذكرِها تعلُّقُها بالمكَانِ المذكُورِ مَعَها منَ الطَّيِّ والأخْذِ، والقَبضِ والبَسْطِ، والقَبولِ والإنفَاقِ وغيرِ ذلِكَ، تعلُّقَ الصفَةِ الذاتيَّةِ بمُقتضَاها مِن غيرِ مُباشَرَةٍ ولا مماسَّةٍ، وليسَ في ذلِكَ تشبيهٌ بحالٍ، وهذا مذهَبُ الحنابلَةِ[٤].

قالَ الخطَّابيُّ: وليسَ مَعنى «اليدِ» عِندنا الجارِحةُ، وإنَّما هَي صفَةٌ جاءَ بها التَّوقيفُ، فنحْنُ نُطلِقُها عَلَى ما جاءَتْ، ولا نُكيِّفُها، ونَنتَهِي إلى حيثُ انتَهى بها الكِتابُ والأخبَارُ الصَّحيحَةُ، وهوَ مذهَبُ أهلِ السنَّةِ والجماعَةِ[٥].

وقالَ بعضُ أهلِ التَّأويلِ ـ كما في البَيضاوِيِّ وغيرِهِ في الآيةِ ـ: هوَ تَنْبيهٌ عَلَى

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٨٨) (٢٤) من حديث ابن عمر.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٨٨) (٢٥) من حديث ابن عمر، وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ١٥٦).

(٤) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ١٥٨).

(٥) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٤/ ٢٣٤٧).

عظَمتِهِ، وكمالِ قُدرتِهِ عَلَى الأفعَالِ العِظامِ التي تتَحيَّرُ فيها الأفهَامُ، ودلالةٌ تدل[1] عَلى أنَّ تخريبَ العالَمِ أهوَنُ شيءٍ عليهِ عَلَى طَريقةِ التَّمْثِيلِ والتَّخْييلِ، مِن غَيرِ اعتِبارِ القَبْضَةِ واليمِينِ، لا حقِيقَةً ولا مجَازاً[2].

وقالُ بعضُهمْ: هوَ لبيانِ عظَمَةِ اللهِ وجَلالِهِ وقُدرتِهِ، وأنَّ المكوِّناتِ كُلِّها مُنقادَةٌ لإرادَتهِ ومُسخَّراتٌ بأمرِهِ.

وذهَبَ آخَرونَ إلى أنَّ القَبضَ قدْ يكُونُ بمَعْنى الملْكِ والقُدرةِ كقولِهِمْ: ما فلانٌ إلا في قبضَتي، أي: قُدْرتي، ويقُولونَ: الأشيَاءُ في قبضَةِ اللهِ، أي: في مُلكِهِ وقُدرتِهِ[3]، وعلى هَذا التَّأويلِ مخرَجُ الآيةِ والحديثِ.

* **تنبيهٌ:**

في حدِيثِ مُسلمٍ وغيرِهِ: «إنَّ المقسِطينَ عندَ اللهِ يومَ القِيامةِ عَلى مَنابرَ مِن نورٍ عَن يمينِ الرَّحمنِ، وكِلتا يديهِ يمِينٌ، الذِينَ يعدِلُونَ في حُكمِهِمْ وأهلِيهِمْ وما وَلُوا»[4].

قالَ النووِيُّ: هوَ مِن أحادِيثِ الصِّفاتِ، إما نؤمِنُ بها ولا نتكلَّمُ بتأويلٍ، ونعتَقِدُ أنَّ ظاهِرَها غيرُ مرادٍ، وأنَّ لها معْنىً يليقُ باللهِ تَعَالى، أو تؤوَّلُ عَلَى أنَّ المرادَ بكونهِمْ عَلَى اليمِينِ الحالَةُ الحسَنةُ والمنزِلةُ الرفيعَةُ[5].

---

(١) في (ج): «ودلالة تدل».

(٢) «تفسير البيضاوي» (٥/ ٤٨).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (١٥/ ٢٧٨)، و«الأسنى» (٢/ ٣٠ـ٣١).

(٤) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٥) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢/ ٢١١ـ٢١٢).

وقولُـهُ: «وكلتَـا يديهِ يميـنٌ» فيهِ تَنبيـهٌ عَلَى أنهُ ليسَ المـرادُ باليمِيـنِ الجارِحةَ، وأنَّ يدِيـهِ تَعَالـى بصفَـةِ الكَمـالِ، لا نقْـصَ في واحـدَةٍ مِنهُمـا، لأنَّ الشِّـمالَ تنقُصُ عَـنِ اليَمينِ[1].

وقالَ بعضهُمْ: وقدْ تكُونُ اليمِينُ بمَعْنى التَّبْجِيلِ والتَّعظِيمِ، يقالُ: فلانٌ عِندَنا باليمِينِ، أي: بالمحِلِّ الجلِيلِ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

أقُـوْلُ لـنَـاقَـتِـي إذْ بَلَّـغَتْنِي ... لَقَدْ أصْبَحْـتِ عِنْـدِي باليَمِيْـنِ

أي: المحلِّ الرفِيعِ[2].

قلتُ: أحسَنُ مِن هذا ما أورَدتُهُ في كتابي: «القول البدِيع في علْمِ البدِيعِ» في بابِ التَّمثِيلِ ما أنشَدَهُ الرَّمَّاحُ بنُ ميَّادَةَ في قولِهِ:

ألـمْ أكُ فـي يُمْنَـى يَدَيْـكَ جَعَلْـتَـنِي ... فـلا تَجْعَلَنِّـي بَعْدَهَـا فـي شِـمَالِكَا[3]

أرادَ أنْ يقولَ: ألمْ أكُنْ قرِيباً مِنكَ؟ فلا تجعَلْني بعِيداً عنكَ، فعدَلَ عنهُ إلى لفْظِ التَّمثِيلِ لما فيهِ مِن زِيادَةِ المعْنَى لما تعطِيهِ لفظَتَا اليَمِينِ والشِّمالِ مِنَ الأوصَافِ، لأنَّ اليَمينَ أشدُّ قوَّةً، مُعدَّةً للطَّعامِ والشَّرابِ، والأخْذِ والعَطاءِ، وكلَّ ما شَرُفَ، والشِّمالُ بالعكْسِ، واليمِينُ مُشتقٌّ منَ اليُمْنِ وهوَ البركَةُ، والشِّمالُ منَ الشُّؤمِ، فكأنَّهُ قالَ: ألمْ

---

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص١١٥)، و«الأسنى» للقرطبي (٢/ ٣١)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ١٥٨).
والبيت لأبي نواس، انظر: «ديوانه» (٥٩٥).

(٣) أورده ابن دريد في التعليق من «أماليه» (ص ١٢٠)، والعسكري في «الصناعتين» (ص ٣٥٥)، والخفاجي في «سر الفصاحة» (ص ٢٣٢).

أكُنْ مكرَّماً عِندَكَ؟ فلا تجعَلْني مُهاناً، وكنْتُ منكَ في المكانِ الشَّريفِ فلا تجعَلْني في الوضِيعِ.

قالَ البَيهَقِيُّ: وقدْ رويَ ذكرُ الشِّمالِ للهِ تَعالى مِن طَريقَينِ، في أحَدِهما: جعفَرُ بنُ الزُّبيرِ، وفي الآخرِ: يزيدُ الرَّقاشِيُّ، وهُما مَتروكانِ، وكيفَ يصِحُّ ذلِكَ، وقدْ صحَّ عنِ النبيِّ ﷺ أنهُ سمَّى كلتَا يدَيهِ يمِيناً[١]، وكأنَّ مَن قالَ ذلِكَ أرسَلَهُ مِن لفظِهِ علَى ما وقَعَ لهُ، أو علَى عادَةِ العرَبِ مِن ذكرِ الشِّمالِ في مُقابلَةِ اليمِينِ.

وقالَ الخطَّابيُّ: ليسَ فيما يُضافُ إلى اللهِ سُبحانَهُ تعالى مِن صفَةِ اليدَينِ شِمالٌ، لأنَّ الشِّمالَ محلُّ النَّقصِ والضَّعفِ[٢]، واللهُ أعلَمُ.

***

وأمَّا الأصابعُ:

فرَوى البُخارِيُّ ومُسلمٌ عنِ ابنِ مَسعودٍ قالَ: جاءَ حَبرٌ إلى النبي ﷺ فقالَ: يا محمَّدُ ـ أو يا أبا القاسِمِ ـ! إنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّماواتِ يومَ القِيامَةِ علَى إصبَعٍ، والأرَضِينَ علَى إصبَعٍ، والشَّجرَ على إصبَعٍ، والماءَ والثَّرى علَى إصبَعٍ، وسائرَ الخلائقِ علَى إصبَعٍ، ثمَّ يَهزُّهنَّ، فيقُولُ: أنا الملِكُ، أنا الملِكُ، فضحِكَ رسُولُ اللهِ ﷺ تعجُّباً مما قالَ الحَبْرُ، وتصْدِيقاً لهُ، ثمَّ قرأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[٣] [الزمر: ٦٧].

وقالَ البخارِيِّ: «إنهُ إذا كانَ يومُ القِيامَةِ، جعَلَ اللهُ السَّماواتِ علَى إصبَعٍ،

---

(١) في الأصل و(ج): «يمين». والتصويب من «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ١٣٩).

(٢) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٢٧٨٦).

والأَرَضِينَ عَلى إصبَعٍ، والخلائقَ عَلَى إصبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهنَّ، ثُمَّ يقولُ: أنا الملِكُ، فلَقَدْ رأيتُ النبيَّ ﷺ يضحَكُ حتَّى بدَتْ نواجِذُهُ تعجُّباً وتصدِيقاً لقَولِهِ، ثمَّ قالَ النبيُّ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ إلى قولِهِ: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]»(١).

وفي الترمذِيِّ وصحَّحهُ عنِ ابنِ عبَّاسٍ قالَ: مرَّ يهودِيٌّ بالنبيِّ ﷺ فقالَ لهُ: «يا يهُودِيُّ حدِّثنا» فقالَ: كيفَ تقُولُ يا أبا القاسِمِ! إذا وضَعَ اللهُ السَّماواتِ عَلى ذِهْ، والأَرَضينَ عَلَى ذِهْ، والجِبالَ عَلَى ذِهْ، والماءَ عَلى ذِهْ، وسائرَ الخلْقِ عَلَى ذِهْ، وأشارَ بخِنصَرِهِ أوَّلاً، ثمَّ تابَعَ حتَّى بلَغَ الإبهامَ، فأنزَلَ اللهُ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾(٢).

وروَى البُخاريُّ ومسلِمٌ حديثَ: «إنَّ قلُوبَ بني آدَمَ كلَّها بينَ إصبَعَينِ مِن أصابعِ الرحمنِ، كقلْبٍ واحِدٍ، يُصرِّفُها كيفَ يشَاءُ»، ثمَّ قالَ عليهِ السَّلامُ: «اللهُمَّ مُصرِّفَ القُلوبِ، صرِّفْ قلوبَنا إلى طاعتِكَ»(٣).

قالَ الخطَّابيُّ: وذِكرُ الأصابعِ لم يُوْجَدْ في شيءٍ منَ الكتابِ والسنَّةِ المقطُوعِ بصحَّتِها(٤).

واعترِضَ بأنَّ: ذلِكَ ثابتٌ في صحِيحِ السُّنَّةِ، لكِنَّ الواجِبَ في هذا أنْ تُمرَّ كما جاءَتْ، ولا يقالُ فيها: إنَّ معنَاها النِّعَمَ، ولا أنْ يقالَ: إصبَعٌ أو أصابعٌ كأصابعِنا، ولا يدٌ كأيدِينا، ولا قبضَةٌ كقَبضَتِنا(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٣) من حديث ابن مسعود.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٢٤٠)، وأحمد (٢٩٨٨). وفي إسناده عطاء بن السائب قد اختلط، ولم يتبين سماع أبي كدينة منه قبل الاختلاط أو بعده؟

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو، وهو من أفراد مسلم، لم يخرجه البخاري. انظر: «الجمع بين الصحيحين» (٣/ ٤٤٨).

(٤) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٣٥).

(٥) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٣٥).

وقالَ النوويُّ: هذِهِ مِن أحادِيثِ الشُّبهاتِ[(١)]؛ وفيها القَولانِ:

أحدُهما: الإيمانُ بها مِن غيرِ تعرُّضٍ لتأويلٍ، ولا لمعرِفةِ المعْنَى، بلْ نُؤْمِنُ بها[(٢)] وأنَّ ظاهِرَها غيرُ مرادٍ، لقولِهِ تَعَالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ثانيهما: يُتأَوَّلُ بحسْبِ ما يَليْقُ، فعَلَى هذا فالمرادُ المجازُ، كما يُقالُ: فلانٌ في قَبْضَتي، وفي كفِّي، لا يُرادُ أنهُ حالٌّ في كفِّهِ، بلِ المرادُ تحْتَ قُدْرَتي، ويُقالُ: فلانٌ في خِنْصَرِي وبينَ إصبَعِي، أُقلِّبهُ كيفَ شِئتُ، يعْني: أنهُ هيِّنٌ علَيَّ قَهْرُهُ، والتصرُّفُ فيهِ كيفَ شئتُ، فمَعْنى الحديثِ: أنَّهُ سبحانَهُ يتصرَّفُ في قلوبِ عبادِهِ وغيرِها كيفَ شاءَ، لا يَمْتَنِعُ عَليهِ مِنها شيءٌ، ولا يفُوتُهُ ما أرادَهُ، كما لا يمتَنِعُ عَلَى الإنسانِ ما كانَ بينَ إصبَعَيهِ، فخاطَبَ العرَبَ كما يفهَمُونَهُ، ومثَّلهُ بالمعانِي الحسيَّةَ تأكيداً لهُ في نُفوسِهِمْ.

فإنْ قيلَ: قدْرةُ اللهِ تَعَالى واحِدةٌ، والإصبَعانِ للتَّثنيةِ، قالَ: والجوابُ أنَّ هذا مجازٌ واستِعارةٌ واقعَةٌ موقِعَ التَّمثِيلِ بحسْبِ ما اعتادُوهُ غيرُ مقصُودٍ بهِ التَّثنيةُ والجمْعُ[(٣)].

وفي «النهايَةِ»: إطلاقُ الأصابعِ عَليهِ تَعَالى مجازٌ، كإطْلاقِ اليدِ واليمينِ، والعَينِ والسَّمعِ وهوَ جارٍ مَجْرَى التَّمثيلِ والكِنايةِ عَنْ سُرعةِ تَقلُّبِ القلوبِ، وأنَّ ذلِكَ أمرٌ معقُودٌ بمشِيئةِ اللهِ، وتَخْصِيصُ ذكرِ الأصابِعِ كنايةٌ عَنْ إجراءِ القُدرَةِ والبطْشِ، لأنَّ ذلِكَ باليدِ والأصابعِ[(٤)].

---

(١) كذا في الأصل و(ج)، والذي في «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٦/ ٢٠٤): «الصفات».

(٢) في «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ٢٠٤): «بل نؤمن بأنها حق».

(٣) انتهى كلام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ٢٠٤).

(٤) انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٩)، وفيه: «وتخصيص ذكر الأصابع كناية عن أجزاء القدرة والبطش، لأن ذلك باليد، والأصابع أجزاؤها».

وقالَ القُرطبيُّ وغيرُهُ: والإصبعُ قدْ تكُونُ بمَعْنى القُدرةِ عَلَى الشيءِ، وسُهولَةِ تَقليبِهِ كما يقُولُ منِ استَسْهَلَ شَيئاً واستخفَّهُ مخاطِباً لمَنِ استثقَلَهُ: أنا أحمِلُهُ عَلى إصبَعِي، وأرفعَهُ بإصبَعِي، وأمسِكُهُ بخنْصَري، فهذا مما يرادُ بِهِ الاستِظهارُ في القُدرَةِ عَلَى الشيءِ، فلمَّا كانَتِ السَّماواتُ والأرْضُ أعظَمَ الموجُوداتِ، وكانَ إمساكُها إلى اللهِ كالشَّيءِ الحقِيرِ الذِي نجعلُهُ بينَ أصابِعنا، ونهزُّهُ بأيدِينا، ونتصرَّفُ فيهِ كيفَ شِئنا، دلَّ ذلِكَ عَلَى قوَّتهِ القاهِرةِ وعظمَتِهِ الباهِرَةِ، لا إلَهَ إلا هوَ سُبحانَهُ[1].

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ: هذا الحدِيثُ مِن جملَةِ ما يتنَزَّهُ السَّلَفُ عَنْ تأويلِهِ كأحادِيثِ السَّمعِ والبصَرِ واليدِ، فإنَّ ذلِكَ يُحمَلُ عَلَى ظاهِرهِ، ويجرى بلفْظِهِ الذِي جاءَ بِهِ مِن غيرِ أنْ يُشبَّهَ بمشبَّهاتِ[2] الجنْسِ، أو يحمَلَ عَلَى مَعْنى المجازِ والاتِّساعِ، بلْ يعتقدُ أنها صفاتُ اللهِ تَعالى لا كيفيَّةَ لها، وإنَّما تنزَّهوا عَنْ تأويلِ هذا القسْمِ لأنهُ لا يلتَئِمُ معهُ، ولا يحمَلُ ذلِكَ عَلَى وجهٍ يرتَضيهِ العقْلُ إلا ويمنَعُ منهُ الكِتابُ والسنَّةُ مِن وجهٍ آخرَ، قالَ: ومثلُ هذا ليسَ في الحقِيقَةِ مِن أقسَامِ الصِّفاتِ، ولكِنْ ألفاظٌ مشاكِلَةٌ لها في وَضْعِ الاسمِ[3].

وقالَ الطيبيُّ: اعلَمْ أنَّ للنَّاسِ فيما جاءَ مِن صِفاتِ اللهِ فيما يُشْبهُ صِفاتِ المخلُوقينَ تفصِيلاً، وذلِكَ أنَّ المتشَابهَ قِسمانِ: قسْمٌ يَقْبَلُ التَّأويلَ، وقسمٌ لا يقبَلُهُ، بلْ عِلمُهُ مختَصٌّ باللهِ تَعالى، ويقِفُونَ عندَ قولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾

---

(١) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٣٥ـ٣٧).

(٢) كذا في الأصل و(ج)، والذي في «الميسر في شرح مصابيح السنة» للتوربشتي (١/ ٥٤): «بمسميات».

(٣) انظر: «الميسر في شرح مصابيح السنة» (١/ ٥٤)، ونقله عنه الطيبي في «شرح المشكاة» (٢/ ٥٤٣)، والملا علي في «مرقاة المفاتيح» (١/ ١٦١).

[آل عمران: ٧] كالنَّفسِ في قَولِهِ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] والمجيءِ في قولِهِ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ﴾ [الفجر: ٢٢] وتأويلُ فواتِحِ السُّورِ مثل: ﴿الٓمٓ﴾ و﴿حمٓ﴾ مِن هذا القَبيلِ.

وذكَرَ الشَّيخُ السَّهرَوردِيُّ في «كتابِ العقائدِ»: أخبرَ اللهُ تَعَالى أنهُ استَوى عَلَى العرْشِ، وأخبرَ رسُولُهُ بالنُّزولِ، وغير ذلِكَ ممَّا جاءَ في اليدِ والقدَمِ والتعجُّبِ، فكلُّ ما ورَدَ مِن هذا القَبيلِ دلائلُ التَّوحيدِ، فلا يُتصرَّفُ فيهِ بتشْبيهٍ ولا تعطِيلٍ، فلولا إخبارُ اللهِ تَعَالى وإخبارُ رسُولِهِ ما تجاسَرَ عقلٌ أنْ يحومَ حولَ ذلِكَ الحمَى، وتلاشَى دُونَهُ عقلُ العُقلاءِ، ولبُّ الألبَّاءِ[١].

قالَ الطيبيُّ: هذا المذهَبُ هوَ المعتمَدُ عَليهِ، وبهِ يقُولُ السَّلَفُ الصَّالحُ، ومَن ذهَبَ إلى التَّأويلِ شَرطَ فيهِ أنْ يكُونَ مما يُؤدِّي إلى تَعْظِيمِ اللهِ تَعَالى وجلالِهِ وتَنْزيهِهِ وكِبْريائهِ، وما لا تَعْظِيمَ فيهِ فلا يجوزُ الخَوْضُ فيهِ، فكَيفَ بما يُؤدِّي إلى التَّجْسِيمِ والتَّشبيهِ، انتَهى[٢].

وهوَ كلامٌ في غايةِ التَّحقِيقِ، إلا أنَّ ترْكَ التَّأويلِ مُطْلقاً، وتفويضَ العلمِ إلى اللهِ أَسْلَمُ.

***

وأما الساعِدُ والذِّراعُ:

قالَ القُرطبيُّ[٣]: أسنَدَ البيهَقِيُّ وغيرُهُ حديثَ: «وساعِدُ اللهِ أشدُّ مِن ساعِدِكَ، وموسَى اللهِ أَحَدُّ مِن مُوْسَاكَ»[٤].

---

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطيبي (٢/ ٥٤٣ـ٥٤٤).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٤٢).

(٤) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٤٢)، وأحمد (١٥٨٨٨)، وابن حبان (٥٦١٥) =

وذكَرَ البَيهقِيُّ أيضاً: أنَّ عُروةَ بنَ الزُّبيرِ سأَلَ عبدَ اللهِ بنَ عمرِو بنِ العاصِ: أيُّ الخلقِ أعظَمُ؟ قالَ: الملائكَةُ، قالَ: مِن ماذا خُلِقتْ؟ قالَ: خُلقَتْ مِن نورِ الذِّراعَينِ والصَّدرِ[1].

قالَ: هوَ حديثٌ مَوقوفٌ عَلَى عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، وراوِيهِ رجُلٌ غَيرُ مسمَّىً، فهوَ مُنقَطِعٌ.

وقالَ ابنُ فُوْرَكٍ: رَوَى سُفيانُ بنُ عُيينَةَ عَنْ هشَامِ بنِ عُروَةَ عَنْ أبيهِ عَنْ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو قالَ: خلَقَ اللهُ تَعَالى الملائكَةَ مِن شَعرِ ذراعَيهِ وصَدرِهِ، أو مِن نُورِهما[2].

قالَ ابنُ فورَكٍ: وعبدُ اللهِ لَمْ يرفعْهُ إلى النبيِّ ﷺ، قيلَ: إنَّ عبدَ اللهِ بنَ عمرٍو أصابَ وَسْقَينِ منَ الكُتبِ يومَ اليرمُوكِ، فكانُوا يقُولونَ لهُ إذا حدَّثَهمْ: حدِّثنا بما سمِعتَ مِن رسُولِ اللهِ ﷺ، ولا تحدِّثْنا عَنْ وَسْقَيكَ يومَ اليرمُوكِ، انتَهى[3].

قلتُ: عبدُ اللهِ بنُ عمرٍو أجلُّ مِن أنْ يُحْكَى عنهُ مِثلُ هذا، فإنْ وقَعَ فيهِ كَذِبٌ فهوَ ممَّنْ قَبْلَهُ، وإنْ صحَّ عنهُ مثلُ هذا الحديثِ فلَهُ حكْمُ المرفوعِ، والتَّأويلُ محتمِلٌ.

فقَدْ رواهُ أسامَةُ ولمْ يقلْ فيهِ: «ذراعَيهِ وصَدرِهِ»، بلْ قالَ: «مِن نورِ الذِّراعَينِ والصَّدرِ» مُطلقاً غَيرَ مُضافٍ، وإذا كانَ كذلِكَ لمْ يُنكَرْ أنْ يكُونَ ذلِكَ صَدراً وذراعَينِ لبعْضِ خَلْقِهِ، أو أنَّهما مِن أسماءِ بعضِ مخلُوقاتِهِ، فقدْ وُجِدَ في النُّجومِ ما يُسمَّى

= والحاكم (٧٣٦٤) من حديث مالك بن نضلة، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(١) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٤٤)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١٠٨٤)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (٣٣).

(٢) هو في «مشكل الحديث» لابن فورك (ص١٤٣).

(٣) انظر: «مشكل الحديث» (ص ١٤٣).

ذراعَينِ، وحِينئذٍ فلَيسَ بمُستنكَرٍ أنْ يكُونَ هذا الاسم اسماً لبعْضِ مخلُوقاتِهِ تَعَالى خلَقَ منهُ الملائكَةَ(١).

وأمَّا السَّاعدُ: فإنهُ يُطْلَقُ بمَعْنى: القوَّةِ والتَّدبيرِ؛ كقولهِمْ: جمَعْتُ هَذا المالَ بساعِدِي، يعني: برَأْيِهِ وتدبيرِهِ، وهوَ المرادُ في الحدِيثِ، والمعنَى: أمرُ اللهِ أَنْفَذُ مِن أمرِكَ، وقُدرتُهُ أنفَذُ مِن قُدرتِكَ، وإنَّما عبَّرَ عنهُ بالساعِدِ للتَّمثِيلِ؛ لأنهُ محلُّ القُوَّةِ، يُوضِّحُ ذلِكَ قولُهُ: «ومُوسَاهُ أحدُّ مِن موسَاكَ»، يعنِي: أنَّ قَطْعَهُ في مقدُوراتِهِ أسرَعُ مِن قَطْعِكَ، فعبَّرَ عَنِ القَطْعِ بالموسَى لسُرعَةِ قطعِهِ(٢).

* * *

وأما الكَفُّ والأنامِلُ والصُّورةُ:

فقَدْ روَى التِّرمِذيُّ عَنْ معاذِ بنِ جَبَل قالَ: احتَبسَ عنَّا رسُولُ اللهِ ﷺ ذاتَ غَداةٍ عَنْ صَلاةِ الصبحِ، حتَّى كِدنا نَتراءَى عَيْنَ الشَّمسِ، فخرَجَ سَرِيعاً، فُثوِّبَ بالصَّلاةِ؛ فصلَّى رسُولُ اللهِ، فلمَّا سلَّمَ دعَا بصوتِهِ فقَالَ لنا: «عَلَى مَصافِّكُمْ كَما أنتُمْ»، ثمَّ أقبَلَ عَلينا فقالَ: «أَمَا إنِّي سأُحدِّثكُمْ ما حَبَسَني عنكُمُ الغَداةَ، إنِّي قُمْتُ منَ اللَّيلِ فتوضَّأتُ وصلَّيتُ ما قُدِّرَ لي، فنَعَسْتُ في صَلاتي حتَّى اسْتَثْقَلْتُ، فإذا أنا بربِّي تبارَكَ وتَعَالى في أحسَنِ صُورةٍ، فقالَ: يا محمَّدُ! قلتُ: لبَّيكَ ربي! قالَ: فِيْمَ يختَصِمُ الملأُ الأعلَى؟ قلتُ: لا أَدْرِي، قالها ثلاثاً، قالَ: فرأيتُهُ وضَعَ كفَّهُ بينَ كتِفَيَّ، فوجدْتُ بردَ أنامِلِهِ بينَ ثَدْيَيَّ، فتجلَّى لي كلُّ شيءٍ وعَرفْتُ، فقالَ: يا محمَّدُ! قلتُ: لبَّيكَ ربي! قالَ: فيمَ يختَصِمُ الملأُ الأعلَى؟ قلتُ: في الكفَّاراتِ، قالَ: ما هُنَّ؟ قلتُ: مَشْيُ

---

(١) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص ١٤٤).

(٢) قاله البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٧٦).

الأقدَامِ إلى الحسنَاتِ[١]، والجلُوسُ في المساجِدِ بعدَ الصَّلواتِ، وإسباغُ الوضُوءِ عَلَى المُكْرَهاتِ»[٢] الحدِيثَ.

قالَ الترمذِيُّ: حدِيثٌ حسَنٌ صحِيحٌ، وقالَ: سألْتُ محمَّدَ بنَ إسماعِيلَ عَنْ هذا الحدِيثِ فقَالَ: هذا حدِيثٌ حسَنٌ صحِيحٌ.

قالَ ابنُ فورَكٍ: قولُهُ: «وضَعَ كفَّهُ بينَ كتِفيَّ» ورويَ: «بينَ كَنَفي» بالنُّونِ.

فأمَّا «الكفُّ» فقيلَ: هوَ بمعْنَى القُدرَةِ، كقَولِهِ:

هَـــوِّنْ عَلَيْـــكَ فَـــإنَّ الأُمُوْرَ بِكَـــفِّ الإلَـــهِ مَقَادِيرُهَـــا

يرِيدُ: في قُدرَتِهِ تَقدِيرُها وتَدبِيرُها.

وقيلَ: المرادُ بالكَفِّ: النِّعمةُ والمنَّةُ والرَّحمةُ.

وأمَّا قولُهُ: «بينَ كتِفيَّ» فالمرادُ بِهِ ما وَصَلَ إلى قلبِهِ مِن لُطفِهِ وبرِّهِ وفوائِدِهِ، لأنَّ القلبَ بينَ الكتِفينِ، وهوَ محلُّ الأنوارِ والعلُومِ والمعارِفِ.

وروايةُ: «بينَ كنفِي» يُرادُ بِهِ كقولِ القائلِ: أنا في كنَفِ فلانٍ وفنائِهِ، أرادَ بذلِكَ: أنهُ في ظلِّ نِعمتِهِ ورحمتِهِ، فكأنَّهُ قالَ: أفادَني الربُّ مِن رحمَتِهِ وإنعامِهِ بملكِهِ وقُدرتِهِ حتَّى علمْتُ ما أعلمُهُ.

---

(١) كذا في الأصل و(ج)، وفي «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٣٩)، والذي في «سنن الترمذي» (٣٢٣٥): «الجماعات».

(٢) في «سنن الترمذي» (٣٢٣٥): «المكروهات».

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٢٠): أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة، قال الدارقطني: كل أسانيده مضطربة، ليس فيها صحيح. اهـ. وأشار إلى ضعفه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٧٢).

وقولُهُ: «فوجدْتُ بردَ أناملِهِ» يحتمِلُ أنْ يكُونَ المعنَى: بَرْدَ نِعَمِهِ، فإنَّ تأويلَ الأنامِلِ عَلَى معنَى الإصبَعِ عَلَى ما تقدَّمَ، فيكُونُ المعْنَى: حتَّى وجدْتُ آثارَ إحسانِهِ ونعمَتِهِ ورحمتِهِ في صَدرِي، فتجلَّى لي عندَ ذلِكَ علمُ ما بينَ السَّماءِ والأرْضِ برحمَةِ اللهِ وفضْلِ نعمتِهِ[١].

وقالَ القُرطبيُّ: وقولُهُ: «فإذا أنا بربِّي تبارَكَ وتَعَالى في أحسَنِ صُورةٍ» أو «رأيتُ ربِّي في أحسَنِ صُورةٍ» هذا راجِعٌ إلى النبيِّ ﷺ، أي: رأيتُهُ وأنا في أحسَنِ صُورةٍ، كقَولِ القائلِ: رأيتُ الأميرَ في أحسَنِ صُورةٍ، ومُرادُهُ: وأنا في أحسَنِ زِيي، وحِينئذٍ: فالمرادُ أنَّ اللهَ تَعَالى زيَّنَ خِلقتَهُ عَليهِ السَّلامُ، وكمَّلَ صُورتَهُ عِندَ رُؤيتِهِ لربِّهِ زيادَةَ إكرامٍ وتعظِيمٍ[٢].

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ ما مُلَخصُه:

يجوزُ أنْ يكُونَ قولُهُ: «في أحسَنِ صُورةٍ» راجِعاً إلى محمدٍ، أي: رأيتُهُ وأنا في أحسَنِ صُورةٍ، بمَعْنى: أنَّ اللهَ حسَّنَ صُورتَهُ ونقلَهُ إلى هَيئةٍ يُمْكِنُهُ مَعَها رُؤيتُهُ إذ كانَ البشَرُ لا يمكِنُهمْ رُؤيتُهُ تَعَالى عَلَى صُورتِهِمُ التي عَلَيها حتَّى يُنقَلُوا إلى صُورٍ أُخَرَ غيرِ صُورِهِمْ، كما أنَّ أهلَ الجنَّةِ ينقلُهمُ اللهُ عَنْ صِفاتِهِمْ إلى صفاتٍ أُخرَ أَعلَى وأشرَفَ، فعجَّلَ اللهُ لنبيِّهِ هذِهِ الكرامَةَ في الدُّنيا.

ويجُوزُ أنْ يكُونَ راجِعَاً إلى اللهِ، بمَعْنى أنهُ رأى ربَّهُ عَلَى أحسَنِ ما وعدَهُ بهِ مِن إنعَامِهِ وإحسَانِهِ وإكرامِهِ، كمَا تقُولُ للرَّجلِ: كيفَ كانَتْ صُورةُ أمرِكَ عِندَ لقاءِ الملِكِ؟ فيقُولُ: خيرُ صُورةٍ، أعطانِي وأنعَمَ عليَّ، وأدْناني مِن محلِّ كرامتِهِ.

---

(١) انتهى قول ابن فورك، وهو في «مشكل الحديث» (٧٩ـ٨٢).

(٢) انظر: «الأسنى» (٢/ ١٠٠).

فهذَانِ تأويلانِ صحِيحانِ جارِيانِ عَلَى أساليبِ كلامِ العرَبِ.

قالَ: وقدْ جاءَ في بعضِ الحدِيثِ: أنهُ كانَتْ رُؤيةً في المنامِ، فإذا كانَ الأمرُ كذلِكَ كانَ التأويلُ واضِحاً؛ لأنهُ لا يُنكرُ رُؤيةُ اللهِ تَعالى في المنامِ كذلِكَ، انتَهى[1].

وروَى أحمدُ والبُخَاريُّ ومسلمٌ: أنهُ عَليهِ السَّلامُ قالَ: «خلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورتِهِ وطولُهُ ستُّونَ ذِراعاً» الحديثَ، وفيهِ: «وكلُّ مَن يدخُلُ الجنَّةَ عَلَى صُورةِ آدَمَ، طولُهُ ستُّونَ ذِراعاً، فلَمْ يزَلِ الخلقُ ينقُصُ بعدَهُ حتَّى الآن»[2].

وفي لفظٍ آخرَ: «إذا قاتَلَ أحدُكمْ أخاهُ، فليجتَنِبِ الوجهَ، فإنَّ اللهَ خلَقَ آدَمَ عَلَى صُورتِهِ»[3].

قالَ النوويُّ: هذا مِن أحادِيثِ الصِّفاتِ، ومذهَبُ السلَفِ أنَّهُ لا يُتكلَّمُ في مَعنَاها، بلْ يقولُونَ: يجِبُ عَلَينا أنْ نُؤمِن بها، ونعتَقِدَ لها معنىً يليْقُ بجلالِ اللهِ تَعالى مِنِ اعتقَادِنا أنهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. وهذا القولُ اختارَهُ جماعةٌ مِن محقِّقي المتكلِّمينَ، قالَ: وهوَ أسلَمُ.

والثَّاني: أنها تؤوَّلُ عَلى ما يَلِيقُ عَلى حسَبِ مَواقعِها.

قالَ المَازرِيُّ: وقدْ غلِطَ ابنُ قُتيبَةَ في هذا الحديثِ، فأجرَاهُ عَلَى ظاهرِهِ، وقالَ: اللهُ صُورةٌ لا كالصُّورِ، قالَ: وهذا كقَولِ المجسِّمةِ جسْمٌ لا كالأجسَامَ، لما رأوا أهلَ السنَّةِ يقولُونَ: اللهُ تَعالى شيءٌ لا كالأشْياءِ، والفَرقُ أنَّ لفظَةَ

(١) انظر: «الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب» لابن السيد البطليوسي (ص ١٨٤ ـ ١٨٦).

(٢) أخرجه أحمد (٨١٧١)، والبخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦١٢)، وأحمد (٧٣٢٣) من حديث أبي هريرة.

«شيءٌ» لا تُفيدُ الحُدُوثَ، ولا تتضمَّنُ ما يقتضِيهِ، وأمَّا جسمٌ وصُورةٌ فيتضَمنَّانِ التَّأليفَ والتَّركيبَ، وذلكَ دليلُ الحدُوثِ(١).

وقالَ أهلُ التَّأويلِ ما قالَهُ الخطَّابيُّ: إنَّ الضَّميرَ في «صُورتِهِ» يعُودُ عَلَى آدَمَ، بمَعْنى: أنَّ اللهَ تَعَالى خلقَهُ ابتِداءً عَلَى صُورتِهِ التي أوجدَهُ عَلَيها، ولمْ يُرَدِّدْهُ في أطوارِ الخِلقَةِ كبَنيْهِ: نُطفةً ثمَّ علقَةً ثمَّ مُضغَةً ثمَّ أجنَّةً ثمَّ أطفالاً(٢).

وفي الحديثِ الآخرِ: الضمِيرُ يعودُ عَلَى المضرُوبِ(٣).

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ ما ملخَّصهُ: يجوزُ عَودُ الضَّميرِ عَلى آدمَ، وعلى اللهِ، فإنْ عادَ عَلَى آدمَ فالغرَضُ منهُ الردُّ عَلَى الدهريَّةِ واليهُودِ، وهوَ مِن جوامِعِ الكلِمِ.

فإنَّ الدهرِيَّةَ قالَتْ: إنَّ العالمَ لا أوَّلَ لهُ، فلا حَيوانَ إلا مِن حَيوانٍ آخرَ قبلَهُ، ولا زرعَ إلا مِن بذرٍ قبلَهُ، فأعلَمَنا عَليهِ السَّلامُ أنَّ اللهَ خَلقَ آدمَ عَلَى صُورتِهِ التي شُوهدَ عَلَيها ابتِدَاءً.

وقالُوا أيضاً: إنَّ للطَّبيعَةِ والنفسِ الكليَّةِ فِعلاً في المحدَثاتِ المتكوَّنةِ غيرَ فعلِ اللهِ، فأعلَمَنا: أنهُ أوجدَهُ كذلِكَ دونَ مُشاركةٍ مِن طبيعَةٍ أو نفسٍ.

واليهُودُ قالتْ: إنَّ آدمَ في الذنبِ كانَ عَلَى خلافِ صُورتِهِ في الجنَّةِ، فلمَّا خرَجَ مِنها نَقَّصَ قامتَهُ، وغَيَّرَ خِلقَتَهُ، فأعلَمَنا بكذِبهِمْ، وأنهُ خلِقَ في أوَّلِ أمرِهِ عَلَى صورَتهِ التي كانَ عَلَيها عندَ هُبوطِهِ.

وإنْ عادَ الضَّميرُ عَلَى «اللهِ» فإضَافةُ صُورةِ آدمَ إليهِ عَلَى وجهِ التَّشْريفِ

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» (١٦/ ١٦٦).

(٢) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ٢٢٢٨).

(٣) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ٦٣).

والتَّخصِيصِ، لا عَلَى ما يَسْبِقُ للوهْمِ مِن مَعاني الإضافَةِ، كقَولِهِمْ: الكعبَةُ بيتُ اللهِ، وإنَّما خصَّصهُ بالإضَافةِ إلى اللهِ دُونَ غيرِهِ، لأنَّ اللهَ خلقَهُ دفعةً واحدةً مِن غيرِ ذَكَرٍ وأُنثَى، ولا ضمَّتهُ الأرحَامُ، وخلقَهُ بيدِهِ، وأسجَدَ لهُ ملائكَتَهُ، وهوَ أبو البشَرِ، فنبَّهنا عَليهِ السَّلامُ بإضافَةِ صُورتِهِ إلى اللهِ عَلَى ذلِكَ، وهوَ نظِيرُ قولِهِ تَعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩] وقولِهِ: ﴿وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] وقولِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥] فكمَا لا تدلُّ هذِهِ الإضافَةُ عَلَى أنَّ لهُ نفسَاً ورُوحَاً ويَدَينِ، فكذلِكَ إضافَةُ الصُّورةِ إلَيهِ تَعالى لا تدُلُّ عَلَى أنَّ لهُ صُورةً.

قالَ: وأيضاً فالعرَبُ تستعمِلُ الصُّورةَ عَلَى وجهَينِ:

أحدُهما: الصُّورة التي هيَ شكْلٌ مخطَّطٌ محدُودٌ بالجِهاتِ.

والثَّاني: بمَعْنى صفَةِ الشَّيءِ، كقَولِهِمْ: ما صُورةُ أمرِكَ؟ فكَيفَ كانَتْ صُورةُ نفسِكَ؟ وهذا هوَ المرادُ هُنا، فإنَّ اللهَ جعلَهُ خَليفَةً في أرضِهِ، يعلمُ ويأمُرُ وينهَى، ويَسُوْسُ ويُدَبِّرُ، وسخَّرَ لهُ ما في السَّماواتِ، وما في الأرضِ. انتهى[1].

واعترَضَ بعضُهمْ هذِهِ الأجوِبَةَ وقالَ: الواجِبُ أنْ تُمَرَّ الأحادِيثُ كما جاءَتْ بلا تأويلٍ، ولا تَكْيِيفٍ، فإنَّ الضَّميرَ إذا كانَ عائداً عَلَى آدمَ لا فائدَةَ فيهِ، إذ ليسَ يَشُكُّ أحدٌ أنَّ اللهَ خالِقُ الإنسانَ عَلَى صُورتِهِ، والسباعَ والأنعَامَ عَلَى صُوَرِها، فأيُّ فائدةٍ في الحَملِ عَلَى ذلِكَ، ولا جائزَ أنْ يقالَ: عائدٌ عَلَى المَضْروبِ؛ إذ لا فائدَةَ فيهِ، لأنَّ الخلْقَ عالمُونَ بأنَّ آدمَ خُلِقَ عَلى خَلقِ ولدِهِ، ووجهُهُ عَلى وجوهِهِمْ[2].

قلتُ: وفي هذا الاعتراضِ نظرٌ، فإنهُ لا يَرِدُ بعدَ إبرازِ ما تقدَّمَ منَ النِّكاتِ والحِكمِ،

---

(١) انظر: «الإنصاف» لابن السيد البطليوسي (ص ١٨٠ ـ ١٨٤) نقلًا عن ابن فورك.

(٢) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٩٥).

نعَمْ مما يُقوِّي الاعتراضَ قولُهُ عَليهِ السَّلامُ في حديثٍ آخرَ: «لا تُقبِّحُوا الوجهَ، فإنَّ ابنَ آدمَ خُلِقَ علَى صُورةِ الرحمنِ»[(١)].

وقولُ المازريِّ في هذا الحديثِ: إنهُ ليسَ بثابتٍ عندَ أهلِ الحديثِ، فيهِ ما فيهِ[(٢)].

فقَدْ رواهُ ابنُ أبي شَيبةَ، عَن جريرٍ، عَنِ الأعمَشِ، عَنْ حَبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، عَنْ عطاءِ بنِ أبي رباحٍ، عنِ ابنِ عمرَ، عنِ النبيِّ ﷺ[(٣)].

وهذا غَايةُ ما قالَ البيهَقِيُّ: يحتمِلُ أنَّ لفظَ هذا الحديثِ كما في الحديثِ الآخرِ[(٤)]، فأدَّاهُ بعضُ الرُّواةُ علَى ما وقَعَ في قلبِهِ مِن معناهُ، واللهُ أعلَمُ.

ثمَّ رأيتُ الحافِظَ ابنَ حجرٍ[(٥)] قالَ: وقدْ أنكرَ المازريُّ ومَن تبِعهُ صحَّةَ هذِهِ الروايةِ، وقدْ أخرجَها ابنُ أبي عاصِمٍ في «السنَّةِ»[(٦)] والطبرانيُّ[(٧)] مِن حديثِ ابنِ عمَرَ بإسنادٍ رجَالُهُ ثقاتٌ، وأخرجَها ابنُ أبي عاصمٍ أيضاً مِن طريقِ أبي هُريرَةَ بلفظٍ يَرُدُّ

---

(١) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٧٢٢) من حديث أبي هريرة.
أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٥١٧) و(٥١٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص٨٥)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧١٦)، والدارقطني في «الصفات» (٤٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٤٠) من حديث ابن عمر. وأعلَّه ابن خزيمة بعنعنة الأعمش وحبيب بن أبي ثابت فكلاهما مدلس، وبمخالفة الأعمش للثوري، حيث رواه مرسلاً.

(٢) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» (٢/ ٦٤).

(٣) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٤٠) بهذا الإسناد.

(٤) في «الأسماء والصفات» (٢/ ٦٤): «كما روينا في حديث أبي هريرة».

(٥) انظر: «فتح الباري» (٥/ ١٨٣).

(٦) «السنة» لابن أبي عاصم (٥١٧). وفي إسناد الأعمش وقد عنعن.

(٧) «المعجم الكبير» للطبراني (١٣٥٨٠). وإسناده كسابقه ضعيف.

التَّأويلَ الأَوَّلَ، قالَ: «مَن قاتَلَ فليجتَنِبِ الوجهَ، فإنَّ صُورةَ وجهِ الإنسَانِ عَلَى صورةِ وجهِ الرحمنِ».

قالَ: فتعيَّنَ إجراءُ ذلِكَ عَلَى ما تقرَّرَ بينَ أهلِ السنَّةِ من إمرارِهِ كما جاءَ مِن غيرِ اعتِقادِ تَشبيهٍ[١].

قالَ: وزعَمَ بعضُهمْ أنَّ الضَّميرَ يعودُ عَلى «آدمَ»، أي: عَلَى صفَتِهِ، أي: خَلقه مَوصُوفاً بالعلمِ الذِي فُضِّلَ بِهِ عَلَى الحيوانِ، قالَ: وهذا محتَمِلٌ[٢].

وقيلَ: الضَّميرُ للهِ، وتمسَّكَ قائلُهُ بما في بعضِ طرقِهِ: «عَلى صُورةِ الرحمنِ»، فالمرادُ بالصُّورةِ الصِّفَةُ أي: إنَّ اللهَ خلقَهُ عَلى صفَتِهِ مِنَ العلْمِ والحياةِ، والسمْعِ والبصرِ، وغيرِ ذلِكَ، وإنْ كانَتْ صِفاتُ اللهِ لا يُشبِهُها شيءٌ، انتَهى[٣].

قلتُ: لكنَّ التَّعليلَ باتِّقاءِ الوجْهِ يَرُدُّ جمِيعَ التَّأويلِ، ولمْ يبقَ إلا التَّعويلُ عَلَى مذهَبِ مَن سلَفَ مِن أئمَّةِ السلَفِ.

وروَى ابنُ عبَّاسٍ: إنَّ مُوسَى عليهِ السَّلامَ ضرَبَ الحجَرَ لبني إسْرائيلَ فتفجَّرَ، فقالَ: اشرَبُوا يا حَميرُ! فأوحَى اللهُ إليهِ: عمَدتَ إلى خَلْقٍ مِن خلقِي عَلَى صُورَتي فشبَّهتَهُمْ بالحَميرِ، فما برِحَ حتى عُوقِبَ[٤].

---

(١) وتمام كلامه: «أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله».

(٢) انظر: «فتح الباري» (٥/ ١٨٣).

(٣) «فتح الباري» (٥/ ١٨٣).

(٤) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٩١) من حديث ابن عباس، وفي إسناده رجل مبهم.
وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٦١٠١) عن جرير، عن ليث، عن مجاهد، قال: استسقى موسى... وفي إسناده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

قالَ القُرطبيُّ[1]: ذكرَهَ القُتَيبيُّ في «مختلِفِ الحدِيثِ»، وقالَ القُتَيبيُّ: والذِي عِندِي واللهُ أعلَمُ: أنَّ الصُّورةَ ليسَتْ بأعجَبَ مِنَ اليدَينِ واليمِينِ والعَينِ، وإنَّما وقعَتِ الأُلفةُ لتلْكَ لمجيئِها في القُرآنِ، ووقعَتِ الوَحْشَةُ مِن هذِهِ، لأنَّها لمْ تأتِ في القُرآنِ، ونحنُ نُؤمِنُ بالجمِيعِ، ولا نقُولُ في شيءٍ منهُ بكَيفيَّةٍ ولا حدٍّ. انتَهى[2].

وفي البخارِيِّ ومسلِمٍ حديثُ: هلْ نرَى ربَّنا يومَ القِيامةِ؟ وفيهِ: «فيأتيهِمُ اللهُ في صُورةٍ غيرِ صُورتِهِ التي يعرِفُونَ، فيقولُ: أنا ربُّكُمْ، فيقُولونَ: نعوذُ باللهِ مِنكَ، هذا مَكانُنا حتَّى يأتِيَنا ربُّنا، فإذا أتانا عَرفْناهُ، فيأتِيهِمُ اللهُ في الصُّورةِ ـ وفي لفظٍ آخرَ: في صُورتِهِ ـ التي يعرِفُونَ، فيقُولُ: أنا ربُّكمْ، فيقُولونَ: أنتَ ربُّنا فيتَّبِعونَهُ»، الحدِيثَ[3].

وقالَ بعضُ أهلِ التَّأويلِ: إنَّ «في» بمَعْنى الباءِ، كما في قَولِهِ تَعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] أي: بظُلَلٍ، فيكُونُ معنَى الإتْيانِ هُنا أنهُ يُحْضِرُ لهُمْ تلْكَ الصُّورةَ، ويذكُرُ أنهُ ملَكٌ عظِيمٌ يقولُ لهُمْ بأمرِ اللهِ: أنا ربكُمْ.

وأما الصُّورةُ الثانِيَةُ: فهيَ صِفتُهُ تعالى، لا يُشارِكُهُ فيها شيءٌ، وهوَ الوصْفُ الذِي كانُوا عرفُوهُ في الدُّنيا بقولِهِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى: ١١] ولذلِكَ قالُوا: «إذا جاءَنا ربُّنا عرفْناهُ»[4].

---

(١) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٩٥).

(٢) انظر: «تأويل مختلف الحديث» (٣٢٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢) من حديث أبي هريرة.

(٤) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٩٩).

قالَ القُرطبيُّ: ولا يُستبعَدُ إطلاقُ الصُّورةِ بمعْنَى الصفَةِ، فمِنَ المتداوَلِ أنْ يقالَ: صُورةُ هذا الأمرِ كذا؛ أي: صفتُهُ، وقيلَ: الكَلامُ خرَجَ مخرَجَ المشاكلَةِ للفْظِ الصُّورةِ، واللهُ أعلَمُ(١).

ومذهَبُ السَّلَفِ أسلَمُ.

***

ومنَ المتشابِهِ: السَّاقُ، في قَولِهِ تَعَالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ﴾ [القلم: ٤٢].

وقولِهِ عليهِ السلامُ في حَديثِ البُخاريِّ ومسلِمٍ: قالُوا: يا رسُولَ اللهِ! هلْ نَرَى ربَّنا يومَ القِيامَةِ؟ وفيهِ: «فيقُولُ: هلْ بينكُمْ وبينَهُ آيَةٌ تَعْرفِونَهُ بها؟ فيقُولُ: نعَمْ، فَيَكْشِفُ عَن ساقٍ فلا يبقَى مَن كانَ يسجُدُ للهِ مِن تِلقاءِ نفسِهِ إلا أَذِنَ اللهُ لهُ بالسُّجودِ، ولا يبقَى مَن كانَ اتِّقاءً ورياءً إلا جعَلَ اللهُ ظهرَهُ طبقَةً واحدَةً، كلَّما أرادَ أنْ يسجُدَ خرَّ عَلَى قفاهُ» الحديثَ(٢).

وفي بعضِ طُرقِ البُخاريِّ: «يكشِفُ ربُّنا عَنْ ساقِهِ»(٣).

قالَ الخطَّابيُّ: هذا الحديثُ مما تهيَّبَ القولَ فيهِ شُيوخُنا، فأجرَوهُ عَلَى ظاهِرِ لفظِهِ، ولم يكشِفُوا عَنْ باطنِ مَعناهُ عَلَى نحوِ مَذهبِهِمْ في التَّوقيفِ(٤) عِندَ تفسِيرِ كلِّ ما لا يحيطُ العلْمُ بكُنهِهِ مِن هذا البابِ(٥).

---

(١) «الأسنى» للقرطبي (ص٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٣) أخرجه البخاري (٤٩١٩) من حديث أبي سعيد أيضاً.

(٤) في «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٣٠): «التوقف».

(٥) انظر المصدر السابق.

وقالَ أهلُ التَّأويلِ: هذا يُؤولُ عَلى معنَى شدَّةِ الأمرِ وهولِهِ.

قالَ الجوهرِيُّ وغيرُهُ في قولِهِ تَعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢] أي: عَنْ شدَّةٍ، كما يُقالُ: قامَتِ الحرْبُ عَلى ساقٍ[١].

وروَى الحاكِمُ في «المستدرَكِ» مِن طريقِ عِكرمةَ عنِ ابنِ عباسٍ: أنهُ سُئلَ عَنْ قولِهِ تَعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ فقالَ: إذا خَفِيَ عليكُمْ شيءٌ منَ القُرآنِ فابتَغُوهُ منَ الشِّعرِ، فإنهُ ديوانُ العرَبِ، أما سمِعتُمْ قولَ الشَّاعرِ:

قَدْ سَنَّ لي قَوْمُكَ ضَرْبَ الأعْناقِ
وقامَتِ الحَرْبُ بِنا عَلَى ساقِ

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: هذا يومُ كَرْبٍ وشِدَّةٍ[٢].

وعَنْ عَليِّ بنِ أبي طلحَةَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ في قولِهِ تَعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢] قالَ: هوَ الأمرُ الشَّديدُ المفظَّعُ منَ الهولِ يومَ القِيامَةِ[٣].

وقالَ بعضُ الأعرابِ وكانَ يَطْرُدُ الطَّيْرَ عَنِ الزَّرعِ في سَنَةٍ جَدْبةٍ:

عَجِبْتُ مِنْ نَفْسِي ومِنْ إشْفَاقِها
ومِنْ طِرَادِي الطَّيْرَ عَنْ أرْزَاقِها
في سَنَةٍ قَدْ كَشَفَتْ عَنْ ساقِها[٤]

---

(١) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٤٨ـ٤٩)، و«الصحاح» للجوهري (٤/ ١٤٩٩).

(٢) أخرجه الحاكم (٣٨٤٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٤٦)، والخطابي في «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٣١).

(٣) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٤٧).

(٤) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٣٢)، و«الأسماء والصفات» (٢/ ١٨٣).

وفي البَيضاوِيِّ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢] أي: يومَ يشتَدُّ الأمرُ ويصعُبُ الخطْبُ، وكشْفُ السَّاقِ مَثَلٌ في ذلِكَ، أو: يومَ يُكشَفُ عَنْ أصلِ الأمرِ وحقيقَتِهِ، بحيثُ يَصِيرُ عياناً، مُستعارٌ مِن ساقِ الشَّجَرِ وساقِ الإنسَانِ[١].

وفي «القامُوسِ»: ﴿وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾ [القيامة: ٢٩]: آخرُ شدَّةِ الدُّنيا بأوَّلِ شِدَّةِ الآخِرةِ، يذكُرونَ السَّاقَ إذا أرادُوا شِدَّةَ الأمْرِ والإخبَارَ عَنْ هولِهِ، انتَهى[٢].

وقالَ بعضُهُمْ: لا يُنكَرُ أنَّ اللهَ سُبحانَهُ قدْ يكشِفُ لهمْ عَن ساقٍ لبعضِ المخلُوقِينَ مِن ملائكَتِهِ أو غيرِهِمْ، ويجعَلُ ذلكَ سَبباً لبيانِ ما شاءَ مِنْ حِكْمتِهِ في أهلِ الإيمَانِ والنِّفاقِ[٣].

قالَ الخطَّابيُّ: وفيهِ وجهٌ آخَرُ لم أسمَعْهُ مِن قدوةٍ، وقدْ يحتمِلُهُ معنَى اللغَةِ، سمعْتُ أبا عمرٍو يذكُرُ عَنْ أحمَدَ بنِ يحيى النَّحويِّ قالَ: والساقُ النَّفسُ، ومنهُ قولُ عليٍّ رضِيَ اللهُ عنهُ حِينَ راجعَهُ أصحابُهُ في قِتالِ الخَوارجِ: واللهِ لأُقاتِلَنَّهم، ولو تلِفَتْ ساقِي. يُريدُ نفسَهُ.

قالَ الخطَّابيُّ: فقَدْ يحتمَلُ عَلَى هَذا أنْ يكُونَ المرادُ التَّجلِّي لهُمْ، وكشْفَ الحجُبِ حتَّى إذا رأَوهُ سجَدُوا لهُ.

قالَ: ولستُ أقطَعُ بهِ القولَ، ولا أراهُ واجِباً فيما أذهَبُ إليهِ مِن ذلِكَ[٤].

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٥/ ٢٣٧).

(٢) انظر: «القاموس» للفيروزآبادي (ص٨٩٥).

(٣) انظر: «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٣٣)، ونقله عنه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٨٦)، والقرطبي في «الأسنى» (٢/ ٥٢).

(٤) انظر: «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٣٣)، والمصادر السابقة.

قالَ القُرطبيُّ: هذا أصَحُّ ما قيلَ في ذلِكَ، وقدْ ورَدَ بمعنَاهُ حديثٌ ذكَرناهُ في كتابِنا «التذكِرةُ» انتهى[١].

وجاءَ مِن حديثِ رَوحِ بنِ جَناحٍ مَرفُوعاً في قولِهِ تَعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ قالَ: «عَنْ نُورٍ عَظِيمٍ لهُ سجَدُوا»[٢]، لكِنْ قالَ البَيهقِيُّ: روحُ بنُ جناحٍ يأتي بأحادِيث مُنكرَةٍ لا يُتابَعُ عَلَيها. واللهُ تعالَى أعلَمُ.

* * *

وأمَّا الرِّجلُ والقدَمُ: ففي «صحيحِ البُخاريِّ» ومسلِمٍ، والترمِذيِّ: عَنْ أنسِ بنِ مالكٍ رضِيَ اللهُ عنهُ: أنَّ نبيَّ اللهِ ﷺ قالَ: «لا تَزالُ جهنَّمُ تقُولُ: هلْ مِنْ مَزيدٍ؟ حتَّى يضَعَ ربُّ العزَّةِ فيها قَدَمَهُ، فتقُولُ: قَطْ قَطْ، وعِزَّتِكَ، ويُزْوى بعضُها إلى بعضٍ»[٣].

وفي البُخارِيِّ: «فيضَعُ الربُّ قدمَهُ عَليها فتقُولُ: قطْ قطْ، فهُناكَ تمتَلِئُ، ويَنْزَوي بَعضُها إلى بعضٍ»[٤].

وفي بعضِ الطُّرقِ: «حتى يضَعَ الجبَّارُ فيها قدمَهُ»[٥].

---

(١) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٥٢).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٢)، وأبو يعلى (٧٢٨٣) من حديث روح بن جناح، عن مولىً لعمر بن عبد العزيز، عن أبي بردة، عن أبيه مرفوعاً. وفيه: «يخرون له سجداً»، بدل: «له سجدوا»!

وتمام كلام البيهقي: وموالي عمر بن عبد العزيز فيهم كثرة.

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٦١)، ومسلم (٢٨٤٨)، والترمذي (٣٢٧٢) من حديث أنس.

(٤) لم أقف عليه عند البخاري، وأخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٤٥٨) من حديث أنس.

(٥) أخرجه البخاري (٤٨٤٨)، ومسلم (٢٨٤٨) من حديث أنس.

وفي مُسلمٍ: «فلا يزالُ في الجنَّةِ فضلٌ، حتَّى يُنشِئَ اللهُ لها خَلْقاً، فيُسكِنَهُمْ فضلَ الجنَّةِ»[١].

قالَ الترمذِيُّ: وقدْ روِيَ عنِ النبيِّ ﷺ رواياتٌ كثيرةٌ في مثلِ هذا، والمذهَبُ في هذا عَنْ أهلِ العلْمِ مِنَ الأئمَّةِ مثلَ سُفيانَ الثَّورِيِّ، ومالِكِ بنِ أنسٍ، وسُفيانَ بنِ عُيينَةَ، وابنِ المبارَكِ، ووكِيعٍ وغيرِهِمْ أنهُمْ قالُوا: نروِي هذهِ الأحادِيثَ، ونؤمِنُ بها، ولا يُقالُ: كيفَ؟ وهذا الذِي اختارَهُ أهلُ الحديثِ أنْ يرْوُوا هذِهِ الأشياءَ كيفَ جاءَتْ، ويؤمَنُ بها ولا تفسَّرُ، ولا تُتوهَّمُ، ولا يُقالُ: كيفَ؟ قالَ: وهذا أمرُ أهلِ العلْمِ الذِي اختارُوهُ وذهَبُوا إليهِ[٢].

وقالَ الخطَّابيُّ: كانَ أبو عُبيدٍ القاسِمُ بنُ سلَّامٍ ـ وهوَ أحدُ أنهياءِ أهلِ العلْمِ ـ يقولُ: نحنُ نروِي هذِهِ الأحادِيثَ ولا نريغُ[٣] لها المعانيَ.

قالَ الخطَّابيُّ: ونحنُ أحرَى أنْ لا نتقدَّمَ فيما تأخَّرَ عنهُ مَن هوَ أكثرُ مِنا عِلْماً، وأقدَمُ زَماناً وسِنّاً، ولكِنَّ الزمانَ الذِي نحنُ فيهِ قدْ صارَ أهلُهُ حِزبَينِ: منكِرٌ لما يُروَى مِن هذِهِ الأحادِيثِ، ومكذِّبٌ بِهِ أصْلاً، وفي ذلِكَ تكذِيبُ العُلماءِ الذِينَ روَوا هذِهِ الأحادِيثَ، وهُمْ أئمَّةُ الدِينِ، ونَقَلَةُ[٤] السُّنَنِ، والواسطَةُ بينَنا وبينَ رسُولِ اللهِ ﷺ.

والطائفَةُ الأُخرَى مُسلِّمةٌ للرُّواةِ[٥] فيها، ذاهبَةٌ في تحقِيقِ الظَّاهِرِ مِنها مَذهَباً، يكادُ يُفْضِي إلى القولِ بالتَّشبِيهِ.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٨٤)، ومسلم (٢٨٤٨) من حديث أنس.

(٢) انظر: «سنن الترمذي» (٤/ ٢٧٣).

(٣) في الأصل و(ج): «نرفع». والمثبت من «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٠٧).

(٤) في الأصل و(ج): «وثقة». والمثبت من «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٠٧).

(٥) في «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٠٧): «للرواية».

ونحْنُ نرغَبُ عَنِ الأمرَينِ معاً، ولا نرْضَى بواحدٍ مِنهما، فيحِقُّ عَلَينا أنْ نطلُبَ لما يرِدُ مِن هذِهِ الأحادِيثِ إذا صحَّتْ مِن طريقِ النَّقلِ والسنَدِ تأويلاً[1].

وقالَ أهلُ التَّأويلِ: القدَمُ هاهُنا يحتمِلُ أنْ يكُونَ المرادُ بِهِ مَنْ قدَّمهُمُ اللهُ للنارِ مِن أهلِها، وكلُّ شيءٍ قدَّمتهُ فهوَ قدَمٌ، والعرَبُ تُطْلِقُ القدَمَ عَلَى السابقَةِ في الأمرِ[2].

قالَ النَّضْرُ بنُ شميلٍ في مَعنى قولِهِ: «حتى يضَعَ الجبَّارُ فيها قدَمهُ» أي: مَن سبَقَ في عِلمِهِ أنهُ مِن أهلِ النَّارِ[3].

قالَ الخطَّابيُّ: وقدْ تأوَّلَ بعضُهمْ الرِّجلَ عَلَى نحوِ هذا، قالَ: والمرادُ بِهِ استيفاءُ عددِ[4] الجماعَةِ الذِينَ استَوجَبُوا دُخولَ النَّارِ، والعرَبُ تسمِّي جماعَةَ الجرادِ رِجْلاً، كما سمَّوا جماعَةَ الظِّباءِ: سِرباً، واستُعيرَ ذلِكَ لجماعَةِ النَّاسِ.

وقالَ القُرطبيُّ: وقيلَ: إنَّ هؤلاءِ قومٌ تأخَّرَ دخُولهُمْ في النَّارِ، وهُمْ جماعاتٌ لأنَّ أهلَها يُلقَونَ فيها فَوجاً فَوجاً، كما قالَ تَعالَى: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ﴾ [الملك: ٨] فالخزَنةُ تَنتظِرُ أولئكَ المتأخِّرينَ، إذ قدْ علمُّوهُمْ بأسمائهِمْ وأوصافهِمْ، فإذا استَوفى كلُّ واحِدٍ منهُمْ ما أُمرَ بِهِ، ولمْ يبقَ أحدٌ قالَتِ الخزنَةُ: قطْ قطْ؛ أي: حسبُنَا حسبُنَا؛ أي: اكتفَينا اكتفَينا، وحينئذٍ تنزوِي جهنَّمُ عَلَى [كل][5] مَن فيها، وتنطَبِقُ إذ لم يبْقَ أحدٌ ينتَظِرُ، فعبَّرَ عَنْ ذلِكَ الجمْعِ المنتظَرِ بالرِّجلِ والقدَمِ، لا أنَّ اللهَ تَعالى جسْمٌ منَ الأجسَامِ، تعَالى اللهُ عَن ذلِكَ[6].

---

(١) انظر: «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٠٨).

(٢) انظر: «أعلام الحديث» (٣/ ١٩٠٨).

(٣) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٦١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٠).

(٤) في الأصل و(ج): «عدد استيفاء». والتصويب من «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٠٩).

(٥) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

(٦) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٦٠).

وقالَ بعضُهمْ: القدَمُ خَلقٌ مِن خَلْقِ اللهِ تَعَالى، يخلُقهُ يومَ القِيامةِ فيُسمِّيهِ قدَماً، ويَضعُهُ في النَّارِ فتَمتلِئُ منهُ[1].

وقالَ بعضُهُمْ: المُرادُ بالقدَمِ هُنا قَدَمُ خلقِهِ.

وقالَ ابنُ فُوركٍ: قالَ بعضُهُمْ: القدَمُ خَلْقٌ مِن خلقِ اللهِ يخلُقهُ يومَ القِيامَةِ فيُسمِّيهِ قدَماً، ويضِيفُهُ إليهِ مِن طريقِ الفِعلِ يضَعُهُ في النَّارِ فتمتَلئُ منهُ[2].

وأمَّا **الرِّجلُ**، فالعرَبُ تُسمِّي جماعَةَ الجَرادِ: رِجلاً، كمَّا سمَّوا جماعَةَ الظِّباءِ: سِرْباً، وجماعَةَ الحمِيرِ: عانةً، ويُستعمَلُ في جماعَةِ النَّاسِ علَى سَبيلِ التَّشبيهِ[3]. قالَ:

تَرَى النَّاسَ أفْواجاً إلى بابِ دَارِهِ ... كأنَّهُمُ رِجْلا دَبَا وجَرادُ

الدَّبا: الجرادُ قبلَ أنْ يطِيرَ[4].

وأمَّا «الجبَّارُ» هُنا فقالَ بعضُهمْ: يحتمِلُ أنْ يكُونَ أُريدَ بهِ الموصُوفُ بالتجبُّرِ منَ الخلقِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٥][5].

وقالَ بعضُهمْ: «الجبَّارُ» هُنا: إبليسُ وشِيعتُهُ، فإنهُ أوَّلُ منِ استكْبَرَ، والتكبُّرُ والتجبُّرُ بمعْنىً واحدٍ[6].

---

(١) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص ١٢٧).

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٠٩)، و«الأسماء والصفات» (٢/ ١٩٠)، و«الأسنى» (٢/ ٦١).

(٤) انظر: «الأسنى» (٢/ ٦١).

(٥) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص ١٢٨)، و«الأسنى» (٢/ ٦٣).

(٦) انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك (ص ١٢٨)، و«الأسنى» (٢/ ٦٤).

وقالَ ابنُ التِّلمسَانيِّ في قولِهِ عَليهِ السَّلامُ «حتَّى يَضَعَ الجبَّارُ فيها قدمَهُ»: إنَّ الجبَّارَ ليسَ منَ الأسمَاءِ الخاصَّةِ باللهِ تَعَالى، والمرادُ بهِ: جبَّارٌ يَعلَمُ اللهُ عُتوَّهُ واستِكبارَهُ كإبلِيسَ وأتباعِهِ مَثلاً، والنُّمرودِ وجُنودِهِ، وقدَ قالَ عَليهِ السَّلامُ: «أهلُ النارِ كلُّ متكبِّرٍ جبَّارٍ» انتهى[١].

قلتُ: وربَّما يرُدُّ هذا التَّأويلَ حديثُ: «حتَّى يضَعَ اللهُ رجلَهُ»[٢]، وحديثُ: «فيضَعُ الربُّ قدمَهُ»[٣] فيكُونُ تَعَالى هوَ المرادَ بالجبارِ في الحديثِ الآخَرِ، لكِنَّ الخلَفَ خُصوصاً المتكلِّمينَ تجِدُ عندَهمْ التَّأويلَ في مثلِ هَذا بالمجازفَةِ، ولا يُراعُونَ ألفاظَ الحديثِ، إمَّا لعدَمِ مَعرفةِ ألفاظِ طُرقِهِ كلِّها، أو لمسارعَتِهِمْ للبابِ بلا تأملٍ. ولا ريْبَ أنَّ السَّلفَ قدْ تصوَّرُوا في نُفوسِهِمْ مِثلَ هذِهِ الأجوبةِ فرأَوها مُتناقضةً مُتهافتةً فسكَتُوا عَنها، ولمْ يتفوَّهُوا بها لعلمِهِمْ بفسَادِها، وفوَّضُوا العلمَ فيها إلى اللهِ تَعَالى معَ أنهُمْ أكثَرُ عِلماً منا بيقِينٍ.

وقالَ الخطَّابيُّ رحمَهُ اللهُ تَعَالى: ويجوزُ أنْ تكُونَ هذا الأسماءُ أمثالاً يُرادُ بها إثباتُ معانٍ لا حظَّ لظاهِرِ اللَّفظِ فيها مِن طريقِ الحقيقَةِ، وإنَّما أُريدَ بوضْعِ الرِّجلِ عَليها نوعٌ مِنَ الزَّجرِ لها، وتسكِينُ غيظِها، كما يقولُ القائلُ للشيءِ يرِيدُ محوَهُ وإبطالَهُ: جعلتُهُ تحتَ رِجلِي، ووضعْتُهُ تحتَ قدَمِي، وخطَبَ عليهِ السَّلامُ عامَ الفتحِ فقالَ: «ألا إنَّ كلَّ دمٍ ومَأْثُرةٍ في الجاهليَّةِ فهوَ تحتَ قدَميَّ هاتَينِ»[٤] يريدُ محوَ تلْكَ

---

(١) انظر: «شرح معالم أصول الدين» لابن التلمساني (ص ٢٢٤)، فبعضه فيه.

(٢) سلف تخريجه.

(٣) سلف تخريجه.

(٤) أخرجه أحمد (٤٥٨٣)، والحميدي (٧٠٢)، والنسائي في «الكبرى» (٧٠٠٢) من حديث ابن عمر.

المآثرِ وإبطَالها، وما أكثَرَ ما تَضْرِبُ العرَبُ الأمثالَ في كلامِها بالأعضاءِ، وهيَ لا تُريدُ أعيانَها؛ كقولِهِمْ فيمَنْ تكلَّمَ وندِمَ: قدْ سقَطَ في يدِهِ أي: ندِمَ، ورغِمَ أنفُ الرَّجلِ إذا ذلَّ، وعلا كعبُهُ إذا جلَّ، وشمَخَ أنفُهُ إذا تكبَّرَ، وجعَلتُ كلامَ فلانٍ دُبرَ أُذني، وحاجتَهُ خلفَ ظهرِي، ونحوِ ذلِكَ مِن ألفاظِهِمْ[1].

***

ومنَ المتشابِهِ: **الجنْبُ والحِقوُ**، في قولِهِ تَعالى: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، وقولُهُ عليهِ السَّلامُ في حدِيثِ البَيهقِيِّ: «إنَّ اللهَ تَعالى خلَقَ الخلْقَ، حتَّى إذا فرَغَ منهُ قامَتِ الرحِمُ فأخذَتْ بحِقْوَي الرحمنِ، فقالَ: مَهْ، فقالَتْ: هذا مَقامُ العائذِ بكَ منَ القَطِيعةِ، قالَ: نعَمْ، أما ترضَينَ أنْ أَصِلَ مَنْ وَصلَكِ، وأَقْطَعَ مَن قطعَكِ؟ قالَتْ: بلَى يا ربِّ! قالَ: فذلِكَ لكِ»[2].

والحديثُ أيضاً في البخارِيِّ، ومسلمٍ، والنسَائيِّ، لكِنْ ليسَ فيهِ: «فأخذَتْ بحقوِ الرحمنِ»[3].

والحِقْوُ: ما تحتَ الخاصِرَةِ، ويُطلَقُ عَلَى الإزارِ.

قالَ أهلُ التأويلِ ـ كما في «تفسِيرِ البيضَاويِّ» ـ: ﴿فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦] في جانبِهِ، أي: في حقِّهِ وهوَ طاعتُهُ. انتَهى[4].

---

(١) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٣/ ١٩٠٩ـ١٩١٠).

(٢) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٨٦)، والبخاري (٤٨٣٠)، وأحمد (٨٣٦٧) من حديث أبي هريرة. وفيه: «فأخذت بحقو الرحمن».

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٨٧)، ومسلم (٢٥٥٤)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٣٣) من حديث أبي هريرة.

(٤) «تفسير البيضاوي» (٥/ ٤٦).

لأنَّ التفرِيطَ إنما يقعُ في ذلِكَ، لا في الجَنْبِ المَعْهُودِ.

وقالَ الضحَّاكُ: ﴿فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ في ذكرِ اللهِ، كما قُرِئ بهِ[١].

وقالَ مجاهدٌ: المَعْنى على ما ضيَّعتَ مِن أمرِ اللهِ[٢].

والمعْنَى في الجميعِ مُتقاربٌ[٣].

وعنِ الفرَّاءِ: ﴿فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ في قُربِهِ وجِوارِهِ، قالَ: والجنبُ مُعظَمُ الشيءِ وأكثَرُهُ، ومنهُ قولُهُمْ: هذا قليلٌ في جنبِ مَودَّتكَ[٤].

ويقالُ: ما فعلْتُ ذلِكَ في جنْبِ حاجَتي.

قالَ كُثَيِّرٌ:

ألا تَتَّقِيـنَ اللهَ فـي جَنْـبِ عَاشِـقٍ ... لَـهُ كَبِدٌ حَـرَّى عَلَيْـكِ تَقَطَّعُ[٥]

أي: في حاجتِهِ أو حقِّه.

ونسَبَ البَيضاوِيُّ هذا البيتَ لسَابقٍ البربرِيِّ[٦].

وأمَّا الحقوُ:

فقالَ الخطَّابيُّ[٧]: الكلامُ في الصِّفاتِ ثلاثةُ أقسامٍ:

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (١٥/ ٢٧١)، و«تفسير البيضاوي» (٥/ ٤٦).

(٢) «تفسير مجاهد» (ص٥٨٠)، و«تفسير الطبري» (٢١/ ٣١٤)، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٧٧٢).

(٣) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ٥٤).

(٤) أخرجه الهروي في «الغريبين» (١/ ٣٧٤) عن الأزهري بإسناد عن الفراء.

(٥) انظر: «الغريبين» (١/ ٣٧٣).

(٦) انظر: «تفسير الكشاف» (٤/ ١٣٧)، و«تفسير البيضاوي» (٥/ ٤٦).

(٧) نقله القرطبي في «الأسنى» (٢/ ١١٨) عن الخطابي في كتابه «شعار الدين».

قسمٌ تَحقَّقَ، كالعلْمِ والقُدرَةِ ونحوِهما.

وقسمٌ يُحمَلُ عَلى ظاهرِهِ ويُجرى بلفظِهِ الذِي جاءَ بِهِ مِن غيرِ تأويلٍ؛ كاليدِ والوجْهِ ونحوِ ذلِكَ، فإنهُما صفاتٌ لا كيفِيَّةَ لها، فلا يُقالُ: مَعْنى «اليدِ»: النِّعمةُ والقوَّةُ، ولا مَعْنى «الوجهِ»: الذَّاتُ، عَلَى ما ذهَبَ إليهِ نُفاةُ الصِّفاتِ.

وقسمُ يُؤوَّلُ ولا يُجرى عَلَى ظاهرِهِ؛ كقَولِهِ عَليهِ السَّلامُ إخباراً عَنِ اللهِ تَعَالى: «مَن تقرَّبَ إليَّ شِبراً تقرَّبتُ إليهِ ذِراعاً» الحديثَ(١).

لا أعلَمُ أحداً منَ العُلماءِ أَجْراهُ على ظاهِرِهِ، بلْ كلٌّ منهُمْ تأوَّلهُ عَلى القَبولِ منَ اللهِ لعبدِهِ وحُسْنِ الإقبالِ عَليهِ، والرِّضا بفعلِهِ، ومُضاعفَةِ الجزاءِ لهُ عَلَى صُنعهِ، وذكَرَ حديثَ: «لما خلَقَ اللهُ الرحِمَ تعلَّقَتْ بحِقوي الرَّحمنِ»(٢)، قالَ: لا أعلَمُ أحداً منَ العُلماءِ حمَلَ الحِقوَ عَلى ظاهرِ مُقتضاهُ في اللُّغةِ، وإنَّما معناهُ: اللِّياذُ والاعتِصامُ، تمثُّلاً لهُ بفعْلِ منِ اعتصَمَ بحبلِ ذي عِزَّةٍ، واستجَارَ بذِي مَلَكةٍ وقُدرةٍ(٣).

وقالَ البيهَقِيُّ: ومعناهُ عندَ أهلِ النَّظرِ: أنَّها استجَارَتْ واعتصَمَتْ باللهِ، كما تقولُ العرَبُ: تعلَّقتُ بظِلِّ جناحِهِ، أي: اعتَصمْتُ بهِ(٤).

وقالَ بعضُهُمْ: قولهُ: «فأخذَتْ بحِقو الرَّحمنِ» معناهُ: فاستجَارتْ بكنفَي رحمَتِهِ، والأصلُ في الحِقوِ مَعقِدُ الإزارِ، ولما كانَ مِن شأنِ المُسْتَجيرِ أنْ يستَمسِكَ بحِقوي المُسْتَجارِ بهِ ـ وهُما جانبَاهُ الأيمَنُ والأيسَرُ ـ استُعيرَ الأخذُ بالحِقوِ في

(١) أخرجه البخاري (٧٥٣٧)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) سلف تخريجه.

(٣) انتهى قول الخطابي، انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١١٨).

(٤) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٢٢٢).

اللِّياذِ بالشَّيءِ، تقولُ العرَبُ: عُذتُ بحِقوِ فلانٍ، أي: استَجرتُ بهِ واعتصَمْتُ[١].

وقيلَ: الحقوُ: الإزارُ، وإزارُهُ سُبحانَهُ: عزُّهُ، بمعْنى أنهُ مَوصوفٌ بالعزِّ، فلاذَتِ الرحِمُ بعزِّهِ منَ القطِيعَةِ وعاذَتْ بهِ[٢].

قلتُ: ومما[٣] اتَّفقُوا عَلَى تأويلِهِ ـ خِلافاً للمُتصوِّفةِ ـ قولُهُ تَعَالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ونحوُهُ مما مرَّ، فإنَّ المعيَّةَ محمُولةٌ على معيَّةِ العلمِ والإحاطَةِ والمشاهَدَةِ؛ كما قالَ اللهُ تَعَالى لموسَى وهارُونَ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وكذا قولُهُ عليهِ السَّلامُ: «الحجَرُ الأسوَدُ يمينُ اللهِ في أرضِهِ»[٤] أي: محلُّ عَهْدِهِ الذي أخَذَ بِهِ الميثاقَ عَلَى بني آدَمَ.

وكذا قولُهُ عَليهِ السَّلامُ حِكايةً عَنِ اللهِ: «عبدِي مرضْتُ فلَمْ تَعُدْني، فيقُولُ: ربِّ! كيفَ أَعودُكَ وأنتَ ربُّ العالمينَ؟ فيقُولُ: أَمَا علِمتَ أنَّ عبدِيَ فُلاناً مرِضَ؟ فلَو عُدتَهُ لوجَدْتني عِندَهُ، عَبْدِي جُعتُ فلَمْ تُطعِمني، فيقُولُ: ربِّ كيفَ أُطعِمُكَ وأنتَ ربُّ العالِمينَ؟ فيقُولُ: أَمَا علِمتَ أنَّ عبدِيَ فُلاناً جاعَ؟ فلو أطعَمتَهُ لوجدْتَ ذلِكَ عِندِي»[٥].

قالَ ابنُ تيميةَ رحمَهُ اللهُ: ففَسَّرَ في هذا الحديثِ أَنَّهُ تَعَالى إنما أرادَ بذلِكَ مرَضَ وجُوعَ عبدِهِ ومحبُوبِهِ، لقولِهِ: «لوجدْتَ ذلِكَ عِندي»، ولمْ يَقُلْ: لوجدَتني إيَّاهُ؛ لأنَّ المُحبَّ والمحبُوبَ كالشَّيءِ الواحِدِ مِن حيثُ يَرضَى أَحَدُهما، ويبغِضُ أَحَدُهما ما

---

(١) قاله التوربشتي في «الميسر في شرح مصابيح السنة» (٣/ ١٠٦٧).

(٢) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٢٢٢).

(٣) في الأصل: «وما».

(٤) سلف تخريجه.

(٥) أخرجه مسلم (٢٥٦٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٧٣) من حديث أبي هريرة.

يرضاهُ الآخرُ أو يُبغضُهُ، ولهذا قالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠][١].

قالَ الزمخشَريُّ: ولهذا أكَّدهُ تأكِيداً عَلى طريقِ التَّخييلِ، فقالَ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] يريدُ[٢] أنَّ يدَ رسُولِ اللهِ ﷺ التي تعلُو يدَي المبايعينِ هيَ يدُ اللهِ، واللهُ تَعَالى منزَّهٌ عَنِ الجَوارحِ، وعَنْ صِفاتِ الأجرامِ، وإنما المعْنَى تَقريرُ أنَّ عقْدَ الميثَاقِ معَ الرسُولِ كعقدِهِ معَ اللهِ تَعَالى مِن غيرِ تفاوُتٍ بَينهُما؛ كقولِهِ تَعَالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. انتَهى[٣].

قالَ ابنُ تيميةَ: وكما في الصَّحيحِ: «ولا يزالُ عَبدِي يتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حتَّى أُحبَّهُ، فإذا أحببتُهُ كنتُ سمعَهُ الذِي يَسْمَعُ بهِ» الحديثَ[٤]، فأخبرَ سُبحانَهُ بمحبَّةِ العبدِ عَلى هذا الوجْهِ، قالَ: وقدْ غلِطَ مَن زعَمَ أنَّ هذا قُرب النَّوافلِ، وأنَّ قُربَ الفَرائضِ أنْ يكُونَ هوَ إيَّاهُ[٥]. تَعَالى اللهُ عَنْ ذلِكَ وعَن قولِ القائلِينَ: إنَّ عَينَ وجُودِ الحقِّ هوَ عَينُ وجُودِ الخلْقِ، تَعالى اللهُ عَن ذلِكَ[٦].

* * *

ومِن المتشَابِهِ: النَّفسُ، في قولِهِ تَعَالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤] وقولِهِ: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ [طه: ٤١] وقولِهِ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨] وقولِهِ عَليهِ السَّلامُ عن اللهِ: «فإنْ ذكرَني في نفسِهِ ذكَرتُهُ في نفسِي»[٧].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٦٢).

(٢) في الأصل: «يردُّ».

(٣) «تفسير الكشاف» (٤/ ٣٣٥).

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٠٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٠٢٩) من حديث أبي هريرة.

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٦٣).

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ٤٦٦).

(٧) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة.

قالَ أهلُ التَّأويلِ - كمَا ذكرَهُ البَيهقِيُّ -: النفسُ في كلامِ العرَبِ عَلَى وجوهٍ: نفسٌ مُتفرقَةٌ مُجسَّمةٌ مُرَوَّحةٌ.

ومِنها: مُجسَّمةٌ غَيرُ مروَّحةٍ، تَعَالى اللهُ عَن هذَينِ.

ونفسٌ بمعْنَى إثباتِ الذَّاتِ، وعَليهِ فيقَالُ في اللهِ سُبحانَهُ: إنهُ نفسٌ، لا أنَّ لهُ نَفْساً مَنْفُوسَةً، أو جسمَاً مُرَوَّحاً.

وقدْ قيلَ في قولِهِ تَعَالى: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]: تعلَمُ ما أُخفِيهِ في نفسِي ولا أعلَمُ ما تُخفيْهِ مِن مَعلُوماتِكَ، وقولُهُ: ﴿فِي نَفۡسِكَ﴾ للمُشَاكلَةِ، والمُشاكلَةُ وإنْ ساغَتْ هُنا لا تَسُوغُ في غَيرِهِ، ومثلُه: «فإنْ ذكَرَني في نفسِهِ ذكرتُهُ في نفسِي» أي: حيثُ لا يعلَمُ بِهِ أحدٌ ولا يطَّلعُ عليهِ[(١)].

وقالَ الزجَّاجُ في قولِهِ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ أي: ويحذِّركُمُ اللهُ إيَّاهُ[(٢)].

وقالَ السُّهيلِيُّ: النفسُ عِبارةٌ عَن حقِيقةِ الوجُودِ دونَ مَعنىً زائدٍ، وقدِ استُعملَ مِن لفظِها النَّفاسَةُ، والشَّيءُ النفيسُ، فصلحَتْ للتَّعبيرِ عَنهُ تَعالى[(٣)].

وقالَ ابنُ اللبَّانِ: أوَّلَها العُلماءُ بتأويلاتٍ، مِنها: أنَّ النفْسَ عُبِّرَ بها عنِ الذَّاتِ، قالَ: وهذا وإنْ كانَ سائغاً في اللُّغةِ، لكِنَّ تَعدِّي الفِعلِ إليها بِفِي المفيدَةِ للظَّرفيةِ محالٌ[(٤)].

وقالَ القاضِي أبو بكرٍ ابنُ العربيِّ في قولِهِ عَليهِ السَّلامُ: «إني لأجِدُ نفسَ ربكُمْ مِن قبلِ اليَمَنِ»[(٥)] أي: تَنْفِيسُهُ الكُربَ، بالأنصارِ ومُعاضدَتهُمْ لهُ أَوْ بفَتْحِ مكَّةَ.

---

(١) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ٥٣).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٣٩٧).

(٣) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٨).

(٤) انظر: «الإتقان» (٣/ ١٨).

(٥) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٧٠)، والبزار في «مسنده» (٣٧٠٢) والطبراني في =

* تنبيهٌ: قدْ ظهَرَ بما مرَّ أنَّ النَّفْسَ تُطلقُ عَلى اللهِ مُراداً بها الذَّاتُ.

وأمَّا الشَّخصُ، ففي حديثِ البُخاريِّ ومسلِمٍ: «لا شخصَ أغيرُ منَ اللهِ، ولا شخْصَ أحبُّ إليهِ العُذْرُ منَ اللهِ، ومِن أجلِ ذلِكَ بعثَ المرسَلِينَ مُبشِّرينَ ومُنذِرينَ، ولا شخصَ أحبُّ إليهِ المِدْحَةُ منَ اللهِ، ومِن أجلِ ذلكَ وَعَدَ اللهُ الجنَّةَ»(١).

قالَ البيهقِيُّ(٢): قالَ أبو سُليمانَ الخطَّابيُّ رحمَهُ اللهُ: إطلاقُ الشَّخصِ في صفةِ اللهِ غيرُ جائزٍ، لأنَّ الشَّخصَ لا يكُونُ إلا جِسْمَاً مؤلَّفاً، وخَليقٌ أنْ لا تكُونَ هَذه اللفظَةُ صحيحَةً، وأنْ تكُونَ تَصْحِيفاً منَ الرَّاوِي(٣).

قالَ: وليسَ كلُّ الرُّواةِ يُراعُونَ لفظَ الحدِيثِ حتَّى لا يَتعدُّوهُ، بلْ كثيرٌ منهُمْ يُحدِّثُ عَلَى المعْنى، وليسَ كلُّهمْ بفَقيهٍ، كقولِ بعضِ السَّلفِ في كلامٍ لهُ: «نعْمَ المرءُ ربُّنا، لو أطعناهُ ما عَصَانا» فقائلُ هذِهِ الكلِمةِ لمْ يقصِدْ بها المعْنى الذِي لا يَلِيقُ بصفاتِ اللهِ، فإنَّ لفظَ «المرءِ» للذّكَرِ الآدمِيِّ، ولكنَّهُ أرسَلَ الكَلامَ عَلى بديهَةِ الطَّبْعِ مِن غيرِ تأمُّلٍ للمَعْنى، فلفْظُ الشَّخصِ إنما جرَى منَ الرَّاوِي عَلَى هذا السَّبيلِ إنْ لمْ يكُنْ غلطاً مِن قبَلِ التَّصحِيفِ(٤).

= «الكبير» (٦٣٥٨)، من حديث سلمة بن نفيل السكوني مرفوعاً بهذا اللفظ وقال البزار: رجاله رجال معروفون من أهل الشام مشهورون إلا إبراهيم بن سليمان الأفطس.

وأخرجه أحمد (١٠٩٧٨)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٢٧٦)، والطبراني في «الأوسط» (٤٦٦١) من حديث أبي هريرة. ولفظه: «وأجد نفس ربكم من قبل اليمن». وفي إسناده شبيب بن نعيم، وهو مجهول.

(١) أخرجه مسلم (١٤٩٩)، وأحمد (١٨١٦٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٣٠) من حديث المغيرة بن شعبة.

(٢) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ٥٤).

(٣) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٤/ ٢٣٤٤).

(٤) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٤/ ٢٣٤٥-٢٣٤٦).

قَالَ البيهَقِيُّ: ولو ثَبَتَتْ هذِهِ اللفظَةُ لَمْ يكُنْ فيها ما يُوجِبُ أنْ يكُونَ اللهُ شَخصاً، فإنَّهُ إنما قصَدَ إثباتَ صفةِ الغَيرةِ للهِ، والمبالغَةِ فيهِ، وإنَّ أحَداً مِنَ الأشخَاصِ لا يبلُغُ ذلِكَ(١).

وقَالَ القُرطبيُّ: ما ذَكَرَهُ عنِ الخطَّابيِّ رحمَهُ اللهُ ورضِيَ عنهُ مِن أنَّ هذا اللَّفظَ لَمْ يصِحَّ، يُؤَدِّي إلى عدَمِ الثِّقَةِ في النَّقَلَةِ بما نقلُوهُ مِن ذلِكَ، وهذا ليسَ بشَيءٍ، بلِ النقْلُ صَحيحٌ، ويدخُلُهُ التَّأويلُ، فقدْ قيلَ: معناهُ: لا مُترفِّعَ، لأنَّ الشخْصَ ما شخَصَ وارتفَعَ(٢).

وقالَ القاضِي أبو بكرِ ابنُ العَربيِّ: قالَ بعضُهمْ: إذا كانَ اللهُ غَيوراً ونبيُّهُ كذلِكَ، وهذا مما يجِبُ اعتِقادُهُ، فكيفَ جاءَ إليهِ رجُلٌ فقالَ: يا رسُولَ اللهِ! إنَّ امرأتِي لا تَرُدُّ يدَ لامِسٍ، فقالَ لهُ: «طلِّقْها»، فقالَ: إني أُحبُّها، فقالَ: «استمْتِع بها»(٣).

وأُجيبَ: بأنهُ عَليهِ السَّلامُ خَشِيَ عَلى عَقْلِهِ، أو أنَّ المرادَ باللامِسِ السائلُ، فهوَ كنايةٌ عَن جُودِها، أو مَعنى: «استمتِعْ بها» أي: خُذْ مِنها ما يأخُذُ الرِّجالُ منَ النِّسَاءِ إلا الجمَاعَ.

وردَّ ابنُ العرَبيِّ هذِهِ الأجوبَةَ كلَّها لبُعدِها، وجعَلَ الجوابَ السَّديدَ أنَّ هذا الحدِيثَ لمْ يَثْبُتْ(٤).

***

---

(١) انظر: «الأسماء والصفات» (٢/ ٥٤).

(٢) انظر: «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٠٦).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٠٤٩)، والنسائي في «الكبرى» (٥٦٣٠) من حديث ابن عباس وقال ابن العربي كما سيرد: لم يثبت.

(٤) انظر: قول ابن العربي في «الأسنى» للقرطبي (٢/ ١٠٨ـ١١١).

ومنَ المتشابهِ: **الرُّوحُ**، في قولِهِ تَعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ [الإسراء: ٨٥] وقولِهِ: ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي ﴾ [الحجر: ٢٩] وقولِهِ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وقولِهِ: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [النساء: ١٧١].

قالَ الإمامُ الفخرُ[1]: المختارُ أَنَّهُمْ سألُوهُ عَنِ الرُّوحِ الذِي هوَ سببُ الحياةِ، وإنَّ الجوابَ وقَعَ عَلَى أحسَنِ الوجُوهِ، وبيانُهُ: أنَّ السُّؤالَ عَنِ الرُّوحِ يحتمِلُ أنْ يكُونَ عنِ الماهيَةِ، وهلْ هيَ مُتحيِّزةٌ أم لا؟ وهلْ هيَ حالةٌ في مُتحيزٍ أم لا؟ وهلْ هيَ قديمَةٌ أو حادثةٌ؟ وهلْ تبقَى بعدَ انفِصالها مِنَ الجسَدِ أو تفنَى؟ وما حقِيقَةُ تعذِيبِها وتَنعِيمِها؟ وغيرِ ذلكَ، إلا أنَّ الأظهَرَ أنهُمْ سألُوهُ عنِ الماهيَّةِ، وهلِ الرُّوحُ قديمةٌ أو حادِثةٌ؟

وقالَ أبو حَيَّانَ: والظاهِرُ أنهُمْ سألُوا عَنْ ماهيَّتِها وحَقِيقتِها، وقيلَ: عَنْ كيفيَّةِ مَدخَلِها الجسَدَ الحيوانيَّ، وانبِعاثِها فيهِ، وصُورةِ ملابَستِها لهُ، وكِلاهُما مُشكلٌ لا يعلَمُهُ إلا اللهُ تَعالى، انتهى[2].

وقولهُ تَعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ٨٥] أي: مِن خَلْقِ ربِّي، أو: مِن فعلِ ربِّي، إذ الأمرُ بمعْنى الفعْلِ وارِدٌ، قالَ سبحانَهُ: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾ [هود: ٩٧] أي: فعلُهُ، والجوابُ وقعَ من قَبيلِ صرْفِ الأهمِّ، أي: إنَّ عُقولَكُمْ لا تُدرِكُ هذا، فإنَّ لهُ مقدِّماتٍ طَبيعيَّةً تَدُقُّ عنِ الأفهامِ، وتقصُرُ دونَها الأوهامُ، لكِنَّ الأهمَّ أنْ تعلَمُوا أنَّ الرُّوحَ مِن عالمِ الأمرِ، أي: الخلقِ.

قالَ بعضُ عُلماءِ التصوُّفِ: إن عالمَ الأمرِ هوَ العالَمُ المَعْنَويُّ الذي لا يقَعُ تحْتَ الحواسِّ، كعالمِ المَعْقُولاتِ المجرَّدةِ التي لا تقَعُ تحتَ مادَّةٍ.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢١/ ٣٩١) وما بعدها.

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٧/ ١٠٦).

واعلَمْ: أنَّ الرُّوحَ لمْ يقِفْ أحدٌ لها عَلَى حقِيقةِ ماهيَّةٍ ومَعرفَةِ كيفيَّةٍ، حتَّى قالَ الجُنيدُ قدَّسَ اللهُ سرَّهُ: الروحُ شيءٌ استأثرَ اللهُ بعلمِهِ، ولمْ يطلِعْ عَليهِ أحداً مِن خلقِهِ(١)، فلا يجُوزُ لعِبادِهِ البحثُ عنهُ بأكثرَ مِن أنهُ مَوجودٌ، وقالَهُ بعضُهمْ، وعَلى هذا ابنُ عباسٍ وأكثرُ السَّلفِ.

وقدْ ثبَتَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ أنهُ كانَ لا يُفسِّرُ الرُّوحَ.

ونقَلَ أبو القاسِمِ السَّعديُّ في «الإفصَاحِ»: أنَّ أماثِلَ الفلاسِفةِ توقَّفُوا عنِ الكَلامِ فيها، وقالُوا: هذا أمرٌ غيرُ محسُوسٍ لنا، ولا سَبيلَ للعُقولِ إليهِ(٢).

قالَ أبو حيانَ: وقدْ رأيتُ كِتاباً يترجَمُ بـ«النَّفخِ والتسويةِ» لبعْضِ الفُقهاءِ المتصَوِّفةِ، يذكُرُ فيهِ: أنَّ الجوابَ في قولِهِ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ إنَّما هوَ للعوامِ، وأمَّا الخواصُّ عندَهُ فهُمْ يعرِفُونَ الرُّوحَ.

قالَ أبو حيَّانَ: وأجمَعَ عُلماءُ الإسلامِ عَلَى أنَّ الرُّوحَ مَخْلُوقةٌ، وذهَبَ كفرَةُ الفلاسِفةِ، وكثِيرٌ ممَّنْ ينتَمي إلى الإسْلامِ أنَّها قدِيمةٌ، قالَ: واختِلافُ النَّاسِ في الرُّوحِ بلَغَ إلى سبعِينَ قولاً، انتهى(٣).

وقدْ رأيتُ في «شرحِ الزُّبدِ» للشَّيخِ الرَّمليِّ: أنَّ الأقوالَ في الروحِ تزيدُ عَنْ ألفِ قولٍ.

وقدْ أفردْتُ الكلامَ عَلى الرُّوحِ في مؤلَّفٍ سمَّيتهُ: «أرواحَ الأشباحِ في الكَلامِ عَلى الأرواحِ».

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣/ ١٥) ولم ينسبه للجنيد، ونسبه في «شرح الصدور» (ص٣١٠) للجنيد.

(٢) نقله السيوطي في «شرح الصدور» (ص٣١١) عن «الإيضاح» لأبي القاسم القشيري السعدي.

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٧/ ١٠٦ـ١٠٧).

وأما قولُهُ تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩] فقالَ أهلُ التَّأويلِ ـ كما في «النهرِ» لأبي حيَّانَ ـ: أي: خلقتُ الحياةَ فيهِ، إذْ لا نفْخَ هُناكَ ولا منفُوخَ حَقيقَةً، وإنَّما هوَ تمثيلٌ لتحصِيلِ ما يَجيءُ بِهِ فيهِ، وإضافَةُ الرُّوحِ إليهِ تَعالى عَلَى سَبيلِ التَّشْريفِ؛ نحوُ: بيت اللهِ، وناقةُ اللهِ، أو عَلى سبيلِ المِلكِ، إذ هوَ المتصرِّفُ في الإنشَاءِ للرُّوحِ، والمودِعُها حَيثُ يشاءُ[1].

وقالَ بعضُهمْ كما في «البيضاوِيِّ»: وأصلُ النَّفخِ إجراءُ الريحِ[2] في تجويفِ جسْمٍ آخرَ، ولما كانَ الرُّوحُ يتعلَّقُ أولاً بالبُخارِ اللَّطيفِ المُنْبَعِثِ منَ القلْبِ، وتَفيْضُ عليهِ القوَّةُ الحيوانيَّةُ، فيسرِي حامِلاً لها في تجوِيفِ الشَّرايينِ إلى أعمَاقِ البدَنِ، جعَلَ تَعلُّقَهُ بالبدَنِ نَفْخاً، وإضافَتهُ إلى نفسِهِ سُبحانَهُ لشَرَفِهِ وطهارَتِهِ، لأنهُ مِن ألطَفِ المخلُوقاتِ، وأعجَبِ المصنُوعاتِ[3].

وقالَ القُرطبيُّ: قالَ العُلماءُ: الرُّوحُ الذِي نُفِخَ في آدمَ عَليهِ السَّلامُ كانَ خَلقاً مِن خَلْقِ اللهِ تَعالى، جعَلَ اللهُ تَعالى حَياةَ الأجسادِ بهِ، وإنَّما أضافَهُ إلى نفسِهِ عَلى طَريقِ الخَلقِ والمُلكِ، لا أنهُ جزءٌ منهُ، وهوَ كقولِهِ تَعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣] أي: مِن خَلْقِهِ[4].

والحاصِلُ: أنَّ قولَهُ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩] متردِّدٌ بينَ البعضيَّةِ، وهوَ باطلٌ فَنَنْفيه، وبينَ إضافَةِ التشريفِ والتَّعظيمِ وهوَ حقٌّ فنُعيِّنُه، فتأمَّلْ[5]، واللهُ أعلَمُ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٦/ ٤٧٦ـ٤٧٧).

(٢) في (ج): «الروح».

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٢١٠).

(٤) انظر: «الأسنى» (ص ١١١).

(٥) انظر: «فتاوى الرملي» (٤/ ٢٧٥) وقد نقله عن ابن التلمساني في «شرح معالم الدين» (ص ٢٢٦).

وأمَّا قولُهُ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١] فقالَ الزمخْشرِيُّ بعدَ أنِ استشْكَلَ مَعناهُ: نفخْنا الرُّوحَ في عيسَى فيها، أي: أحيَيناهُ في جَوفِها، ونحوُ ذلكَ أنْ يقُولَ الزَّمَّارُ: نفخْتُ في بيتِ فلانٍ، أي: نفخْتُ في المِزْمَارِ في بيتِهِ، انتَهى[1].

وقالَ أبو حيَّانَ: لا إشكالَ في ذلِكَ، لأنهُ عَلى حذْفِ مُضافٍ، أي: فنفَخنا في ابنِها مِن روحِنا، قالَ: وقولُهُ: «نَفخنا الرُّوحَ في عِيسَى فيها» استعمَلَ: (نفخَ) مُتعدِّياً، والمحفُوظُ أنْ لا يتعدَّى فيحتاجُ في تعدِّيهِ إلى سمَاعٍ، وأضافَ الرُّوحَ إليهِ تَعالى عَلَى جهَةِ التَّشريفِ؛ أي: نفخْنَا فيها، أو: في فَرجِها مِن روحٍ خلقنَاهُ بلا توسُّطِ أصلٍ[2].

وقالَ القُرطبيُّ وغيرُهُ: وقولُهُ: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ﴾ يريدُ دِرعَ مريمَ عَليها السَّلامُ، نفَخَ في جَيْبِ دِرعِها، فوصَلَ النَّفخُ إلَيها[3].

وقالَ ابنُ مسعودٍ، وابنُ عبَّاسٍ: خرجَتْ وعَلَيها جِلبابُها، فأخَذَ بكُمِّها فنفَخَ في جَيبِ دِرعها وكانَ مشقُوقاً مِن قُدَّامِها، فدخَلَتِ النَّفخةُ في صَدرِها فحمَلَتْ[4].

قالَ: فالمسِيحُ رُوحُ اللهِ؛ لأنهُ كانَ بنفخَةِ جِبريلَ في درعِ مَريمَ، ونسَبَ الرُّوحَ إليهِ تَعالى لأنهُ بأمرِهِ[5].

وأمَّا قولُهُ تَعالى لعيسَى: ﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠] أي: بالرُّوحِ المقدَّسةِ، وهوَ جبريلُ سمِّيَ بذلِكَ لأنَّ جسمَهُ رُوحانيٌّ، ويأتي بما فيهِ رُوحُ القُلوبِ

---

(١) انظر: «تفسير الكشاف» (٣/ ١٣٣).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٧/ ٤٦٣).

(٣) قاله البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢١٦)، وانظر: «الأسنى» للقرطبي (ص ١١١).

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤١٥٦)، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه! قلت: في إسناده أسباط والسدي، وكلاهما فيه ضعف.

(٥) قاله البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢١٦).

وحياتُها، وأُضيفَ للقُدسِ وهوَ الطَّهارةُ لأنهُ لا يقترِفُ ذَنباً[١]. وقيلَ: هوَ الرُّوحُ الذي بِهِ حَياةَ البدَنِ، وخصَّ روحَهُ عليهِ السَّلامُ بوصفِهِ بالقُدسِ؛ لأنهُ لم تَضمَّهُ الأصلابُ، ولا أرحامُ الطَّوامثِ[٢] لأنَّ أُمهُ لَمْ تحِضْ صلَّى اللهُ عَليهِ وعَلَيها.

ومنَ المتشَابهِ: النُّورُ، في قولِهِ تَعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

قالَ أهلُ التَّأويلِ: النورُ هوَ [الضوء][٣] المُدْرَكُ بالبصَرِ، فإسنادُهُ إلى اللهِ مجازٌ، كمَا تقولُ: زيدٌ عَدْلٌ.

وإسنادُهُ باعتِبارَينِ: إمَّا عَلى أنهُ بمعنَى اسمِ الفاعِلِ، أي: «مُنوِّرٌ»، كما قرِئَ بهِ، أو عَلَى الحَذْفِ، أي: ذو نورٍ، ويؤيدُهُ قولُهُ: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ وإضافتُهُ للسَّماواتِ والأرْضِ للدَّلالةِ عَلَى سعَةِ إشْراقِهِ، أو لاشتِمالِهِما عَلَى الأنوارِ الحسيَّةِ والعقليَّةِ وقصُورِ الإدراكاتِ البشَريةِ عَلَيهِما.

وقالَ القُرطبيُّ: فيهِ ستَّةُ أقوالٍ: إمَّا أنهُ بمَعْنى منوِّرٌ، أو ذو النُّورِ، أو هادِي، أو مُزيِّنٌ، أو ظاهِرٌ، أو أنَّهُ تَعالى نورٌ لا كالأنْوارِ، قالَهُ الشيخ أبو الحسَنِ[٤].

قالَ: وقالَتِ المعتَزلَةُ: لا يُقالُ إنهُ نورٌ، إلا بالإضافَةِ.

قالَ: والصحِيحُ عِندَنا أنهُ نورٌ لا كالأنوارِ[٥].

قالَ القُرطبيُّ: وقولُ الأشعَرِيِّ: إنهُ نورٌ ليسَ كالأنوارِ لا يصِحُّ أنْ يُريدَ أنهُ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٤٨١).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٦٢).

(٣) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

(٤) انظر: «الأسنى» (١/ ٤٥٩-٤٦٠) نقلًا عن ابن العربي.

(٥) انظر: «الأسنى» (١/ ٤٦٠).

جسْمٌ نُورانيٌّ ليسَ كالأجسَامِ النُّورانيةِ، لمعرِفَتنا بمذهَبِهِ في تنزيِهِ[١] اللهِ تَعَالى، بلْ باعتِبارِ أنهُ مِن نُورِهِ تُستمَدُّ جميعُ الأنوارِ كما سُمِّيَ العلمُ نُوراً، والقُرآنُ نُوراً لاستِنارَةِ القُلوبِ بِهِ، ويُسمَّى[٢] النبيُّ نوراً لأنهُ مُنيرٌ في ذاتِهِ، ويَستنيرُ بِهِ غيرُهُ، والمنيرُ في ذاتِهِ بنُورِهِ الذاتيِّ، والمنيرُ غيرُهُ بنُورِهِ الفِعليِّ هوَ اللهُ وحدَهُ.

وقالَ بعضهُمْ: إنَّ العرَبَ تسمِّي كلَّ ما جَلَا الشُّبهاتِ، وأزالَ الالتِباسَ، وأوضَحَ الحقَّ: نُوراً، قالَ تَعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا﴾ [النساء: ١٧٤] يعني: القُرآنَ، وعَلَى هذا المعنى سمَّى نبيَّهُ: ﴿وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٦].

قالَ الخطَّابيُّ: ولا يجُوزُ أنْ يُتوهَّمَ أنَّ اللهَ تَعالى نورٌ منَ الأنوارِ، فإنَّ النُّورَ يُضادُّ الظُّلمةَ، وتُعاقبُهُ فتزيلُهُ، وتعَالى اللهُ عَن أنْ يكُونَ لهُ ضدٌّ[٣].

وفي «صحيحِ مُسلمٍ» عَن أبي ذرٍ رضِيَ اللهُ عنهُ قالَ: سألْتُ رسُولَ اللهِ ﷺ: هلْ رأيتَ ربَّكَ؟ قالَ: «نورٌ أَنَّى أراهُ؟»[٤].

وصحَّفَهُ بعضُهمْ فقالَ: نُورانيٌّ، والمعنَى: غَلبني نورٌ أو غشِيني نورٌ، كيفَ أراهُ؟ «فأنى» استِفهامٌ عَلَى جهَةِ الاستبعَادِ، لغلبَةِ النُّورِ عَلَى بصرِهِ، كنورِ الشَّمسِ، فإنهُ يغشَى البصَرَ ويحيِّرُهُ إذا نظرَ إليهِ[٥].

قالَ القُرطبيُّ: ولا يُعارضُهُ الرِّوايةُ الأُخرَى: «رأيتُ نُوراً»[٦]، فإنهُ عندَ وقُوعِ

---

(١) في الأصل و(ج): «بمذهبه وتنزيه». والتصويب من «الأسنى» (١/ ٤٦٣).

(٢) في (ج): «وسمي».

(٣) انظر: «الأسنى» (١/ ٤٦٣).

(٤) أخرجه مسلم (١٧٨)، وأحمد (٢١٣٩٢) من حديث أبي ذر الغفاري.

(٥) انظر: «الأسنى» (١/ ٤٦٣).

(٦) أخرجه مسلم (١٧٨) (٢٩٢) من حديث أبي ذر.

بَصَرِهِ عَلَى النُّورِ، رآهُ ثمَّ غلبَهُ عليهِ بعدُ، فضعُفَ عنهُ بصَرُهُ، كالرائي عَينَ الشَّمسِ عِندَ كثرَةِ شُعاعِها، قالَ: هكذا قالَ عُلماؤنا[1].

*** تنْبيهٌ:**

اختلَفَ العُلماءُ: هلْ رأى محمَّدٌ ﷺ ربَّهُ بعينِ رأسِهِ أو بعَينِ قَلبِهِ؟ فمذهَبُ ابنِ عبَّاسٍ وطائفةٍ أنهُ رآهُ بعَيْنِ رأسِهِ، وإلى هذا ذهَبَ أبو الحسَنِ الأشعَريِّ ومَنْ وافَقَهُ.

ومذهَبُ عائشَةَ: أنهُ لمْ يرهُ بعَينِ رأسِهِ، لحدِيثِ مسلمٍ السَّابقِ، وعَلَى هذا طائفةٌ مِنَ العُلماءِ.

ورجَّحَ هذا القَولَ شيخُ الإسْلامِ ابنُ تيميةَ، وقالَ: قدْ تدبَّرنا عامَّةَ ما صنَّفَهُ المسلِمُونَ في هذِهِ المسألَةِ، وما تلقَّوهُ فيها قَريباً مِن مِئةِ مُصنَّفٍ، فلَمْ أجِدْ أحَداً يروِي بإسنادٍ ثابتٍ، ولا صحِيحٍ، ولا عَنْ صاحبٍ ولا عَنْ إمامٍ: أنهُ رآهُ بعينِ رأسِهِ.

قالَ: فالواجِبُ اتِّباعُ ما كانَ عليهِ السَّلفُ والأئمَّةُ، وهوَ إثباتُ مطلَقِ الرُّؤيةِ، أو رؤيةٌ مقيَّدةٌ بالفُؤادِ.

وقالَ: لمْ يثبُتْ عَنِ الإمامِ أحمَدَ التَّصريحُ بأنهُ عَليهِ السَّلامُ رأى ربَّهُ بعينِ رأسِهِ، لكِنْ حكَى النقَّاشُ عَن أحمدَ بنِ حنبَلٍ أنهُ قالَ: أنا أقُولُ بحديثِ ابنِ عبَّاسٍ بعينِهِ رآهُ رآهُ،،، حتَّى انقطَعَ نفسُهُ[2].

لكِنَّ ابنَ تيميةَ أعلَمُ بنقُولِ أحمَدَ وغيرِهِ منَ النقَّاشِ، وأحمَدُ أجلُّ مِن أنْ يكُونَ عندَهُ مِن عدَمِ السَّكينَةِ ما يتكلَّمُ بمثْلِ هذا حتَّى ينقَطِعَ نفَسُهُ، إنَّما هيَ حكاياتُ المُجازِفينَ في النُّقولِ عَنِ الأئمَّةِ، فتأمَّلْ.

---

(١) انظر: «الأسنى» (١/ ٤٦٣).

(٢) انظر: «تفسير القرطبي» (٧/ ٥٦)، و«الأسنى» (٢/ ١٤٦).

وصاحِبُ البَيتِ أدْرَى، وكَمْ للنَّاسِ مِن مجازفَاتٍ في المنقُولِ والمعقُولِ، والمرجِعُ في ذلِكَ إنما هوَ لأقوالِ المحقِّقينَ والعُلماءِ الراسِخِينَ، والأئمَّةِ الربَّانيينَ.

***

ومنَ المتشابِهِ: المجيءُ، في قولِهِ تعَالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وقولِهِ ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

فمذهَبُ السَّلفِ في هذا وأمثالِهِ السُّكوتُ عَنِ الخَوضِ في معنَاهُ، وتفويْضُ علمِهِ إلى اللهِ تَعَالى، كما مرَّتِ الإشَارةُ إليهِ أوَّلَ الكِتابِ.

ومذهَبُ أهلِ التَّأويلِ قالُوا: ﴿إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] أي: أمرُهُ وبَأْسُهُ، وجعَلَ ذلِكَ مجيئاً لهُ تَعَالى عَلَى سبيلِ التَّفخيمِ والتَّهْويلِ؛ لأنَّ الإتيانَ حقيقَةً هوَ الانتِقالُ مِن حيِّزٍ إلى حيِّزٍ، وذلِكَ مُستحيلٌ عَليهِ تَعَالى عندَ الجمهُورِ.

أو المرادُ: إلا أنْ يأتِيَهُمُ اللهُ بأمرِهِ وبأسِهِ، فحذَفَ المَأْتيَّ بِهِ لدلالَةِ الحالِ عَليهِ إيهاماً عليهِم؛ لأنهُ أبلَغُ في الوعِيدِ؛ لانقسَامِ خواطِرهِمْ وذهابِ فِكرِهِمْ في كلِّ وَجْهٍ، أو المأتيُّ بِهِ مذكُورٌ، وهوَ قولُهُ: ﴿فِى ظُلَلٍ﴾ و«في» بمعْنَى الباءِ[1].

وقيلَ: المرادُ بذلِكَ غايةُ الهيبَةِ، ونهايَةُ الفزَعِ لشدَّةِ ما يكُونُ يومَ القِيامةِ[2].

والالتِفاتُ إلى الغيبَةِ بعدَ قولِهِ: ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ﴾ [البقرة: ٢٠٩] للإيذانِ بأنَّ سُوْءَ صنِيعِهِمْ مُوجِبٌ للإعْراضِ عنهُمْ، وتَرْكِ الخِطابِ معهُمْ، وإيرادُ الانتِظارِ

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ١٣٤)، و«تفسير الرازي» (٥/ ٣٥٩).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٥/ ٣٥٨) و«تفسير النيسابوري» (١/ ٥٨٠).

للإشعارِ بأنهُـمْ لانهِماكِهمْ فيمـا هُمْ فيهِ مِـن مُوجبـاتِ العُقوبةِ، كأنهُـمْ طالِبونَ لها مترقِّبـونَ لوقُوعِها.

وقالَ مَسْلَمةُ بنُ القاسِمِ في كتابِ «غرائبِ الأُصولِ»: حدِيثُ تَجلِّي اللهِ يومَ القِيامَةِ ومجيئِهِ في الظُّلَلِ محمُولٌ عَلَى أنهُ تَعالى يُغيِّرُ أبصَارُ خلْقِهِ حتَّى يرَوهُ كذلِكَ، وهوَ عَلى عرشِهِ غير مُتغيِّرٍ عَن عظَمتِهِ، ولا متنَقِّلٍ عَن ملكِهِ، كذلِكَ جاءَ معناهُ عَن عبدِ العزيزِ الماجِشَونِ.

قالَ: فكلُّ حديثٍ جاءَ في التنقُّلِ والرُّؤيةِ في المحشَرِ، فمعنَاهُ أنهُ تَعالى يغيِّرُ أبصارَ خلقِهِ فيَرونَهُ نازِلاً ومُتجلياً، ويناجِي خلقَهُ ويخاطِبهُمْ، وهوَ غيرُ متغيِّرٍ عَن عظمَتِهِ، ولا مُتنقِّلٍ عَن ملكِهِ. انتَهى.

وهوَ تأويلٌ حسنٌ يطَّردُ في كثِيرٍ منَ المواضِعِ.

***

ومنَ المتشابِهِ: النزولُ، في حديثِ أحمَدَ، والترمِذِيِّ، وابنِ ماجَهْ، عَنْ عائشَةَ رضِيَ اللهُ عَنها عَنِ النبي ﷺ: «إنَّ اللهَ ينزِلُ ليلَةَ النصْفِ مِن شعبانَ إلى سماءِ الدُّنيا ليغفِرَ لأكثَرَ مِنْ عَددِ شَعْرِ غنَمِ بني كلْبٍ»(١).

وحديثُ أحمدَ ومسلِمٍ عَن أبي سعِيدٍ وأبي هُرَيرَةَ عَنِ النبيِّ ﷺ: «إنَّ اللهَ تعالى يُمْهِلُ، حتَّى إذا كانَ ثلُثُ الليلِ الأخيرُ نزَلَ إلى السَّماءِ الدُّنيا، فينادي: هلْ مِن مُسْتَغفِرٍ؟ هَلْ مِن تائبٍ؟ هلْ مِن سائلٍ؟ هلْ مِن داعٍ؟ حتَّى يَنْفَجرَ الفجْرُ»(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (٢٦٠١٨)، والترمذي (٧٣٩)، وابن ماجه (١٣٨٩) من حديث عائشة. وقال الترمذي: لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الحجاج، وسمعت محمداً يضعف هذا الحديث، قال: يحيى بن أبي كثير لم يسمع من عروة، والحجاج بن أرطأة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير.

(٢) أخرجه أحمد (٧٥٠٩)، ومسلم (٧٥٨).

وفي روايةِ البُخارِيِّ: «ينزِلُ ربُّنا عزَّ وجلَّ إلى السَّماءِ الدُّنيا»[1].

وقالَ الحافِظُ ابنُ حجرٍ: وقدِ اختُلِفَ في مَعْنى النُّزولِ عَلَى أقوالٍ:

فمنهُمْ مَن حملَهُ على ظاهِرِهِ وحقيقَتِهِ، وهمُ المُشَبِّهةُ، تَعالى اللهُ عَنْ قولِهِمْ.

ومنهُمْ مَن أنكَرَ صحَّةَ الأحادِيثِ وهُمُ الخوارِجُ.

ومنهُمْ مَن أجراهُ عَلَى ما ورَدَ، مُؤمناً بِهِ عَلَى طريقِ الإجمالِ، مُنزِّهاً للهِ تَعالى عَنِ الكيفيَّةِ والتَّشبيهِ، وهُمْ جُمهورُ السلَفِ، ونقلَهُ البيهَقِيُّ وغيرُهُ عنِ الأئمَّةِ الأربعَةِ، والسُّفيانَينِ، والحمَّادَينِ، والأوزَاعيِّ، واللَّيثِ وغيرِهِمْ.

ومنهُمْ مَن أوَّلهُ عَلَى وجهٍ يليقُ مُستعمَلٍ في كلامِ العرَبِ.

ومنهُمْ مَن أفرَطَ في التَّأويلِ حتَّى كادَ يخرُجُ إلى نوعٍ منَ التَّحريفِ[2].

قالَ البيهَقِيُّ: وأسلَمُها الإيمانُ بلا كَيفٍ، والسُّكوتُ عنِ المرادِ، إلا أنْ يَرِدَ ذلِكَ عنِ الصَّادقِ فيُصارَ إليهِ، قالَ: ومنَ الدَّليلِ عَلَى ذلِكَ اتِّفاقُهمْ عَلَى أنَّ التَّأويلَ المعيَّنَ غيرُ واجبٍ، فحِينئذٍ التَّفويضُ أسلَمُ، انتَهى.

قلتُ: وبمذهَبِ السَّلفِ أقولُ، وأَدِينُ اللهَ تَعالى بهِ، وأسأَلُهُ سُبحانَهُ الموتَ عَليهِ، معَ حسْنِ الخاتمَةِ في خَيرٍ وعافِيةٍ.

وقالَ العلَّامةُ الطُّوفيُّ في «قواعِدِ وجُوبِ الاستِقامَةِ والاعتِدالِ»: والمشهُورُ عِندَ أصحَابِ الإمامِ أحمَدَ أنهُمْ لا يتأوَّلونَ الصِّفاتِ التي مِن جنسِ الحركَةِ،

---

(١) أخرجها البخاري (١١٤٥) من حديث أبي هريرة.

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣/ ٣٠)، وفيه وجه آخر، وهو: ومنهم من فصَّل بين ما يكون تأويله قريباً مستعملاً في كلام العرب، وبين ما يكون بعيداً مهجوراً، فأوَّل في بعض وفوَّض في بعض، وهو منقول عن مالك، وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد.

كالمجيءِ والإتيانِ والنُّزولِ والهبُوطِ والدنُوِّ والتدلي، كما لا يتأوَّلونَ غيرَها، مُتابعةً للسَّلفِ الصالحِ.

قالَ: وكلامُ السَّلفِ في هذا البابِ يدُلُّ عَلَى إثباتِ المعْنَى المتنازَعِ فيهِ.

قالَ الأوزاعِيُّ لما سُئلَ عَنْ حديثِ النُّزولِ: يفعَلُ اللهُ ما يشاءُ[1].

وقالَ حمَّادُ بنُ زيدٍ: يدْنُو مِن خلقِهِ كيفَ يشاءُ، قالَ: وهوَ الذِي حكاهُ الأشعَرِيُّ عَن أهلِ السنَّةِ والحدِيثِ[2].

وقالَ الفُضيلُ بنُ عياضٍ: إذا قالَ لكَ الجهمِيُّ: أنا أكفرُ بربٍّ يزُولُ عَنْ مكانِهِ، فَقُلْ: أنا أُؤمنُ بربٍّ يفعَلُ ما يَشاءُ[3].

قالَ أبو الطيِّبِ: حضرْتُ عندَ أبي جعفرٍ الترمِذِيِّ -وهوَ مِن كبارِ فُقهاءِ الشَّافعيَّةِ وأثنَى عليهِ الدَّارقُطنيُّ وغيرُهُ- فسألَهُ سائلٌ عَنْ حديثِ: «إنَّ اللهَ ينزِلُ إلى سماءِ الدُّنيا». وقالَ لهُ: فالنُّزولُ كيفَ يكُونُ يبْقَى فوقَهُ علُوٌّ؟ فقالَ أبو جعفرٍ الترمِذيُّ: النُّزولُ مَعقولٌ، والكَيفُ مجهُولٌ، والإيمانُ بِهِ واجبٌ، والسُّؤالُ عنهُ بدعَةٌ[4].

فقدْ قالَ في النُّزولِ كما قالَ مالِكٌ في الاستِواءِ، وهكَذا القولُ في سائرِ الصِّفاتِ.

قالَ أبو عبدِ اللهِ أحمدُ بنُ سَعيدٍ الرَّباطيُّ: حضَرْتُ مجلِسَ الأميرِ عَبدِ اللهِ بنِ طاهرٍ وحضَرَ إسحَاقُ بنُ راهُويَهْ، فسُئلَ عَن حَديثِ النُّزولِ أصحِيحٌ هوَ؟ قالَ: نعَمْ، فقالَ لهُ بعضُ قوَّادِ الأميرِ: يا أبا يعقُوبَ! أتزعُمُ أنَّ اللهَ ينزِلُ كلَّ ليلةٍ؟ قالَ: نعَمْ، قالَ:

---

(١) انظر: «المسالك في شرح الموطأ» (٣/ ٤٥٢)، و«إكمال المعلم» (٣/ ١١٠).

(٢) انظر: «الاستقامة» (١/ ٧٦).

(٣) انظر: «خلق أفعال العباد» (ص ٣٣)، و«الإبانة الكبرى» (٧/ ٢٠٤).

(٤) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٣٣).

كيفَ ينزِلُ؟ قالَ لهُ إسحاقُ: أثبِتِ الحدِيثَ حتَّى أصفَ لكَ النُّزولَ، فقالَ لهُ الرجُلُ: أثبتهُ، فقالَ لهُ إسحاقُ: قالَ اللهُ تعَالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] فقالَ الأميرُ عَبدُ اللهِ بنُ طاهرٍ: يا أبا يعقُوبَ! هذا يومُ القيامةِ، فقالَ إسحاقُ: أعزَّ اللهُ الأميرَ، ومَن يجِيءُ يومَ القِيامةِ مَن يمنَعُهُ اليومَ[1].

وقالَ حربُ بنُ إسماعِيلَ: سمِعتُ إسحاقَ بنَ إبراهِيمَ يقُولُ: ليسَ في النُّزولِ وصفٌ، قالَ: وقالَ إسحاقُ: لا يجوزُ الخَوضُ في أمرِ اللهِ كما يجوزُ الخَوضُ في أمرِ المخلُوقينَ، لقَولِ اللهِ تعَالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ولا يجوزُ أنْ يتوهَّمَ عَلَى اللهِ بصِفاتِهِ وأفعالِهِ بفهْمِ ما يجوزُ التفكُّرُ والنظَرُ في أمرِ المخلُوقينَ، وذلِكَ أنهُ يمكِنُ أنْ يكُونَ اللهُ مَوصُوفاً بالنُّزولِ كلَّ ليلةٍ إذا مَضَى ثُلثُها إلى السَّماءِ الدُّنيا كما شاءَ، ولا يُسأَلُ كيفَ نُزولُهُ؛ لأنَّ الخالِقَ يصنَعُ ما شاءَ كما شاءَ. انتَهى كلامُ الطُّوفيِّ[2].

وقالَ بعضُ المحقِّقينَ منَ الشَّافعيةِ: والذِي شرَحَ اللهُ صَدرِي في حالِ المتكلِّمينَ الذينَ أوَّلُوا الاستِواءَ بالاستِيلاءِ، والنُّزولَ بنُزولِ الأمرِ، واليدَينِ بالنِّعمتَينِ والقُدرتَينِ، أنهُمْ ما فهِمُوا في صفاتِ الربِّ إلا ما يَلِيقُ بالمخلُوقينَ، فما فهِمُوا عَنِ اللهِ تَعَالى استواءً يليقُ بهِ، ولا نُزولاً يليقُ بهِ، ولا يدَينِ تليقُ بعظَمتِهِ بلا تكييفٍ ولا تشبيهٍ، فلذَلكَ حرَّفُوا الكلِمَ عَنْ مواضِعهِ، وعطَّلُوا ما وصَفَ اللهُ بهِ نفسَهُ، أو وصفَهُ بهِ رسُولُهُ.

قالَ: ولا رَيبَ أنَّا نحنُ وهُمْ مُتَّفقُونَ عَلَى إثباتِ صفَةِ الحياةِ، والسمْعِ، والبصَرِ،

---

(١) انظر: «الاستقامة» (١/ ٧٨).

(٢) انظر: «الاستقامة» (١/ ٧٨).

والعلْمِ، والقُدرةِ، والإرادَةِ، والكلامِ للهِ تَعَالى، ونحنُ قَطعاً لا نعقِلُ منَ الحياةِ والسمعِ، والبصَرِ والعلمِ، إلا أعراضاً تقومُ بجوارِحِنا.

فكمَا يقُولونَ: حياتُهُ تَعالى وعِلمُهُ وسمعُهُ وبصَرُهُ ليسَتْ بأعراضٍ، بلْ هيَ صِفاتٌ كما تلِيقُ بِهِ لا كما تلِيقُ بنا، فمِثلُ ذلِكَ بعينِهِ فوقِيَّتُهُ واستِواؤهُ ونُزُولهُ ونحوِ ذلِكَ، فكلُّ ذلِكَ ثابتٌ معلُومٌ غيرُ مكيَّفٍ بحركَةٍ أو انتِقالٍ يليقُ بالمخلُوقِ، بلْ كما يليقُ بعظمَتِهِ وجلالِهِ، فإنَّ صِفاتِهِ مَعلومةٌ مِن حيثُ الجُملَةُ والثُّبوتُ، غيرُ مَعقولةٍ مِن حيثُ التَّكييفُ والتحدِيدُ، ولا فرْقَ بينَ الاستِواءِ والنُّزولِ، والسَّمعِ والبصَرِ، الكلُّ ورَدَ في النصِّ.

فإنْ قالُوا في الاستِواءِ والنُّزولِ: شبَّهْتُمْ، فنقُولُ لهُمْ في السمْعِ والبصَرِ: شبَّهتُمْ ووصفتُمْ ربَّكُمْ بالعَرَضِ، فإنْ قالُوا: لا عرَضَ بلْ كما يليقُ بِهِ تَعَالى، قُلنا: والاستِواءِ والنُّزولِ كما يليقُ بهِ تَعَالى، قالَ: فجمِيعُ ما يُلزِمونَنا بهِ في الاستِواءِ والنُّزولِ، واليَدِ والوجْهِ، والقدَمِ والضَّحكِ والتعجُّبِ مِن التشبيهِ نُلزِمهُمْ بِهِ في الحياةِ والسَّمعِ والبصَرِ والعلْمِ، فكَمَا لا يجعَلُونها أعراضاً كذلِكَ نحْنُ لا نجعَلُها جَوارحَ، ولا ما يوصَفُ بِهِ المخلُوقُ، وليسَ مِنَ الإنصَافِ أنْ يفهَمُوا في الاستِواءِ والنُّزولِ، والوجْهِ واليَدِ صِفاتِ المخلُوقينَ، فيحتَاجُوا إلى التَّأويلِ والتَّحريفِ، ولا يفَهمُوا ذلِكَ في الصفَاتِ السبْعِ، وحيثُ نزَّهُوا ربهُمْ في الصِّفاتِ السبْعِ معَ إثباتِها، فكذلِكَ يُقالُ في غَيرِها، فإنَّ صفَات الربِّ كلَّها جاءَتْ في موضِعٍ واحِدٍ، وهوَ الكتابُ والسنَّةُ، فإذا أثبَتنا تلْكَ بلا تأويلٍ، وأوَّلْنا هذِهِ وحرَّفناها، كنَّا كمَنْ آمَنَ ببعضِ الكتابِ وكفَرَ ببعْضٍ، وفي هذا بلاغٌ وكِفايةٌ، انتَهى[1].

---

(١) انظر: «رسالة في إثبات الاستواء» للجويني (٧٢ـ٧٥).

وقالَ أهلُ التَّأويلِ: إنَّ العرَبَ تنسِبُ الفعْلَ إلى مَن أمرَ بهِ، كمَا تنسِبُهُ إلى مَن فعلَهُ وباشَرَهُ بنفسِهِ، كما يقُولونَ: كتَبَ الأميرُ إلى فُلانٍ، وقطَعَ يدَ اللصِّ وضربَهُ، وهوَ لمْ يُباشِرْ شَيئاً مِن ذلِكَ بنفسِهِ، ولهذا احتِيجَ للتَّأكيدِ فيقُولونَ: جاءَ زيدٌ نفسُهُ، وفعَلَ كذا بنفسِهِ، وتقولُ العرَبُ: جاءَ فلانٌ إذ جاءَ كتَابُهُ أو وصيَّتُهُ، ويقولُونَ: أنتَ ضربْتَ زيداً لمَنْ لمْ يضرِبهُ، ولمْ يأمُرْ إذا كانَ قدْ رضِيَ بذلِكَ، قالَ تَعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٩١] والمخاطَبونَ بهذا لمْ يقتُلُوهُمْ، لكنَّهمْ لما رَضُوا بذلِكَ ووَالَوا القتلَةَ نُسِبَ الفعْلُ إليهِمْ.

والمعْنَى هُنا: أنَّ اللهَ تَعَالى يأمُرُ مَلَكاً بالنُّزولِ إلى السَّماءِ الدُّنيا، فينادِي بأمرِهِ.

وقالَ بعضُهمْ: إنَّ قولَهُ: «ينزِلُ» راجِعٌ إلى أفعالِهِ، لا إلى ذاتِهِ المقدَّسةِ، فإنَّ النُّزولَ كما يكُونُ في الأجسَامِ يكُونُ في المعاني، أو: راجِعٌ إلى الملكِ الذِي ينزِلُ بأمرِهِ ونهيِهِ تَعَالى، فإنْ حملْتَ النُّزولَ في الحديثِ عَلَى الجسْمِ فتلْكَ صفَةُ الملَكِ المبعُوثِ بذلِكَ، وإنْ حملتَهُ عَلَى المعنَويِّ، بمَعْنى أنهُ لمْ يفعَلْ ثمَّ فعَلَ، فسمَّى ذلِكَ نُزُولاً عَنْ مَرتبةٍ إلى مَرتبةٍ، فهيَ عربيَّةٌ صحِيحةٌ.

والحاصِلُ: أنَّ تأويلَهُ بوجهَينِ إمَّا بأنَّ المرادَ «ينزِلُ أمرُهُ» أو «الملَكُ بأمرِهِ»، وإمَّا بمعْنى أنهُ استِعارةٌ بمعْنَى التلطُّفِ بالدَّاعينَ والإجابَةِ لهُمْ ونحوِ ذلِكَ، كما يُقالُ: نزَلَ البائعُ في سِلعتِهِ إذا قارَبَ المشترِي بعدَ مباعدَةٍ، وأمكنَهُ مِنها بعدَ مَنعةٍ، والمعْنَى هُنا: أنَّ العبدَ في هذا الوقْتِ أقرَبُ إلى رحمَةِ اللهِ منهُ في غيرِهِ منَ الأوقاتِ، وأنَّهُ تَعَالى يُقْبِلُ عليهِمْ، والعطْفُ في هذا الوقْتِ بما يُلْقِيهِ في قلوبهِمْ مِنَ التَّنبيهِ والتذكُّرِ الباعِثَينَ لهُمْ عَلى الطاعَةِ.

وقدْ حكَى ابنُ فورَكٍ: أنَّ بعضَ المشَايخِ ضبَطَ روايةَ البُخاريِّ بضَمِّ أولِهِ عَلَى

حذْفِ المفعُولِ، أي: «يُنزلُ مَلَكاً»[١]، ويقوِّيهِ ما رواهُ النَّسائيُّ وغيرُهُ عَن أبي هُريرَةَ وأبي سَعيدٍ رضِيَ اللهُ عَنهُما قالا: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يُمهِلُ حتَّى يمضِيَ شطرُ اللَّيلِ الأولُ، ثمَّ يأمرُ مُنادِياً يقُولُ: هلْ مِن داعٍ يستَجابُ لهُ؟ هلْ مِن مُستغفرٍ يُغفرُ لهُ، هَلْ مِن سائلٍ يُعطَى»[٢].

قالَ القرطبيُّ[٣]: صحَّحهُ أبو محمَّدٍ عبدُ الحقِّ[٤] قالَ: وهذا يرفَعُ الإشكالَ، ويُزيلُ كلَّ احتِمالٍ، والسنَّةُ يُفسِّرُ بعضُها بعضاً، وكذلِكَ الآياتُ، ولا سَبيلَ إلى حملِهِ عَلَى صِفاتِ الذَّاتِ المقدَّسةِ، فإنَّ الحدِيثَ فيهِ التصريحُ بتجدُّدِ النُّزولِ، واختِصاصِهِ ببعْضِ الأوقاتِ والسَّاعاتِ، وصِفاتُ الربِّ يجِبُ اتِّصفاهُا بالقِدَمِ وتنزيهُها عَنِ الحدُوثِ والتجدُّدِ بالزَّمانِ، قيلَ: وكلُّ ما لمْ يكُنْ فكانَ، ولم يثبُتْ فثبَتَ مِن أوصافِهِ تَعالى، فهوَ مِن قَبيلِ صِفاتِ الأفعَالِ، فالنُّزولُ والاستِواءُ مِن صفاتِ الأفعَالِ[٥]، واللهُ تَعالى أعلَمُ.

*** تنبيهٌ:**

قالَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ[٦]: جِماعُ الأمرِ أنَّ الأقسَامَ المُمْكِنةَ في آياتِ الصِّفاتِ وأحادِيثِها ستَّةُ أقسَامٍ؛ كلُّ قسمٍ عَليهِ طائفةٌ مِن أهلِ القِبلةِ:

قسمَانِ يقُولونَ: تُجرَى عَلَى ظواهِرِها.

---

(١) انظر: «مشكل الحديث» (ص٢٠٥).

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٢٤٣).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (٤/ ٢٣٩)، و«الأسنى» (١/ ٢٠٢).

(٤) انظر: «الأحكام الصغرى» لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي (١/ ٢٧٨).

(٥) انظر: «الأسنى» (١/ ٢٠٢) باختصار.

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٣) وما بعدها.

وقسمَانِ يقُولونَ: عَلَى خِلافِ ظَواهِرها.

وقسمَانِ يسكُتُونَ.

أمَّا الأوَّلونَ فقِسمانِ:

أحدُهُما: مَنْ يجرِيها عَلَى ظاهِرِها مِن جنسِ صِفاتِ المخلُوقينَ، فهؤلاءِ المُشبِّهةُ، ومذهبُهمْ باطلٌ، أنكرَهُ السَّلفُ، وإليهِمْ توجَّهَ الردُّ بالحقِّ.

الثَّاني: مَن يُجرِيها عَلَى ظاهِرِها اللَّائقِ بجَلالِ اللهِ، كما يجرِي اسمُ العليمِ والقديرِ، والربِّ والإلهِ، والموجُودِ والذَّاتِ، ونحوِ ذلِكَ، عَلَى ظاهِرِها اللائقِ بجَلالِ اللهِ تَعَالى، فإنَّ ظواهِرَ هذِهِ الصِّفاتِ في حقِّ المخلُوقينَ: إمَّا جوهرٌ مُحْدَثٌ، وإما عرَضٌ قائمٌ.

فالعلْمُ، والقُدرةُ، والكَلامُ، والمَشِيئةُ، والرَّحمةُ، والرِّضا، والغضَبُ ونحوُ ذلِكَ في حقِّ العبدِ أعراضٌ، والوجْهُ واليدُ والعَينُ في حقِّهِ أجسامٌ.

فإذا كانَ اللهُ موصُوفاً عندَ عامَّةِ أهلِ الإثبَاتِ بأنَّ لهُ عِلْماً وقُدرةً وكَلاماً ومَشيئةً، ـ وإنْ لَمْ تكُنْ أعراضاً يجوزُ عليه ما يجوز على صفات المخلوقين[1] ـ جازَ أنْ يكونَ وجهُ الله ويداه صفاتٍ ليست أجساماً يجوز عَليها ما يجوزُ عَلَى صِفاتِ المخلُوقينَ، فكذلِكَ الوجْهُ واليَدُ والعَينُ صِفاتٌ لهُ تَعَالى، ليسَتْ كصِفاتِ المخلُوقينَ[2]. وهذا هوَ المذهَبُ الذِي حكَاهُ الخطَّابيُّ وغيرُهُ عنِ السَّلفِ، وعَليهِ يدُلُّ كلامُ جمهُورِهِمْ،

---

(١) ما بين معترضتين سقط في الأصل و(ج) وأثبته من «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٤).

(٢) قوله: «فكذلك الوجه والعين» إلى هاهنا ليس في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٤).

وجاء في الأصل: «كصفات المخلوقين» وصححها الشيخ شعيب الأرنؤوط إلى: «ليست كصفات المخلوقين». وقال: ولا يستقيم المعنى إلا بها.

وكلامُ الباقِينَ لا يخالفُهُ وهوَ أمرٌ واضِحٌ، فإنَّ الصِّفاتِ كالذَّاتِ، فكَما أنَّ ذاتَ اللهِ ثابتةٌ حقِيقةً مِن غيرِ أنْ تكُونَ مِن جنسِ ذواتِ المخلُوقينَ، فكذلِكَ صِفاتُهُ ثابتةٌ مِن غيرِ أنْ تكُونَ مِن جنسِ صِفاتِ المخلُوقاتِ، فمَنْ قالَ: لا أعقِلُ عِلماً ويداً إلا مِن جنسِ العلْمِ واليدِ المعهُودَتَينِ، قيلَ لهُ: فكيفَ تعقِلُ ذاتاً مِن غيرِ جنسِ ذواتِ المخلُوقينَ؟ ومِن المعلُومِ أنَّ صفاتِ كلِّ موصُوفٍ تُناسِبُ ذاتَهُ، وتلائمُ حَقيقتَهُ، فمَنْ لم يفهَمْ مِن صفاتِ الربِّ الذِي ليسَ كمثلِهِ شيءٌ، إلا ما يناسِبُ المخلوقَ، فقَدْ ضلَّ في عقلِهِ ودينِهِ.

ومـا أحسَـنَ ما قـالَ بعضُهُـمْ: إذا قـالَ لـكَ الجهمِيُّ: كيـفَ استَوى، أو كيفَ ينـزِلُ إلـى السَّـماءِ الدُّنيـا، أو كيـفَ يـداهُ؟ ونحـو ذلِـكَ، فقـلْ لـهُ: كيـفَ هـوَ فـي نفسِـهِ؟ فـإذا قـالَ: لا يعلَـمُ مـا هُـوَ إلا هُـوَ، وكُنْهُ البـارِئ غيـرُ مَعلـومٍ للبشَـرِ، فقُلْ لـهُ: فالعلْـمُ بكيفيَّـةِ الصفَـةِ يستَلزِمُ العلْـمَ بكيفيَّـةِ الموصُـوفِ، فكيـفَ يمكِـنُ أنْ تُعلَـمَ كيفيَّـةٌ لموصُوفٍ لـمْ تُعلَـمْ كيفيَّتُهُ؟ وإنَّمـا تعلَمُ الـذَّاتُ والصِّفـاتُ مِن حيثُ الجملَـةُ عَلَـى الوجْـهِ الـذِي ينبَغِـي لـهُ، بلْ هـذِهِ الرُّوحُ قَـدْ عَلِـمَ العاقِـلُ اضطرابَ النَّـاسِ فيهـا، وإمسَـاكَ النُّصـوصِ عَـنْ بيـانِ كيفِيَّتها.

أفلا يعتَبرُ العاقِلُ بها عَنِ الكَلامِ في كيفيَّةِ الله تَعالى، معَ أنَّا نقطَعُ بأنَّ الرُّوحَ في البدَنِ، وأنَّها تخرُجُ منهُ وتعرُجُ إلى السَّماءِ، وأنها تُسَلُّ منهُ وقْتَ النَّزعِ كما نطَقَتْ بذلِكَ النُّصوصُ الصَّحيحةُ، لا نُغَالي في تجرِيدِها غُلوَّ المتفَلسِفَةِ ومَن وافقَهُمْ، حيثُ نَفَوا عَنها الصعودَ والنُّزولَ، والاتِّصالَ بالبدَنِ والانفِصالَ عنهُ، وتخبَّطُوا فيها حيثُ رأَوها مِن غيرِ جِنسِ البدَنِ وصِفاتِهِ، فعدَمُ مُماثلَتِها للبَدَنِ لا ينبَغِي أنْ تكُونَ هذِهِ الصِّفاتُ ثابتةً لها بحسبِها.

قالَ: **وأمَّا القِسمانِ اللَّذانِ** [ينفيانِ ظاهرَها، أعني الذين][١] يقُولونَ: هيَ عَلى خِلافِ ظواهِرِها، فقِسمانِ:

قسمٌ يتأوَّلُونها ويُعيِّنُونَ المراد؛ مثلَ قولِهِمْ: «استوَى» بمعْنَى: استَوْلى، أو بمَعْنى علوِّ المكانَةِ والقَدرِ، أو: بمَعْنى ظُهورِ نُورِهِ للعَرشِ، أو بمَعْنى انتِهاءِ الخلْقِ إليهِ، إلى غيرِ ذلِكَ مِن مُعاني المتكلِّفينَ.

وقسْمٌ يقُولونَ: اللهُ أعلَمُ بالمرادِ بها، لكنَّا نعلَمُ أنهُ لمْ يُرِدْ بها إثباتَ صفَةٍ خارِجةٍ عما عَلمنَاهُ.

قالَ: **وأمَّا القِسمانِ الواقفانِ:**

فقسْمٌ يقُولونَ: يجوزُ أنْ يكُونَ المرادُ ظاهِرَها اللَّائقَ باللهِ تَعالى، ويجوزُ أنْ لا يكُونَ صفَةً للهِ، وهذِهِ طَريقةُ كثيرٍ مِن الفُقهاءِ وغيرِهِمْ.

وقسْمٌ يُمْسِكُونَ عَنْ هَذا كلِّهِ، ولا يزِيدُونَ عَلَى تلاوةِ القُرآنِ، وقِراءةِ الحديثِ مُعرِضِينَ بقلُوبِهِمْ وألسنَتِهِمْ عَنْ هذِهِ التقْديراتِ.

قالَ: فهذِهِ الأقسَامُ الستَّةُ لا يمكِنْ أنْ يخرُجَ الرَّجلُ عَنْ قسمٍ مِنها، قالَ: والصَّوابُ في كثِيرٍ مِن آياتِ الصِّفاتِ وأحادِيثِها القطْعُ بالطرِيقَةِ الثَّانيةِ[٢].

انتَهى كلامُ ابنِ تيميةَ.

***

(١) ما بين معكوفتين زيادة من «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٦).

(٢) في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٦): «القطع بالطريقة الثابتة كالآيات والأحاديث...».

خاتمةٌ

قالَ الإمامُ الحافِظُ ابنُ الجوزِيِّ الحنبَليُّ رحمَهُ اللهُ في كتابِهِ «صيدِ الخاطِرِ»[1]:

مِن أضرِّ الأشياءِ عَلَى العوامِ كلامُ المُتأوِّلينَ والنُّفاةِ للصِّفاتِ والإضافاتِ، فإنَّ الأنبياءَ عَليهِمُ السَّلامُ بالغُوا في الإثباتِ لِيُقَرِّروا في أنفسِ العوامِ وُجودَ الخالقِ؛ فإنَّ النفُوسَ تأنَسُ بالإثباتِ، فإذا سمِعَ العامِيُّ ما يوجِبُ النفيَ طردَ عنْ قلبِهِ الإثباتَ، فكانَ مِن أعظَمِ الضرَرِ عَليهِ، وكانَ هذا المُنزِّهُ منَ العُلماءِ عَلى زعمِهِ مُقاوماً لإثباتِ الأنبياءِ بالمَحْوِ، وشارِعاً في إبطالِ ما بُعِثُوا بهِ.

قالَ: وبيانُ هذا أنَّ اللهَ أخبَرَ باستِوائهِ عَلَى العرْشِ، فأنِسَتِ النُّفوسُ بإثباتِ الإلَهِ ووجُودِهِ، وقالَ تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وقالَ: ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٦] ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. وأخبَرَ الرسُولُ أنهُ «ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا»[2]، وقالَ: «قلوبُ العبادِ بينَ إصبَعينِ مِن أصابعِ الرَّحمنِ»[3] وقالَ: «كتَبَ التَّوراةَ بيدِهِ»[4]، و«كتَبَ كتاباً فهوَ عِندَهُ فوقَ العرْشِ»[5] إلى غيرِ ذلِكَ مما يطُولُ ذِكرُهُ.

فإذا امتَلأَ العامِيُّ والصبيُّ منَ الإثباتِ، وكادَ يأنَسُ منَ الأوصَافِ بما يفهَمُهُ الحسُّ قيلَ لهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فمحَا مِن قلبِهِ ما نقشَهُ [الخيال][6]، وتبقَى ألفاظُ الإثباتِ مُتمكِّنةً.

---

(١) انظر: «صيد الخواطر» (١١٦).

(٢) سلف تخريجه.

(٣) سلف تخريجه.

(٤) سلف تخريجه.

(٥) سلف تخريجه.

(٦) ما بين معكوفتين زيادة من «صيد الخاطر» (١١٦).

ولهذا أقرَّ الشَّارعُ عَلى مثلِ هذا، فسَمعَ مُنشداً يقولُ:

وإنَّ العَـرْشَ فَـوْقَ المـاءِ طَـافٍ وفَوْقَ العَـرْشِ رَبُّ العَالَمِيْنَـا

فضحِكَ[١].

وقالَ لهُ الآخرُ: أوَ يضْحكُ ربُّنا؟ فقالَ: «نعَمْ»[٢]. وقالَ: «إنهُ عَلى عرشِهِ هكَذا» وأشارَ بيدِهِ مثلَ القبَّةِ[٣].

كلُّ هذا ليقرِّرَ الإثباتَ في النُّفوسِ.

وأكثَـرُ الخلْـقِ لا يعرِفُـونَ مـنَ الإثبـاتِ إلا بمـا يعلَمُـونَ مـنَ الشـاهِدِ، فيقنَـعُ مِنهُـمْ بذلِـكَ إلـى أنْ يفهَمُـوا التَّنْزيهَ، ولهذا صحَّحَ الشَّـارعُ إسـلامَ مـنِ اعتصَمَ منَ القَتْلِ بالسُّـجودِ.

قالَ: فأمَّا إذا ابتدَأَ العامِيُّ الفارِغُ القلْبِ مِن فهْمِ الإثبَاتِ، فقيلَ لهُ: ليسَ في السَّماءِ، ولا عَلَى العرشِ، ولا يوصَفُ بيدٍ، وكلامُهُ إنَّما هوَ الصفَةُ القائمَةُ بذاتِهِ، وليسَ عِندنا منهُ شيءٌ، ولا يُتصوَّرُ نُزولُهُ، انمَحَى مِن قلبِهِ تَعظيمُ المصحَفِ ـ الذِي الاستِخفافُ بهِ كفرٌ[٤] ـ ولمْ ينتقِشْ في سرِّهِ إثباتُ إلهٍ، وهذِهِ جِنايةٌ عَظيمةٌ عَلَى الأنبياءِ توجِبُ نقضَ ما تعِبوا في إثباتِهِ.

قالَ: فلا يجوزُ للعالمِ أنْ يأتيَ إلى عقيدَةِ عاميٍّ قدْ أَنِسَ بالإثباتِ فيُكدِّرَها، فإنَّهُ يفسِدُهُ ويَصْعبُ صلاحُه، فأمَّا العالمُ فإنَّا قدْ أمِنَّاهُ، فإنهُ لا يخْفَى عليهِ استِحالةُ

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) سلف تخريجه.

(٣) سلف تخريجه.

(٤) ما بين معترضتين ليس في «صيد الخاطر» (ص ١١٨).

تجدُّدِ صفةٍ للهِ، وأنهُ لا يجُوزُ أنْ يكُونَ استَوَى كما يعلَمُ، ولا يجُوزُ أنْ يكُونَ سُبحانَهُ مَحْمُولاً، ولا أنْ يوصَفَ بملاصقَةٍ ومماسَّةٍ، ولا أنْ ينتَقِلَ، ولا يخْفَى عليهِ أنَّ المرادَ بتقلِيبِ القُلوبِ بينَ إصبَعينِ إنما هوَ الإعلامُ بالتحكُّمِ في القُلوبِ، فإنَّ ما يدِيرُهُ الإنسانُ بينَ إصبَعينِ هوَ متحكِّمٌ فيهِ إلى الغَايةِ، ولا يحتاجُ إلى تأويلِ مَنْ قالَ: «الإصبَعُ»: الأثرُ الحسَنُ، ولا إلى تأويلِ مَن قالَ: يداهُ: نِعمتَاهُ؛ لأنهُ إذا فهِمَ أنَّ المقصُودَ الإثباتُ، وقدْ حدَّثَنا بما نعقِلُ وضُرِبتْ لنا الأمثالُ، وبما نعلَمُ، وقدْ ثبَتَ عِندَنا بالأصلِ المقطُوعِ بهِ أنهُ لا يجوزُ عَليهِ تَعَالى ما يَعرِفُهُ الحسُّ، فَهِمْنا[1] المقصُودَ بذكرِ ذلِكَ.

قالَ: فأصلَحُ ما نقولُ للعوامِ: أَمِرُّوا هذِهِ الأشياءَ كما جاءَتْ، ولا تتعرَّضُوا لتأويلِها، كلُّ ذلِكَ لقصْدِ حفْظِ الإثباتِ الذِي جاءَ بهِ الأنبِياءُ، وهذا هوَ الذِي قصدَهُ السلَفُ.

وكانَ الإمامُ أحمَدُ يمنَعُ أنْ يُقالَ: لفظِي بالقرآنِ مخلُوقٌ أو غيرُ مخلُوقٍ، كلُّ ذلِكَ ليحمِلَ النَّاسَ عَلَى الاتِّباعِ لا الابتِداعِ، وتبقَى ألفاظُ الإثباتِ عَلَى حالِها.

وأجهَلُ النَّاسِ مَن جاءَ إلى ما قصَدَ النبيُّ ﷺ تعظيمَهُ فأضعفَ في النُّفوسِ قِوى التعظِيمِ، فإنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «لا تُسافِرُوا بالقرآنِ إلى أرْضِ العدوِّ»[2] ويشِيرُ إلى المصحَفِ، ومنعَ الإمامُ الشَّافعيُّ أنْ يحمِلَهُ المُحدِثُ بعِلَّاقَتِهِ تعظيماً لهُ، فإذا جاءَ مُتَحذْلِقٌ فقالَ: الكلامُ صفَةٌ قائمَةٌ بذاتِ المتكلِّمِ، فمَعنى قولِهِ هذا أنهُ ما هاهُنا شيءٌ يحترَمُ، فهذا قدْ ضادَّ ما أتى بهِ مقصُودُ الشَّرعِ.

---

(١) في «صيد الخاطر» (ص١١٨): «علمنا».

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٩٠)، ومسلم (١٨٦٩) من حديث ابن عمر.

قالَ: وينبَغِي أنْ تفهَمَ أوضاعَ الشَّرعِ ومقاصِدَ الأنبياءِ، وقدْ منَعُوا مِن كشْفِ ما قدْ قنَعَ الشَّرعُ بسَترِهِ، فنهَى رسولُ اللهِ ﷺ عنِ الكلامِ في القدَرِ(١)، ونهَى عنِ الاختِلافِ(٢)، فإنَّ الباحِثَ عنِ القَدَرِ إذا بلَغَ فهمُهُ إلى أنْ يقُولَ: قضَى وعاقَبَ، تَزلزَلَ إيمانُهُ بالعدْلِ، وإنْ قالَ: لمْ يَقْدِرْ ولمْ يَقْضِ، تزلزَلَ إيمانُهُ بالقُدْرَةِ(٣)، فكانَ الأَوْلى ترْكَ الخوْضِ في هذِهِ الأشياءِ.

قالَ: ولعلَّ قائلاً يقُولُ: هذا منعٌ لنا عنِ الاطِّلاعِ عَلَى الحقائقِ، وأمرٌ بالوقُوفِ معَ التَّقليدِ!

فأقُولُ: لا، إنَّما أَعْلمَكَ أنَّ المرادَ منكَ: الإيمَانُ بالمجمَلِ، فإنَّ قُوَى فهمِكَ تَعْجَزُ عَنْ إدراكِ الحقائقِ، فإنَّ الخليلَ عَليهِ السَّلامُ قالَ: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فأراهُ مَيتاً حَيِيَ، ولمْ يُرِهِ كيفَ أحياهُ، لأنَّ قُواهُ تعجَزُ عَن إدراكِ ذلِكَ، يعني: ومِثْلُهُ كقولِهِ تَعَالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٤٤٨)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٤٤٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٨) من طريق مسهر بن عبد الملك، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن ابن مسعود مرفوعاً، وفيه «إذا ذكر القدر فأمسكوا». وقال أبو نعيم: غريب من حديث الأعمش، تفرد به عنه مسهر. اهـ. ومسهر ضعيف.

وأخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٢١٠)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٤٠) من طريق أبي قحذم، عن أبي قلابة، عن ابن مسعود، به. وإسناده واهٍ، أبو قحذم متروك، وأبو قلابة لم يسمع ابن مسعود.

وقد حسنه العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ٣٩).

(٢) كما في حديث أبي هريرة عند البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

(٣) في الأصل و(ج): «بالقدر». والمثبت من «صيد الخاطر» (ص ١١٩)، وعبارته: «تزلزل إيمانه بالقدرة والملك».

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٩] لعَجْزِ النفسِ عَنْ إدراكِ الحقائقِ عَلى ما هيَ عَليهِ.

قالَ: وقدْ كانَ النبيُّ ﷺ ـ الذِي بُعثَ ليُبيِّنَ للنَّاسِ ما نُزِّلَ إليهِمْ ـ يقنَعُ مِنَ المسلِمِ بنفْسِ الإقرارِ، واعتقَادِ المُجْمَلِ، وكذلِكَ الصَّحابةُ، يعني: وما نُقِلَ عنهُمْ أنهُمْ قالُوا: يَجِبُ أنْ تعلَمَ أنَّ لمولانا منَ الأوصَافِ كذا وكذا، ويستحِيلُ عليهِ كذا وكذا، عَلَى سَبيلِ التَّفصِيلِ.

قالَ: وما نُقلَ عنهُمْ أنهُمْ تكلَّموا في تلاوةِ ومَتْلوٍّ، وقراءَةٍ ومَقروءٍ، ولا أنهُمْ قالوا: «استَوى» بمعْنَى: استَولى، و«ينزِلُ» بمعْنَى: يَرْحَمُ، بلْ قَنِعُوا بالإثباتِ المُجْمَلِ التي يثبِتُ التَّعظِيمَ عندَ النفُوسِ، وكفُّوا توهُّمَ الخيالِ بقَولِهِ تَعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قالَ: ثمَّ هذا مُنكرٌ ونكِيرٌ، إنَّما يسألانِ عنِ الأُصولِ المجمَلةِ، فيقُولونَ: مَن ربُّكَ؟ وما دِينُكَ؟ ومَن نبيُّكَ؟

ومَن فهِمَ هذا الفصْلَ سلِمَ مِن تشبيهِ المُجَسِّمةِ وتعطِيلِ المُعَطِّلةِ، ووقَفَ على جادَّةِ السَّلفِ[1].

وقالَ الحافِظُ ابنُ الجوزِيِّ في موضِعٍ آخرَ[2]: رأيتُ كثِيراً منَ الخلْقِ والعلماءِ لا ينتَهونَ عنِ البحْثِ عَنْ أُصولِ الأشياءِ التي أُمِروا بعلْمِ جُمَلِها مِن غَيرِ بحثٍ عَنْ حَقائقِها، كالرُّوحِ مَثلاً، فإنَّ اللهَ تَعالى سترَها بقَولِهِ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥] فلَمْ يقنَعُوا، وأخذُوا يبحثُونَ عَنْ ماهيَّتِها وحقِيقَتِها،

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (١١٩).

(٢) انظر: «صيد الخاطر» (٩٠).

ولا يقعُونَ بشيءٍ، ولا يثبُتُ لأحدِهِمْ بُرهانٌ عَلَى ما يدَّعيهِ، وكذَلكَ العقلُ فإنهُ مَوجودٌ بلا شكٍّ، كمَا أنَّ الرُّوحَ مَوجودَةٌ بلا شكٍّ، وكلاهُما إنما يُعرَفُ بآثارِهِ لا بحقِيقَةِ ذاتِهِ.

قالَ: فإنْ قالَ قائلٌ: فما السِّرُّ في كتْمِ هذِهِ الأشياءِ؟ قلتُ: لأنَّ النفْسَ لا تزَالُ تترَقَّى[1] مِن حالَةٍ إلى حالَةٍ، فلو اطَّلعَتْ عَلى هذِهِ الأشياءِ لترقَّتْ إلى خالِقِها فكانَ سترَ ما دُونَهُ زيادَةً في تعظِيمِهِ؛ لأنهُ إذا كانَ بعضُ مخلُوقاتهِ لا تَعلَمُ حقِيقَتَهُ، فهوَ سُبحانَهُ أجلُّ وأعلا.

ولو قالَ قائلٌ: ما الصَّواعقُ، وما البرقُ، وما الزَّلازِلُ؟ قُلنا: شيءٌ مُزعجٌ ويكفِي، والسرُّ في هذا أنهُ لو كُشفَتْ حَقائقُهُ لخفَّ مقدارُ تعظِيمِهِ.

قالَ: فإذا ثبَتَ هذا في المخلُوقاتِ، فالخالِقُ أجلُّ وأعلا، فينبَغِي أنْ يُوقَفَ في إثباتِهِ عَلى دليلِ وجودِهِ، ثمَّ يُستدَلُّ عَلَى جوازِ بعثِهِ رسُلَهُ، ثمَّ تُتلقَّى أوصافُهُ مِن كتُبِهِ ورسلِهِ، ولا يُزادُ عَلى ذلِكَ.

ولقَدْ بحثَ خلقٌ كثيرٌ عَنْ صِفاتِهِ تَعالى بآرائِهِمْ، فعادَ وبالُ ذلِكَ عليهِمْ، فإذا قُلنا: إنهُ موجُودٌ، وعلِمنا مِن كلامِهِ: أنهُ سميعٌ بصِيرٌ، حيٌّ قادِرٌ، كفَانا هذا في صِفاتِهِ، ولا نخُوضُ في شيءٍ آخرَ.

وكذلِكَ نقُولُ: مُتكلِّمٌ، والقرآنُ كلامُهُ، ولا نتكلَّفُ ما فَوقَ ذلِكَ، ولم تقُلِ السَّلفُ: تلاوةٌ ومتلُوٌّ، وقراءَةٌ ومقروءٌ، ولا قالُوا: «استوى» عَلَى العرشِ بذاتِهِ، ولا قالُوا: «ينزِلُ» بذاتِهِ، بلْ أطلَقُوا ما وردَ مِن غيرِ زيادَةٍ، ونفَوا ما لمْ يثبُتْ بالدَّليلِ مما لا يجوزُ عَليهِ سُبحانَهُ[2].

---

(١) في (ج): «ترتقي».

(٢) انظر: «صيد الخاطر» (٩١).

وقالَ أيضَاً في موضِعٍ آخرَ[١]: عجِبتُ مِن أقوامٍ يدَّعُونَ العِلمَ، ويميلُونَ إلى التَّشبيهِ، بحَمْلهِمُ الأحاديثَ عَلَى ظاهِرِها، فلَو أنهُمْ أمرُّوها كما جاءَتْ سَلِموا، لأنَّ مَن أمرَّ ما جاءَ مِن غيرِ اعتراضٍ، ولا تعرُّضٍ، فما قالَ شَيئاً، لا لَهُ ولا عَليهِ، ولكَنْ أقوامٌ قصُرَتْ عُلومهُمْ فرَأوا أنَّ حمْلَ الكَلامِ على غيرِ ظاهرِهِ نوعُ تعطِيلٍ، ولو فَهِمُوا سعَةَ اللُّغةِ لمْ يظنُّوا هذا، وما هُمْ إلا بمثابَةِ قولِ الحجَّاجِ لكاتبِهِ، وقدْ مدحَتهُ الخنسَاءُ، يعني: أو لَيلَى الأَخْيَلِيَّةُ[٢]:

إذا نَزَلَ الحَجَّاجُ أرْضَاً مَرِيضَةً ... تَتَبَّعَ أقْصَى دَائِها فشَفَاهَا

شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ العُضَالِ الَّذِي بها ... غُلامٌ إذا هَزَّ القَنَاةَ شَفَاهَا

فلمَّا تمتِ القصيدةُ قالَ الحجَّاجُ لكاتبِهِ: اقطَعْ لسَانها، فجاءَ ذاكَ الكاتِبُ المغفَّلُ بالموسَى، فقالَتْ لهُ: ويلَكَ؛ إنَّما قالَ: أَجْزِلْ لها العطَاءَ، ثمَّ ذهبَتْ إلى الحجَّاجِ، فقالت: كادَ واللهِ يقطَعُ مِقوَلي.

فكذلِكَ الظاهِرِيَّةُ الذينَ لَمْ يُسلِّمُوا بالتَّسليمِ، فإنهُ مَن قَرَأَ الآياتِ والأحادِيثِ ولمْ يزِدْ، لَم يُلَمْ، وهذِهِ طريقَةُ السَّلفِ.

فأمَّا مَن قالَ: الحديثُ يقتَضِي كذا، ويحملَ عَلى كذا، مِثلُ أنْ يقُولَ: استَوى على العرشِ بذاتِهِ، وينزِلُ إلى سماءِ الدُّنيا بذاتِهِ، فهذِهِ زيادةٌ فهِمَها قائلُها منَ الحسِّ لا منَ النقلِ.

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (٩٨).

(٢) قوله: يعني أو ليلى الأخيلية. لم يرد في «صيد الخاطر» (ص ٩٨) لعله تصويب من المصنف. وانظر: «البصائر والذخائر» للتوحيدي (١/ ٨٦)، و«المحاسن والأضداد» للجاحظ (ص ١٧٤)، فقد نسب فيهما إلى: ليلى.

قالَ: وقدْ تكلَّمُوا بأقبحِ ما يتكلَّمُ بهِ المتأوِّلُونَ، ثمَّ عابُوا المتكلِّمينَ المتأوِّلِينَ[١].

قالَ: واعلَمْ أنهُ قدْ سبَقَ إلَينا منَ العقْلِ والنقْلِ أصلانِ راسِخانِ عليهِما نُمِرُّ الأحادِيثَ كلَّها.

أما النَّقلُ: فقولُهُ سُبحانَهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ومَن فهِمَ هذا لمْ يحمِلْ وصْفاً لهُ تَعالى عَلَى ما يُوجبُهُ الحسُّ[٢].

وأمَّا العقْلُ، فقَدْ علِمَ مُباينَةُ الصانِعِ للمصنُوعاتِ، واستُدِلَّ عَلَى حُدوثِها بتغيُّرِها ودُخولِ الانفِعالِ عَليها.

وا عَجَباهُ مَن رأى ولمْ يفهَمِ السرَّ في الحديثِ الصَّحيحِ: «أنَّ الموتَ يُذبَحُ بينَ الجنةِ والنارِ»[٣]، أوليسَ العقْلُ إذا استُفتِيَ في هذا، صُرِفَ الأمرُ عَنْ حقِيقتِهِ لما ثبَتَ عندَهُ مِن فهْمِ ماهيَّةِ الموتِ.

فقالَ: الموتُ عرَضٌ يُوجِبُ بطلانَ الحياةِ، فكيفَ يموتُ الموتُ أو يُذْبحُ؟

فإذا قيلَ لهُ: فما تصنَعُ في الحدِيثِ؟! فقالَ: هذا ضرْبُ مثلٍ بإقامَةِ صُورةٍ، ليُعلَمَ بتلْكَ الصُّورةِ الحسيَّةِ مَوتُ ذلِكَ المعنَى.

قُلنا لهُ: قدْ ورَدَ في الحديثِ الصحِيحِ: «تأتي البقرَةُ وآلُ عمرانَ كأنَّهما غَمامتَانِ»[٤].

فقالَ: الكلامُ لا يكُونُ غمامةً ولا يُشبَّهُ بها.

---

(١) لفظ: «المتأولين»، لم يرد في «صيد الخاطر» (ص ٩٩).

(٢) في الأصل و(ج): «الشرع». وهو سبق قلم، والتصويب من «صيد الخاطر» (٩٩).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٤٨)، ومسلم (٢٨٥٠) من حديث عبد الله بن عمر.

(٤) أخرجه مسلم (٨٠٤)، وأحمد (٢٢١٤٦) من حديث أبي أمامة.

قلنا: أفتعطِّلُ النقْلَ؟

قال: لا؛ ولكِنْ يأتي ثوابهُما.

قلنا: فما الدَّليلُ الصارِفُ لكَ عَن هذِهِ الحقائقِ؟

قالَ: عِلمِي بأنَّ الكلامَ لا يُشبَّهُ بالأجسَامِ، والموتُ لا يُذبَحُ ذَبْحَ الأنعامِ، ولو علِمتُمْ سعَةَ لغةِ العرَبِ ما ضاقَتْ أَعطانُكُمْ مِن سماعِ مثلِ هذا.

فقالَ العلماءُ: صدقْتَ، هكَذا نقُولُ في تفسِيرِ مجيءِ سُورةِ البقرةِ، وفي ذبحِ الموتِ.

فقالَ: وا عجَباً لكُمْ، صرفتُمْ عنِ الموتِ والكَلامِ ما لا يليقُ بهما حِفظاً لما علِمتُمْ مِن حقائقِهما، فكَيفَ لمْ تَصْرِفُوا عنِ الإلهِ القديمِ ما يوجِبُ التَّشبيهَ لهُ بخلقِهِ مما قَدْ دلَّ الدَّليلُ عَلَى تنزيهِهِ عنهُ سُبحانَهُ[١].

وقالَ أيضاً[٢]: اعلَمْ أنَّ شرعَنا مضبوطُ الأصُولِ، محرُوسُ القواعِدِ لا خلَلَ فيهِ ولا دخَلَ، وكذلِكَ جميعُ الشَّرائعِ، إنما الآفةُ تدخُلُ منَ المبتَدِعينَ في الدِّينِ أو الجُهَّالِ؛ مثل ما فعلَ النَّصارى حِينَ رَأَوا إحياءَ الموتَى عَلَى يدِ عِيسَى عليهِ السَّلامُ، فإنهُمْ تأمَّلُوا الفعلَ الخارِقَ للعادَةِ الذِي لا يصلُحُ للبشَرِ، فنسَبُوا الفاعِلَ إلى الإلهيَّةِ، ولو تأمَّلُوا ذاتَهُ لعلِمُوا أنَّها مُركَّبَةٌ عَلى النقائصِ والحاجاتِ، وهذا القدْرُ يكْفِي في عدَمِ صلاحِ الإلهيَّةِ، ويُعلَمُ حينئذٍ أنَّ الذِي جرَى عَلَى يديهِ إنَّما هوَ فعلُ غيرِهِ.

وقدْ يقَعُ مثلُ ذلكَ في الفُروعِ، مثل ما رُويَ أنهُ فُرِضَ عَلَى النَّصارَى صومُ

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٠٠).

(٢) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٢٩) وما بعدها.

شهرٍ، فزادُوا عشرينَ يوماً، ثمَّ جعلُوهُ في فصْلٍ منَ السنَةِ بآرائِهِمْ، ومِن هذا الجنسِ تخبيطُ اليهودِ في الأُصولِ والفُروعِ.

وقدْ ثارَتِ الضَّلالاتُ في هذهِ الأُمةِ أيضاً، وإنْ كانَ عمومُهمْ قدْ حُفظَ منَ الشِّركِ، لأنهُمْ أعقَلُ الأمَمِ وأفهَمُها، غيرَ أنَّ الشَّيطانَ قارَبَ ببعضِهِمُ الكفرَ، وأغرَقَ بعضَهمْ في بحارِ الضَّلالِ.

قالَ: فمِنْ ذلِكَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ جاءَ بكتابٍ عزيزٍ مِن عندِ اللهِ عزَّ وجلَّ قيلَ في صِفَتهِ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] وبيَّنَ ما عسَاهُ يُشكِلُ مما يحتاجُ إلى بيانِهِ بسنَّتِهِ كما قيلَ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

ثمَّ قالَ بعدَ البيانِ: «تركتُهُمْ عَليها بيضَاءَ نقيَّةً»[١] فجاءَ أقوامٌ بعدَهُ فلَمْ يقنَعُوا بتَبْيينِهِ، ولمْ يرضَوا بطَريقَةِ أصحابِهِ، فبَحثُوا ثمَّ انقسَمُوا، فمِنهُمْ مَن تعرَّضَ لما تَعِبَ الشَّرعُ في إثباتِهِ في القُلوبِ فمحَاهُ منها، فإنَّ القُرآنَ والحديثَ يُثْبتَانِ الإلهَ عزَّ وجلَّ بأوصافٍ تُقرِّرُ[٢] وجُودَهُ في النُّفوسِ، كقَولِهِ تَعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] وقولِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقولِهِ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وقولِهِ عليهِ السَّلامُ: «ينزِلُ اللهُ إلى السَّماءِ الدُّنيا»[٣]، و«يبْسُطُ يدَهُ لمسيءِ الليلِ والنهارِ»[٤] و«يضحَكُ»[٥]، وكلُّ هذِهِ الأشياءِ وإنْ كانَ ظاهِرُها يوجِبُ تَخايُلَ

---

(١) أخرجه أحمد (١٧١٤٢)، وابن ماجه (٤٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٨)، والحاكم (٣٣١) من حديث العرباض بن سارية مرفوعاً، وفيه: «تركتكم على البيضاء». وإسناده حسن. وأخرجه ابن ماجه (٥) من حديث أبي الدرداء. وإسناده حسن.

(٢) في الأصل و(ج): «تقرير»، والمثبت من «صيد الخاطر» (١٣٠).

(٣) سلف تخريجه.

(٤) سلف تخريجه.

(٥) سلف تخريجه.

التشبيهِ، فالمرادُ مِنها إثباتُ مَوجودٍ، فلمَّا علِمَ الشَّرعُ ما يَطرُقُ القلوبَ مِن التوهُّماتِ عندَ سماعِها قطَعَ ذلِكَ بقولِهِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قالَ: ثمَّ إنَّ هؤلاءِ القومَ عادُوا إلى القُرآنِ الذِي هوَ المعجِزُ الأكبَرُ، وقدْ قصَدَ الشَّرعُ تقريرَ وجودِهِ فقالَ سُبحانَهُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [القدر: ١] ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [الأنعام: ٩٢] وأثبتَهُ في القُلوبِ بقولِهِ: ﴿فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] وفي المصاحِفِ بقولِهِ: ﴿فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ﴾ [البروج: ٢٢] ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِي زُبُرِ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦].

فقالَ قومٌ مِن هؤلاءِ: هوَ مخلُوقٌ، فأسقَطُوا حُرمتَهُ منَ النُّفوسِ، وقالُوا: لم يَنْزِلْ ولا يُتصوَّرُ نُزولُهُ، وكيفَ نفصِلُ الصفَةَ عنِ الموصُوفِ وليسَ في المصحَفِ إلا حِبرٌ وورَقٌ، فعادُوا إلى ما بعثَ الشَّارعُ في إثباتِهِ بالمحوِ.

كما قالُوا: إنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ ليسَ في السَّماءِ، ولا يقالُ: استوى عَلَى العرشِ، ولا ينزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، بلْ ذاكَ رحمتُهُ، فمَحُوا منَ القلوبِ ما أُريدَ إثباتُهُ فيها، وليسَ هذا مُرادَ الشَّارعِ.

وجاءَ آخَرونَ فلَمْ يقِفُوا عَلَى ما حدَّهُ الشَّرعُ، بلْ عمِلُوا فيهِ بآرائِهِمْ، فقَالُوا: اللهُ عَلَى العرشِ، ولمْ يقنَعُوا بقولِهِ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

قالَ: ودفَنَ لهُمْ أقوامٌ مِن سَلَفِهِمْ دفائنَ، ووضعَتْ لهمُ الملاحِدةُ أحاديثَ، فلَمْ يعلَمُوا ما يجُوزُ عليهِ سُبحانَهُ مما لا يجُوزُ، فأثبَتُوا بها صفاتِهِ، وجمهُورُ الصَّحيحِ مِنها آتٍ عَلَى توسُّعِ العرَبِ، فأخذُوهُ هُمْ عَلَى الظاهِرِ، فكانُوا في ضَرْبِ المثَلِ كجُحا[1]؛ فإنَّ أُمَّهُ قالَتْ لهُ: احفَظِ البابَ، فقلَعَهُ ومشَى بهِ، فأُخِذَ ما

---

(١) وهو دجين بن ثابت الفزاري، قيل توفي سنة (١٦٠هـ)، اشتهر بالدعابة، انظر ترجمته في =

فـي الـدَّارِ؛ فلامتْـهُ أُمهُ، فقـالَ: إنما قُلتِ لـي: احفَظِ البـابَ، وما قلتِ: احفَـظِ الدارَ.

ولما تخايَلُوا[١] صُورةً عَظيمةً عَلَى العرشِ، أَخذُوا يتأوَّلونَ ما يُنافي وُجُودَها عَلَى العرشِ، مثلَ قولِهِ: «ومَن أتاني يمشِي أتيتُهُ هَرولَةً»[٢] فقالُوا: ليسَ المرادُ بِهِ دنُوَّ الذاتِ، وإنَّما المرادُ قُرْبُ المنهَلِ والحظِّ.

وقالُوا في قولِهِ: ﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ﴾ [البقرة: ٢١٠]: هوَ محمُولٌ عَلَى ظاهرِهِ في مجيءِ الذَّاتِ، فهُمْ يُحلُّونَهُ عاماً ويحرِّمُونَهُ عاماً.

ويسمُّونَ الإضافاتِ إلى اللهِ تَعَالى صِفاتٍ، فإنهُ قدْ أضافَ إليهِ النَّفخَ والرُّوحَ، وأثبتُوا خلقَهُ باليَدِ، وقالُوا: هيَ صفةٌ تولَّى بها خلقَ آدمَ دونَ غيرِهِ، وإلا فأيُّ مزيَّةٍ كانَتْ تكُونُ لآدمَ فشغلَهُمُ النظَرُ في فضيلَةِ آدمَ عَنِ النَّظرِ إلى ما يليقُ بالحقِّ مما لا يليقُ بِهِ[٣] فإنَّهُ لا يجُوزُ عَليهِ المسُّ، ولا العمَلُ بالآلاتِ.

وقالُوا: نطلِقُ عَلى اللهِ اسمَ الصُّورةِ لقولِهِ: «خلَقَ آدَمَ عَلى صُورتِهِ»[٤].

وقالُوا: في حديثِ «الرحِمِ وأنَّها تعلَّقَتْ بحقوِ الرحمنِ»[٥]: الحِقوُ صفةُ ذاتٍ.

قالَ: وذكَرُوا أحادِيثَ لو رُويَتْ في نقضِ الوضُوءِ ما قُبلَتْ، وعمُومُها وضعَتهُ الملاحِدَةُ، كما يُروَى عَنْ عَبدِ اللهِ بنِ عمرٍو قالَ: «خلقَ اللهُ الملائكَةَ مِن نورِ

= «السير» (٨/ ١٥٤).

(١) في الأصل و(ج): «ولما لم يخايلوا». والمثبت من «صيد الخاطر» (١٣١).

(٢) سلف تخريجه.

(٣) قوله: «مما لا يليق به» سقط من «المطبوع».

(٤) سلف تخريجه.

(٥) سلف تخريجه.

الذِّراعينِ والصَّدرِ»[1]، فقَالُوا: نثبِتُ هذا عَلَى ظاهِرِهِ، ثمَّ أرضَوا العوامَ بقولِهِمْ، ولا نُثبِتُ جوارِحَ، فكأنَّهم يَقولُونَ: قائمٌ ما هوَ قائمٌ.

واختلَفَ قولهُمْ: هلْ يطلَقُ عَلَى اللهِ عزَّ وجلَّ أنهُ جالِسٌ أو قائمٌ؟ كقولِهِ: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وهؤلاءِ هُمْ أخسُّ فَهْماً مِن جُحا، لأنَّ قولَهُ: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾ لا يُرادُ بِهِ القِيامُ، وإنَّما هوَ كما يُقالُ: الأميرُ قائمٌ بالعَدْلِ.

قالَ: وإنَّما ذكَرتُ بعضَ أقوالِهِمْ لئلا يُسكَنَ إلى شيءٍ مِنها، فالحذَرَ مِن هؤلاءِ، وإنَّما الطريُق طريقُ السلَفِ، عَلَى أنني أقولُ لكَ: قالَ أحمَدُ بنُ حَنبلٍ: مِن ضِيقِ علمِ الرجُلِ أنْ يُقلِّدَ في دينِهِ الرِّجالَ. فلا ينبَغِي أنْ تسمَعَ عَنْ معظَّمٍ في النُّفوسِ شَيئاً في الأُصولِ فتُقلِّدَهُ فيهِ، ولو سمِعتَ عَن أحمدَ بنِ حَنبلٍ ما لا يُوافِقُ الأُصولَ الصَّحيحَةَ فقُلْ: هذا منَ الرَّاوي، لأنَّهُ قدْ ثبَتَ عَنْ ذلِكَ الإمامِ، وأنهُ لا يقُولُ في شيءٍ برأيِهِ، فلو قدَّرنا صحَّتهُ عنهُ، فإنهُ لا يُقلَّدُ في الأُصولِ، ولا أبو بكْرٍ وعمرُ.

قالَ: فهذا أصلٌ يجِبُ البناءُ عَليهِ، فلا يَهُولَنَّكَ ذكرُ معظَّمٍ في النُّفوسِ[2]. قال[3]: المحقِّقُ العارِفَ لا يهُولُهُ ذلِكَ، كما قالَ رجلٌ لعليِّ بنِ أبي طالِبٍ: أتظُنُّ أنَّا نظُنُّ أنَّ طلحَةَ والزُّبيرَ كانَا عَلَى الباطِلِ، وأنْتَ على الحقِّ؟ فقالَ لهُ عليٌّ: إنَّ الحقَّ لا يُعرَفُ بالرِّجالِ، اعرفِ الحقَّ تعرَفْ أهلَهُ.

ولعَمري إنَّهُ قدْ وقرَ في النُّفوسِ تعظِيمُ أقوامٍ، فإذا نُقِلَ عنهُمْ شيءٌ فسمِعَهُ جاهِلٌ بالشَّرعِ قبِلَهُ لتعظِيمِهِمْ في نفسِهِ كما نُقِلَ عَن أبي يَزيدَ البسطَاميِّ أنهُ قالَ: تراغبَتْ[4]

---

(١) سلف تخريجه.

(٢) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٣٤).

(٣) انظر: «صيد الخاطر» (ص ٤٢).

(٤) في «صيد الخاطر» (ص ٤٣): «تراعنت»، من الرعونة.

عليَّ نفسِي، فحلفْتُ لا أشرَبُ الماءَ سنةً. وهذا إنْ صحَّ عنهُ كانَ خطأً قبيحاً، وزلَّةً فاحشَةً، لأنَّ الماءَ يُنْفِذُ الأغذِيَةَ إلى البدَنِ، ولا يقُومُ مقامَهُ شيءٌ، فإنْ لمْ يشرَبْ فقَدْ سعَى في أذَى بدنِهِ، وضرَرِ نفسِهِ التي ليسَتْ لهُ، وأنهُ لا يجوزُ لهُ التصرُّفُ فيها إلا عَنْ إذْنِ مالِكِها.

وقالَ أيضاً[1]: قدِمَ إلى بغدادَ جماعَةٌ مِن أهلِ البدَعِ الأعاجِمِ، فارتَقَوا مَنابرَ التَّذكيرِ للعوامِ، فكانَ معظَمُ مجالسِهِمْ أنهُمْ يقولُونَ: ليسَ للهِ في الأرضِ كلامٌ، وهلِ المصحَفُ إلا ورَقٌ وعَفْصٌ وزاجٌ[2]؟ وإنَّ اللهَ ليسَ على العَرشِ ولا في السَّماءِ، وإنَّ الجاريةَ التي قالَ لها النبيُّ ﷺ: «أينَ اللهُ؟»[3] كانَتْ خَرساءَ، فأشارَتْ إلى السَّماءِ. أي: ليسَ هوَ منَ الأصنَامِ التي تُعبَدُ في الأرْضِ، ثمَّ يقُولونَ: أينَ الحُروفيَّةُ الذِين يزعُمونَ أنَّ القُرآنَ حرفٌ وصَوتٌ؟ هَذا عبارةُ جِبريلَ!

فما زالُوا كذلِكَ حتَّى هانَ تعظِيمُ القُرآنِ في صدُورِ أكثَرِ العوامِ، وصارُوا يقُولُونَ: هذا هوَ الصَّحيحُ[4].

ودسَّ الشَّيطانُ دسائسَ البِدَعِ، فقالَ قومٌ: هذا المشارُ إليهِ مخلُوقٌ، معَ أنَّ الإمامَ أحمَد ثبَتَ في ذلِكَ ثبُوتاً لم يَثْبُتْهُ غَيرُهُ عَلى دفْعِ هذا القولِ، لئلا يتطرَّقَ إلى القُرآنِ ما يَمْحُو تَعظيمَهُ منَ النفُوسِ، ويخرِجُهُ عنِ الإضَافةِ إلى اللهِ تَعالى، ورأَى أنَّ ابتداعَ ما لمْ يقُلْ بِهِ لا يجُوزُ، فقالَ: كيفَ أقُولُ ما لمْ يقُلْ؟

ثمَّ لمْ يختَلِفِ النَّاسُ في ذلِكَ إلى أنْ جاءَ بعضُ المتكلِّمينَ، فقالَ: إنَّ الكلامَ

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٩٥).

(٢) العفص: صبغ يتخذ من شجر لبلوط، والزاج: ملح الكبريت يستعمل في خلطة الحبر.

(٣) سلف تخريجه.

(٤) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٩٥).

صفةٌ قائمَةٌ بالنَّفسِ، فتخبَّطتِ العقائدُ[١]، معَ أنَّ اللهَ تَعَالى ورسُولهُ قنَعا منَ الخلقِ بالإيمانِ الإجماليِّ، ولمْ يكلِّفهُمْ معرِفةَ التفاصِيلِ والوقُوفَ على الماهيَّةِ؛ إمَّا لأنَّ الاطِّلاعَ عَلَى ذلِكَ يخبطُ العقَائدَ، وإمَّا لأنَّ قوَى البشَرِ تعجَزُ عَن مُطالعَةِ ذلِكَ[٢].

ونهَى عنِ الخُوضِ فيما يُثيرُ غُبارَ شُبهةٍ، وإذا كانَ قدْ نهَى عنِ الخَوضِ في القَدرِ، فكيفَ يجوزُ الخوضُ في صِفاتِ المقدِّرِ؟

وإذا كانَتِ الظواهرُ تُثْبتُ وجُودَ القُرآنِ، وأنهُ كلامُ اللهِ حَقيقةً، فقالَ قائلٌ: ليسَ كذلِكَ، فقَدْ نفَى الظَّواهرَ التي تعِبَ الرَّسولُ في إثباتِها، وقرَّرَ وجُودَها في النفوسِ، وهلْ للمُخالِفِ دليلٌ إلا أنْ يقولَ: قالَ: اللهُ، فيثبتُ ما نفَى؟ فلَيسَ الصَّوابُ لمنْ وُفِّقَ إلا الوقُوفَ معَ ظواهِرِ الشَّرعِ.

وأما قولهمْ: «ليسَ في المصحَفِ إلا ورقٌ وعفصٌ وزاجٌ» فهوَ كقولِ القائلِ: هلِ الآدَميُّ إلا لحمٌ ودمٌ؟ هيهاتِ! إنَّ مَعنى الآدمِيِّ هوَ الروحُ، فمَنْ نظَرَ إلى اللحْمِ والدمِ وقَفَ معَ الحسِّ[٣]، وإثباتُ الإلَهِ بظواهِرِ الآياتِ والأحاديثِ ألزَمُ للعَوامِ مِن تحديثِهِمْ بالتَّنزيهِ، وإنْ كانَ التَّنزيهُ لازِماً.

وقدْ كانَ ابنُ عَقيلٍ يقولُ: الأصلَحُ لاعتقادِ العوامِ ظواهِرُ الآياتِ والأحاديثِ، لأنهُمْ يأنسُونَ بالإثبَاتِ، فمتَى مَحونا ذلِكَ مِن قلوبِهِمْ زالَتِ السِّياساتُ والخشيَةُ، وتهافُتُ العوامِ في التَّشبيهِ أَحَبُّ إليَّ مِن إغراقِهِمْ في التَّنزيهِ، لأنَّ التَّشبيهَ يغمِسُهمْ في الإثباتِ فيطْمَعُوا ويخافُوا شَيئاً قدْ تخايَلُوا مثلَهُ يُرجَى ويُخافُ، وأمَّا التَّنزيهُ فإنَّهُ يرمِي بهِمْ إلى النفيِ، ولا طمَعَ ولا مخافَةَ مِنَ النفيِ.

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٩٧).

(٢) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٩٦).

(٣) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٩٨).

قالَ: ومَن تدبَّرَ الشَّريعةَ عرَفَ سرَّ ذلكَ(١).

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ ما مُلخَّصهُ(٢):

ما قالَهُ اللهُ تَعالى ورسُولُهُ، والسَّابقُونَ الأوَّلونَ، وما قالَهُ أئمَّةُ الهُدَى هوَ الواجِبُ عَلَى جميعِ الخلْقِ في هذا البابِ وغيرِهِ، فإنَّ اللهَ تَعالى بعَثَ محمداً ﷺ بالهُدَى ودينِ الحقِّ ليُخرِجَ النَّاسَ مِن الظُّلماتِ إلى النُّورِ، وشهِدَ لهُ بأنهُ بعثَهُ داعِياً إليهِ بإذنهِ وسِراجاً مُنِيراً، فمِنَ المحالِ في العقْلِ والدِّينِ أنْ يكُونَ السِّراجُ المنِيرُ الذِي أخبرَ اللهُ تَعالى بأنَّهُ أكمَلَ لهُ ولأُمتِهِ دينَهُمْ، أنْ يكُونَ قدْ ترَكَ بابَ الإيمانِ باللهِ والعلْمِ بِهِ مُلتبِساً مُشتَبِهاً، ولمْ يميِّزْ ما يجِبُ للهِ منَ الأسمَاءِ الحُسنَى، والصِّفاتِ العُلى، وما يجُوزُ عليهِ أو يمتَنعُ، فإنَّ مَعرفةَ هَذا أصلُ الدِّينِ، وأساسُ الهدايةِ، وأفضلُ ما اكتسبَتْهُ القُلوبُ وحصَّلتهُ النُّفوسُ، وأدركتْهُ العقُولُ.

وقالَ فيما صحَّ عنهُ: «ما بعَثَ اللهُ نبيَّاً إلا كان حقَّاً عَليهِ أنْ يدُلَّ أُمتهُ عَلَى خيرِ ما يعلَمُهُ لهُمْ، وينهاهُمْ عَن شرِّ ما يعلَمهُ لهُمْ»(٣).

فمِنَ المُحالِ معَ تعليمِهِ عليهِ السَّلامُ لأُمتِهِ كلَّ شيءٍ لهُمْ فيهِ مَنفعةٌ ـ وإنْ دقَّتْ ـ أنْ يترُكَ تعلِيمَهُمْ ما يقولُونَهُ بألسِنتِهِمْ وقُلوبهِمْ في ربهِمْ ومَعبُودهِمْ الذِي مَعرفتُهُ غايةُ المعارِفِ، وعبادَتهُ أشفُّ(٤) المقاصِدِ، والوصُولُ إليهِ غايةُ المطالِبِ، فكَيفَ يتوهَّمُ مَنْ في قَلبِهِ أدْنى مُسْكةٍ مِن إيمانٍ وحِكمَةٍ أنْ لا يكُونَ بيانُ هذا البابِ قَدْ وقعَ منَ الرَّسولِ عَلَى غايةِ التَّمامِ.

---

(١) انظر: «صيد الخاطر» (ص ١٩٩).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥) وما بعدها.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٤٤)، وأحمد (٦٧٩٣)، وابن ماجه (٣٩٥٦) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٤) في (ج): «أشرف».

ثمَّ إذا كانَ قدْ وقعَ ذلِكَ منهُ، فمِنَ المحالِ أنَّ خيرَ أُمتِهِ، وأفضَلَ القُرونِ قصَّرُوا في هذا البابِ زائدِينَ فيهِ أو ناقصِينَ عنهُ.

ثـمَّ مـنَ المُحـالِ أيضـاً: أنْ تكُـونَ القُـرونُ الفاضِلـةُ: القرنُ الذِي بعِـثَ فيهِمْ رسـولُ اللهِ ﷺ، ثـمَّ الذِينَ يلُونهُـمْ، ثمَّ الذِينَ يلُونهُـمْ، كانُوا غيرَ عالميـنَ ولا قائلِينَ فـي هذا البـابِ بالحـقِّ المبينِ.

فهذا لا يعتَقِدُهُ مُسلمٌ، ولا عاقِلٌ عرَفَ حالَ القومِ، ولا أنْ يعتقِدَ أنَّ الخلَفَ أعلَمُ منَ السلَفِ، أو أنَّ طريقَةَ السَّلَفِ أسلَمُ، وطريقَةَ الخلَفِ أعلَمُ وأحكَمُ، ظنّاً أنَّ طريقَةَ السلَفِ هيَ مجرَّدُ الإيمانِ بألفاظِ القُرآنِ والحدِيثِ مِن غيرِ فقهِ ذلكَ، وأنَّ طريقَةَ الخلَفِ هيَ استِخراجُ معاني النُّصوصِ المَصْرُوفةِ عَنْ حقائقِها بأنواعِ المجازاتِ، وغرائبِ اللُّغاتِ، فهذا الظنُّ فاسدٌ أوجَبَ تلكَ المقالَةَ.

وسببُ ذلِكَ اعتقادُهمْ أنهُ ليسَ في نفسِ الأمرِ صفةٌ دلَّتْ علَيها النُّصوصُ، فلمَّا اعتقَدُوا انتفاءَ الصفاتِ في نفسِ الأمرِ، وكانَ معَ ذلكَ لا بدَّ للنُّصوصِ مِن معنىً بقَوا مُتردِّدينَ بينَ الإيمانِ باللَّفظِ، وتفويضِ المعنى، وهيَ التي يسمُّونها: طريقَةَ السَّلفِ، وبينَ صرفِ اللَّفظِ إلى معانٍ بنوعِ تكلُّفٍ وهيَ التي يسمُّونَها: طريقَةَ الخلَفِ، وصارَ هذا الباطِلُ مُركَّباً مِن فسادِ العقلِ والتكذِيبِ بالسَّمعِ، فإنَّ النفيَ إنما اعتَمدُوا فيهِ علَى أمورٍ عقليَّةٍ ظنُّوها بينَّاتٍ وهيَ شبُهاتٌ، والسمْعُ حرَّفُوا فيهِ الكلِمَ عَنْ مواضعِهِ.

فلمَّا انبَنى أمرهُمْ علَى هاتَينِ المقدَّمَتينِ، كانَتِ النتِيجَةُ استِجهالَ السابقِين الأولينَ، وأنهُمْ لم يتبحَّروا في حقائقِ العلمِ باللهِ، ولمْ يتفطَّنُوا لدَقيقِ العلْمِ الإلهِيِّ، وأنَّ الخلَفَ الفضَلاءَ حازُوا قصَبَ السبقِ في هذا كلِّهِ.

وهذا القَولُ إذا تدبَّرهُ الإنسَانُ وجدَهُ في غايَةِ الجهالَةِ بمقْدارِ السلَفِ، فكَيفَ

يكُونُ الخلَفُ أعلَمَ باللهِ وأسمائِهِ وصِفاتِهِ، وأحكَمَ في بابِ ذاتِهِ وآياتِهِ منَ السَّابقِينَ الأوَّلِينَ مِنَ المهاجِرينَ والأنصَارِ، والذِينَ اتبعُوهُمْ بإحسَانٍ مِن ورثَةِ الأنبياءِ وأعْلامِ الهُدَى الذينَ بهِمْ قامَ الكِتابُ، وبهِ قامُوا، وبهِمْ نطَقَ الكِتابُ وبهِ نَطقُوا، الذِينَ وهبهُمُ اللهُ مِنَ العلْمِ والحِكمةِ، وأحاطُوا مِن حقائقِ المعارِفِ، وبواطِنِ الحقائقِ بما لو جُمِعتْ حكمَةُ غيرهِمْ إليها لاستَحْيا مَن يطلُبُ المقابلَةَ[١].

ثمَّ قالَ[٢]: ولمْ يقُلْ أحدٌ منهُمْ قطُّ: إنَّ اللهَ ليسَ عَلَى العرْشِ، ولا إنَّهُ في كلِّ مكانٍ، ولا إنَّهُ لا داخِلَ العالمِ ولا خارِجهُ، ولا متَّصِلاً بِهِ ولا مُنفَصِلاً عنهُ، ولا إنَّهُ لا تجوزُ الإشارَةُ إليهِ، فإنْ كانَ الحقُّ فيما يقُولُهُ هَؤلاءِ النَّافونَ للصفَاتِ الثَّابتةِ في الكتابِ والسنَّةِ مِن هذِهِ العِباراتِ ونحوِها دونَ ما يُفهَمُ منَ الكتابِ والسنَّةِ إمَّا نصَّاً وإما ظاهِراً، فكَيفَ يجوزُ عَلَى اللهِ ورسُولِهِ، ثمَّ عَلى خيرِ الأمةِ أنهُمْ يتكلَّمونَ دائماً بما هوَ نصٌّ أو ظاهِرٌ في خِلافِ الحقِّ، ثمَّ الحقُّ الذِي يجِبُ اعتِقادُهُ لا يبُوحُونَ بِهِ قطُّ، ولا يَدلُّونَ عليهِ، حتَّى جاءَ المتوغِّلونَ في عُلومِ الفلاسِفةِ، فبيَّنُوا للأمَّةِ العقيدَةَ الصحيحَةَ، ودفعُوا بمقْتَضَى عقُولِهِمْ ما دلَّ عليهِ الكِتابُ والسنَّةُ نصَّاً أو ظاهِراً.

فإنْ كانَ الحقُّ في قولِهِمْ، فلقَدْ كانَ تركُ النَّاسِ بلا كتابٍ ولا سنَّةٍ أهدَى لهُمْ وأنفَعَ عَلَى هذا التقدِيرِ، فإنَّ حقِيقةَ الأمرِ عَلَى ما يقُولُهُ هؤلاءِ: إنكُمْ يا معشَرَ العبادِ لا تطلُبُوا معرِفةَ اللهِ وما يستَحقُّهُ منَ الصِّفاتِ؛ لا منَ الكِتابِ، ولا منَ السنَّةِ، ولا مِن طريقِ سلَفِ الأمَّةِ، ولكِن انظُروا أنتُمْ فيما وجدتُموهُ مُستحقَّاً لهُ منَ الصِّفاتِ في عقولكُمْ فصِفُوهُ بهِ، سواءٌ كانَ موجُوداً في الكِتابِ والسنَّةِ، أو لمْ يكُنْ، وما لم تجِدُوهُ مُستحقَّاً لهُ في عقولِكُمْ فلا تصِفُوهُ بهِ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٥) وما بعدها.

ثُمَّ هُمْ هُنا فرِيقانِ: أكثرُهُمْ يقولُ: ما لَمْ تُثبتهُ عُقولكُمْ فانفُوهُ، ومنهُمْ مَن يقُولُ: بَلْ توقَّفُوا فيهِ، وكأنَّ اللهَ تَعَالى قالَ لهُمْ: ما نفَاهُ قِياسُ عُقولِكُمْ مما اختلَفتُمْ فيهِ انفُوهُ، وإلَيهِ عندَ التنازُعِ فارجِعُوا، فإنَّهُ الحقُّ الذِي تَعبَّدتُكُمْ بهِ، وما كانَ مذكُوراً في الكِتابِ والسنَّةِ مما يخالِفُ قياسَكُمْ هذا، أو يثبِتُ ما لمْ تُدرِكْهُ عُقولكُمْ، فاعلَمُوا أني امتَحنتُكُمْ بتَنزيلِهِ، لا لتأخُذُوا الهُدَى منهُ، لكِنْ لتَجتَهِدُوا في تحريفِهِ عَلَى شواذِّ اللُّغةِ، ووحشِيِّ الألفاظِ، وغرائبِ الكلامِ، وأنْ تسكُتُوا عنهُ مُفوِّضينَ عِلمَهُ إلى اللهِ مَعَ نفيِ دلالتِهِ عَلَى كلِّ شيءٍ منَ الصِّفاتِ، هَذا حقيقَةُ الأمرِ عَلَى رأيِ هَؤلاءِ المتكلِّمِينَ.

قالَ[1]: وهذا الكلامُ قدْ رأيتُهُ صرَّحَ بمعناهُ طائفةٌ منَ المتكلِّمِينَ، وأنَّ كتابَ اللهِ لا يُهتَدَى بهِ في معرِفةِ اللهِ، وأنَّ الرسُولَ مَعزُولٌ عَنِ التَّعليمِ [والإخبار][2] بصفَاتِ مَن أرسلَهُ، وما أشبَهَ حال هؤلاءِ بقَولِهِ تَعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾ إلى قولِهِ: ﴿ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ [النساء: ٦٠] فإنَّ هؤلاءِ إذا دُعُوا إلى ما أنزَلَ اللهُ منَ الكِتابِ وإلى الرَّسولِ ـ أي: إلى سُنتهِ ـ أعرَضُوا عَنْ ذلِكَ، وهمْ يَقولُونَ: إنَّا قصَدْنا الإحسَانَ عِلماً وعمَلاً بهذِهِ الطَّريقِ التي سلَكناها، والتَّوفيقَ بينَ الدلائلِ العقليَّةِ والنَّقليَّةِ.

قالَ: فيُقالُ لهُمْ: يا سُبحانَ اللهِ! كيفَ لَمْ يَقُلِ الرسُولُ يوماً منَ الدَّهرِ، ولا أحدٌ منْ سلَفِ الأُمةِ: هذِهِ الآياتُ والأحاديثُ لا تعتقِدوا ما دلَّتْ عَليهِ، لكِنْ اعتقِدُوا الذِي تقتَضِيهِ مقاييسُكُمْ، فإنهُ الحقُّ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٧).

(٢) ما بين معكوفتين زيادة من (ج).

ثمَّ الرسُولُ قدْ أخبرَ: بأنَّ أُمتَهُ ستفترِقُ ثلاثاً وسبعِينَ فرقةً[١]، فقَدْ علِمَ ما سيكُونُ، ثمَّ قالَ: «إني تارِكٌ فيكُمْ ما إنْ تمسَّكتُمْ بهِ لنْ تضِلُّوا، كتابُ اللهِ»[٢] وقالَ في صفَةِ الفرقَةِ النَّاجيةِ: «هوَ مَن كانَ عَلَى مثلِ ما أنا عَليهِ اليومَ وأصحَابي»[٣]، فهلَّا قالَ: مَن تمسَّكَ بظاهِرِ القُرآنِ في بابِ الاعتِقادِ فهوَ ضالٌّ، وإنما الهُدَى رجوعُكُمْ إلى مقاييسِ عُقولِكُمْ، وما يحدِثُهُ المتكلِّمونَ منكُمْ بعدَ القُرونِ الثَّلاثةِ.

قالَ[٤]: ثمَّ أصلُ هذِهِ المقالَةِ مَقالَةُ التَّعطيلِ للصِّفاتِ، إنَّما هوَ مأخوذٌ منْ تلامِذةِ اليهُودِ والصَّابئينَ، فإنَّ أوَّلَ مَن حُفِظَ عنهُ أنهُ قالَ هذِهِ المقالَةَ في الإسلامِ، أعني: أنَّ اللهَ ليسَ عَلى العرشِ وإنَّما «استوَى»: استَولى، ونحوِ ذلِكَ هوَ الجَعْدُ بنُ دِرهَمٍ، وأخَذَها عنهُ الجَهْمُ بنُ صفوانَ، وأظهَرَها، فنُسِبتْ مقالَةُ الجهميَّةِ إليهِ.

وقدْ قيلَ: إنَّ الجعدَ أخَذَ مقالَتَهُ هذِهِ مِن أبانِ بنِ سمعَانَ، وأخذَها أبانُ مِن طالوتَ ابنِ أُختِ لَبيدِ بنِ أعصَمٍ، وأخذَها طالوتُ مِن لبيدِ بنِ أعصَمٍ اليهودِيِّ الساحِرِ الذِي سحَرَ النبيَّ ﷺ، وكانَ الجعْدُ هذا فيما قيلَ مِن أهلِ حرَّانَ، وكانَ فيهِمْ خلقٌ كثِيرٌ منَ الصَّابئةِ والفلاسِفةِ بقايا أهْلِ دِينِ النَّمرودِ الكنعَانيينَ، والنَّمرودُ اسمٌ لملِكِ الصَّابئينَ، كما أنَّ كسرَى اسمٌ لملِكِ الفرسِ والمجوسِ، وعُلماءُ الصابئينَ هُمُ الفلاسِفةُ، وكانَ أولئكَ الصَّابئونَ إذْ ذاكَ كفَّاراً مُشركينَ، وكانُوا يعبُدونَ الكَواكِبَ،

---

(١) أخرجه أحمد (١٦٩٣٧)، وأبو داود (٤٥٩٧)، والحاكم (٤٤٣) من حديث معاوية بن أبي سفيان. وإسناده حسن، وله شواهد من حديث عبد الله بن عمرو وأبي هريرة وأبي أمامة وغيرهم، وبها يصحُّ الحديث.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٨٨) من حديث زيد بن أرقم، وحسَّنه.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٦٤١) من حديث عبد الله بن عمرو. وقال: غريب. اهـ. وإسناده ضعيف.

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٠).

ويبنُونَ لها الهياكِلَ، ومذهَبُ نُفاةِ صِفاتِ الربِّ مِن هؤلاءِ: أَنَّهُ ليسَ لهُ تَعَالى إلا صفاتٌ سلبيةٌ أو إضافيَّةٌ، أو مركَّبةٌ مِنهُما، وهمُ الذِينَ بُعثَ إليهِمْ إبراهِيمُ الخليلُ عَليهِ السَّلامُ، فيكُونُ الجَعْدُ قدْ أخَذَها عنِ الصابئةِ الفلاسِفَةِ، وأخَذَها الجهْمُ أيضاً فيما ذكرَهُ الإمامُ أحمَدُ وغيرُهُ.

ولمَّا كانَ في حُدودِ المئةِ الثَّانيةِ[1] انتشَرَتْ هذِهِ المقالَةُ التي كانَ السلَفُ يُسمُّونها مَقالةَ الجهمِيَّةِ بسبَبِ بشرِ المَريسيِّ وطبقَتِهِ، وكانَ الأئمَّةُ مثلَ مالكٍ، وسُفيانَ، وابنِ المبارَكِ، وأبي يوسُفَ، والشَّافعيِّ، وأحمَدَ، وإسحَاقَ، والفُضيلِ بنِ عياضٍ، وبشرِ الحافي يُبالغُونَ في ذمِّ الكلامِ، وفي ذمِّ بشْرٍ المُريسِيِّ هذا وتضليلِهِ، حتَّى إنَّ هارُونَ الرشِيدَ قالَ يوماً: بلغَني أنَّ بشرَاً المريْسِيَّ يقُولُ: القرآنُ مخلُوقٌ، وللهِ عليَّ إنْ أظفَرني بهِ لأقتُلَنَّهُ قِتلَةً ما قَتلتُها أحداً، فأقامَ بشرٌ مُتوارِياً أيامَ الرشيدِ نحواً مِن عشرينَ سنةً.

قالَ[2]: وهذِهِ التَّأويلاتُ الموجُودةُ اليومَ بأيدِي النَّاسِ مثلَ أكثرِ التَّأويلاتِ الذِي ذكرَها أبو بكرِ بنُ فوركٍ في «كتابِ التَّأويلاتِ»، وذكرَها الفخرُ الرازيُّ في كتابِهِ الذي سمَّاهُ: «تأسيسَ التَّقديسِ»، ويوجَدُ كثيرٌ مِنها في كلامِ كثيرٍ غيرِ هَؤلاءِ، مثلَ أبي عليٍّ الجُبَّائيِّ، وعبدِ الجبَّارِ بنِ أحمدَ الهَمْدَانيِّ، وأبي الحُسينِ البصرِيِّ، وأبي الوفاءِ ابنِ عَقيلٍ، وأبي حامِدٍ الغزاليِّ وغيرِهِمْ، هيَ بعينِها التَّأويلاتُ التي ذكَرَها بشْرٌ المريْسِيُّ في كتَابِهِ.

قالَ[3]: ويدُلُّ عَلَى ذلِكَ كتابُ «الردِّ» الذِي صنَّفَهُ الإمامُ الدَّارميُّ عُثمانُ بنُ

---

(١) في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٢): «الثالثة».

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٣).

(٣) «مجموع الفتوى» (٥/ ٢٣).

سعيدٍ أحدُ الأئمَّةِ المشَاهيرِ في زمانِ البُخارِيِّ، صنَّفَ كِتاباً سماهُ: «ردُّ عُثمانَ بنِ سَعيدٍ عَلَى الكاذِبِ العَنيدِ فيما افترَى عَلَى اللهِ منَ التَّوحيدِ» حكَى فيهِ هذِهِ التَّأويلاتِ بأعيَانها عَنْ بشرٍ المريسِيِّ بكَلامٍ يَقتضِي أنَّ المرَيسِيَّ أقعَدُ بها وأعلَمُ بالمعقُولِ والمنقُولِ مِن هؤلاءِ المتأخِّرينَ الذِينَ اتصلَتْ إليهِمْ مِن جهَتهِ، ثمَّ ردَّ الدارِميُّ ذلِكَ بكلامٍ إذا طالعَهُ العاقِلُ الذكِيُّ يسلِّمُ حقِيقةَ ما كانَ عليهِ السلَفُ، ويتبيَّنُ لهُ ظُهورُ الحجَّةِ لطريقِهِمْ، وضعْفِ حجَّةِ مَن خالفهُمْ، ثمَّ إذا رأى أئمَّةَ الهُدى قدْ أجمَعُوا عَلَى ذمِّ المريسِيَّةِ وأكثرُهمْ كفَّروهُمْ، أو ضلَّلوهُمْ تبيَّنَ لهُ الهُدَى.

قالَ[1]: والعاقِلُ يسيرُ فينظُرُ، فكلامُ السَّلَفِ في هذا البابِ مَوجودٌ في كتُبٍ كثيرةٍ، لا يمكِنُ أنْ نذكُرَ هُنا إلا قَليلاً مِثلَ كتابِ «السُّنَنِ» للَّالكَائيِّ، و«الإبانَةِ» لابنِ بطَّةَ، و«السنَّةِ» لأبي ذرٍّ الهَروِيِّ، ولأبي عَبدِ اللهِ ابن مَندَهْ، و«الأصولِ» لأبي عمرَ الطَّلَمَنْكِيِّ، وكلامِ أبي عمرَ بنِ عبدِ البرِّ، و«الأسماءِ والصفَاتِ» للبَيهقيِّ، وقبلَ ذلِكَ «السنَّةُ» للطَّبرانيِّ، ولأبي الشَّيخِ الأصبَهانيِّ، وقبلَ ذلكَ «السنَّةُ» للخلَّالِ، و«التوحِيدُ» لابنِ خُزيمةَ، وكلامُ أبي العبَّاسِ بنِ سُريجٍ، و«الردُّ عَلى الجهميَّةِ» لجماعَةٍ، وقبلَ ذلِكَ «السنَّةُ» لعبدِ اللهِ ابنِ الإمامِ أحمَدَ، و«السنَّةُ» لأبي بكرٍ الأثرَمِ، و«السنَّةُ» لحنبَلٍ وللمروزِيِّ، ولأبي داودَ، ولابنِ أبي شَيبةَ، و«السنَّةُ» لابنِ أبي حاتمٍ، وكتابُ «الردِّ عَلَى الجهمِيَّةِ» لعبدِ اللهِ بنِ محمَّدٍ شيخِ البُخارِيِّ، وكتابِ «الردِّ عَلَى الجهمِيَّةِ» للدارِميِّ، وكتابِ نُعيمِ[2] بنِ حمَّادٍ الخزاعِيِّ، وكتُبِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ، وكلامِ الإمامِ أحمَدَ بنِ حنبَلٍ، وإسحَاقَ بنِ راهُويَه، ويحيَى بنِ يحيَى النَيسَابورِيِّ وأمثالِهِمْ، قالَ: وعِندَنا منَ الدَّلائلِ السَّمعيَّةِ والعقلِيَّةِ ما لا يتَّسِعُ هذا الموضِعُ لذكرِهِ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٤).

(٢) في الأصل و(ج): «معمر». والتصويب من «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٤).

قالَ(١): ثمَّ القولُ الشَّاملُ في جميعِ هذا البابِ: أنْ يوصَفَ اللهُ بما وصَفَ بهِ نفسَهُ، أو وصَفَهُ بهِ رسُولُهُ، وبما وصفَهُ بهِ السابقُونَ الأوَّلونَ، لا نتجَاوزُ القُرآنَ والحدِيثَ.

قالَ الإمامُ أحمَدُ رحمَهُ اللهُ: لا يُوصَفُ اللهُ إلا بما وصَفَ بهِ نفسَهُ، أو وصفَهُ بهِ رسولُهُ، لا نتجَاوزُ القُرآنَ والحدِيثَ.

ومذهَبُ السلَفِ: أنهُمْ يصفُونَ اللهَ بما وصَفَ بهِ نفسَهُ، وبما وصفَهُ بهِ رسولُهُ، مِن غيرِ تحرِيفٍ ولا تعطِيلٍ، ومِن غيرِ تكييفٍ، ولا تمثِيلٍ، ونعلَمُ أنَّ ما وصَفَ اللهُ بهِ نفسَهُ مِن ذلِكَ فهوَ حقٌّ، ليسَ فيهِ لغزٌ ولا أَحاجِي، بَلْ معناهُ يُعرَفُ مِن حيثُ يعرَفُ مَقصُودُ المتكلِّمِ بكلامِهِ.

وهوَ سُبحانَهُ معَ ذلِكَ ليسَ كمِثلِهِ شيءٌ، لا في نفسِهِ المقدَّسةِ المذكُورَةِ بأسمائِهَا وصِفَاتها، ولا في أفعالِها، فكَما تُيقِّنَ أنَّ اللهَ سُبحانَهُ لهُ ذاتٌ حقيقَةً، ولهُ أفعالٌ حقيقَةً، فكذَلِكَ لهُ صفاتٌ حقِيقَةً، وهوَ ليس كمثله شيء، لا في ذاتِهِ، ولا في صفَاتِهِ، ولا في أفعالِهِ، وكلُّ ما أوجَبَ نَقصاً أو حُدُوثاً فإنَّ اللهَ تَعالى منزَّهٌ عنهُ، فإنهُ سُبحانَهُ مُستحقٌّ للكمالِ الذِي لا غايَةَ فوقَهُ.

ومذهَبُ السلَفِ بينَ التعطِيلِ والتَّمثيلِ، فلا يمثِّلُونَ صِفاتِ اللهِ بصفَاتِ خلقِهِ، كما لا يُمثِّلُونَ ذاتَهُ بذاتِ خلقِهِ، ولا ينفُونَ عنهُ ما وصَفَ بهِ نفسَهُ أو وصفَهُ بهِ رسولُهُ، فيعطِّلُونَ أسماءَهُ الحُسنى وصفاتَهُ العُلا، ويحرِّفُونَ الكلِمَ عن مواضِعهِ.

فإنَّ مَن حرَّفُوا لَمْ يفهَمُوا مِن أسماءِ اللهِ وصِفاتِهِ إلا ما هوَ اللائقُ بالمخلُوقِ، ثمَّ شرَعُوا في نفيِ تلكَ المفهُوماتِ، فقَدْ جمعُوا بينَ التَّمثِيلِ والتَّعطِيلِ، مثَّلُوا أوَّلاً

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٦).

وعطَّلُوا آخِراً، فهَذا تشبيهٌ وتمثِيلٌ منهُمْ للمفهُومِ مِن أسمائِهِ وصِفاتِهِ بالمفهُومِ مِن أسماءِ خلقِهِ وصفاتِهِمْ، وتعطِيلٌ لما يستحقُّهُ هوَ سُبحانَهُ مِن الأسماءِ والصفَاتِ اللائقَةِ بِهِ تَعَالى.

قالَ(١): ثمَّ المخالِفُونَ للكِتابِ والسنَّةِ وسلَفِ الأُمةِ منَ المتأوِّلينَ لهذا البابِ في أمرٍ مريجٍ، فإنَّ مَن يُنكِرُ الرؤيةَ زعَمَ أنَّ العقْلَ يُحيلُها، وأنهُ مُضطَّرٌ إلى التأوِيلِ، ومَن يحيلُ أنَّ للهِ عِلماً وقُدرةً، وأنَّ كلامَهُ غيرُ مخلُوقٍ ونحوِ ذلِكَ، يقُولُ: إنَّ العَقلَ أحالَ ذلِكَ فاضطُرَّ إلى التأوِيلِ، بلْ مَن يُنكِرُ حَقيقَةَ حَشْرِ الأجسادِ، والأكلِ والشُّربِ الحقيقِيِّ في الجنَّةِ يزعُمُ أنَّ العقْلَ أحالَ ذلِكَ، وأنهُ مضطرٌ إلى التَّأويلِ، ومَن يزعُمُ أنَّ اللهَ لَيسَ فوقَ العرشِ يزعُمُ أنَّ العقْلَ أحالَ ذلِكَ، وأنهُ مُضطرٌ إلى التَّأويلِ.

ويكفِيكَ دلِيلاً عَلَى فسَادِ قولِ هؤلاءِ، أنهُ ليسَ لواحدٍ منهُمْ قاعِدَةٌ مُستمرَّةٌ فيما يحيلُهُ العقْلُ، بلْ مِنهُمْ مَن يزعُمُ أنَّ العقْلَ جوَّزَ أو أوجَبَ ما يدَّعِي الآخَرُ أنَّ العقْلَ أحالَهُ، يا ليتَ شِعري بأيِّ عقْلٍ يُوزنُ الكِتابُ والسنَّةُ؟ فرضِيَ اللهُ عَن مالِكِ بنِ أنسٍ الإمامِ حَيثُ قالَ: أوَ كُلَّما جاءَنا رجُلٌ أجدَلُ مِن رجُلٍ ترَكْنا ما جاءَ بِهِ جِبريلُ إلى محمَّدٍ ﷺ لجَدَلِ هَؤلاءِ.

وكلٌّ مِن هؤلاءِ مخصُومٌ بمثْلِ ما خُصِمَ بِهِ الآخَرُ، فكلُّ مَن ظنَّ أنَّ غيرَ الرسُولِ والسَّلفِ أعلَمُ بهذا البابِ أو أكمَلُ بياناً، أو أحرَصُ عَلَى هُدَى الخلْقِ، فهوَ مِنَ الملحِدِينَ لا منَ المؤمِنينَ.

قالَ(٢): والمنحَرِفُونَ عَنْ طَريقَةِ السلَفِ ثلاثُ طَوائفَ: أهْلُ التَّخييلِ، وأهلُ التَّأويلِ، وأهلُ التَّجْهِيلِ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٨).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣١).

فأهلُ التَّخييلِ: همُ المتفلْسِفةُ ومَن سلَكَ سَبيلَهُمْ مِن متكلِّمٍ، ومُتصوِّفٍ، ومُتفقِّهٍ، فإنهُمْ يَقولُونَ: إنَّ ما ذكرَهُ الرسُولُ مِن أمرِ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخرِ إنَّما هوَ تخييلٌ للحقَائقِ، لينفَعَ بِهِ الجمهَورَ، لا أنهُ يُبيّنُ بِهِ الحقُّ، ولا هدَى بِهِ الخلقَ، ولا أوضَحَ الحقائقَ، ثمَّ هُمْ عَلى قسمَينِ:

منهُمْ مَن يقولُ: إنَّ الرسُولَ لمْ يعلَمِ الحقَائقَ عَلَى ما هيَ علَيهِ، ويقُولونَ: إنَّ منَ الفلاسِفَةِ الإلهيَّةِ مَن علِمَها، وكذَلكَ مِن الأشخاصِ الذِينَ يسمُّونهُمْ أولياءَ مَن علِمَها، ويزعُمُونَ أنَّ منَ الفلاسِفةِ والأولياءِ مَنْ هوَ أعلَمُ باللهِ واليومِ الآخِرِ منَ المرسَلينَ، وهذِهِ مقالةُ غُلاةِ الملحِدينَ مِن الفلاسِفَةِ الباطنيَّةِ: باطنيَّةِ الشيعَةِ، وباطنيَّةِ الصُّوفيَّةِ.

ومِنهُمْ مَن يقُولُ: بلِ الرسُولُ علِمَها لكِنْ لم يُبيِّنها، وإنَّما تكلَّمَ بما يُناقِضُها، وأرادَ منَ الخلْقِ فَهْمَ ما يُناقِضُها؛ لأنَّ مصلَحةَ الخلْقِ في هذِهِ الاعتِقادَاتِ التي لا تُطابِقُ الحقَّ، ويقُولُ هؤلاءِ: يجِبُ علَى الرسُولِ أنْ يدعُوَ النَّاسَ إلى اعتِقادِ التَّجْسِيمِ معَ أنهُ باطِلٌ، وإلى اعتقَادِ مَعادِ الأبدَانِ معَ أنهُ باطلٌ، ويخبرُهُمْ أنَّ أهلَ الجنَّةِ يأكُلونَ ويشرَبونَ، معَ أنَّ ذلِكَ باطلٌ، لأنهُ لا يمكِنُ دعوَةُ الخلقِ إلا بهذِهِ الطريقِ التي تتضمَّنُ الكذِبَ لمصلحَةِ العِبادِ.

فهذا قولُ هؤلاءِ في نصوصِ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخرِ.

وأمَّا الأعمالُ فمِنهُمْ مَن يُقرُّها، ومنهُمْ مَن يُجْرِيها هذا المجرَى، ويُقولُ: إنَّما يؤمَرُ بها بعضُ النَّاسِ دونَ بعضٍ، ويؤمَرُ بها العامَّةُ دونَ الخاصَّةِ، وهذِهِ طريقَةُ الباطنيَّةِ الملاحِدَةِ، والإسماعيلِيَّةِ ونحوهِمْ.

وأمَّا أهلُ التأويلِ فيقُولونَ: إنَّ النصوصَ الوارِدةَ في الصِّفاتِ لَمْ يقصِدْ بها

الرسُولُ أنْ يعتَقِدَ النَّاسُ بها الباطِلَ، ولكِنْ قصَدَ بها معانيَ، ولمْ يبيِّنْ لهُمْ ذلِكَ ولا دلَّهمْ عَلَيها، ولكِنْ أرادَ أنْ يَنْظُروا فيعْرِفوا الحقَّ بعُقولِهِمْ، ثم يجْتَهِدوا في صرْفِ تلْكَ النصوصِ عَن مَدلُولها، ومقصُودُهُ امتحَانهُمْ وتكليفُهمْ، وإتعابُ أذهانِهِمْ وعقولِهِمْ في أنْ يصرِفُوا كلامَهُ عَنْ مدلُولِهِ ومُقتضَاهُ، ويَعْرِفوا الحقَّ مِن غيرِ جهَتِهِ. وهذا قولُ المتكلِّمةِ والجهمِيَّةِ والمعتزلَةِ، وهُمْ وإنْ تظاهَرُوا بنَصْرِ السنَّةِ في مواضِعَ كثيرَةٍ، لكِنْ في الحقِيقَةِ لا للإسْلامِ نصَرُوا ولا للفَلاسِفَةِ كسَرُوا، لكِنَّ أولئكَ الملاحِدَةَ ألزمُوهُمْ في نصُوصِ المعادِ نظِيرَ ما ادَّعوهُ في نصُوصِ الصِّفاتِ، فقَالوا: نحْنُ نعلَمُ بالاضطرارِ أنَّ الرسُلَ جاءَتْ بمَعادِ الأبدانِ، وقدْ علِمنا فسَادَ الشُّبهِ المانعةِ منهُ.

والسَّلفُ ومَنْ تبعَهمْ يقولُونَ لهُمْ: ونحْنُ نعلَمُ بالاضطِرارِ أنَّ الرُّسلَ جاءَتْ بإثباتِ الصفَاتِ، ونصُوصُ الصِّفاتِ في الكُتبِ الإلهيَّةِ أكثَرُ وأعظَمُ مِن نصُوصِ المعَادِ، ويقُولُونَ لهُمْ: معلُومٌ أنَّ مشركِي العرَبِ وغيرِهِمْ كانُوا ينكِرُونَ المعادَ، وقدْ أنكَرُوهُ عَلَى الرَّسولِ، وناظَرَوهُ عليهِ، بخِلافِ الصِّفاتِ، فإنهُ لمْ يُنكِرْ شَيئاً مِنها أحدٌ منَ العرَبِ، فعُلِمَ أنَّ إقرارَ العقُولِ بالصِّفاتِ أعظَمُ مِن إقرارُها بالمعادِ[1].

هذا والحقُّ ظاهرٌ في نفسِهِ، وعليهِ نورٌ، والحقُّ يُقبَلُ مِن كلِّ مَن يتكلَّمُ بهِ.

وكانَ معاذُ بنُ جبَلٍ رضِيَ اللهُ عنهُ يقُولُ ـ كما رَواهُ أبو داودَ في «سننِهِ» ـ: (اقبلُوا الحقَّ مِن كلِّ مَن جاءَ بهِ، وإنْ كانَ كافراً، أو قالَ فاجراً، واحذَرُوا زَيْغَةَ الحكِيمِ). قالوا: كيفَ نعلَمُ أنَّ الكافِرَ يقولُ الحقَّ؟ قالَ: «إنَّ عَلَى الحقِّ نُوراً أو كلاماً»[2]. هذا مَعناهُ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٣). وما بعده من كلام المصنف.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦١١)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٢٢٨)، والحاكم (٨٤٤٠) وصححه.

قالَ ابنُ تيميةَ[١]: واللهُ يعلَمُ أنِّي بعدَ البحثِ التامِّ ومُطالعَةِ ما أمكَنَ مِن كلامِ السلَفِ، ما رأيتُ كلامَ أحدٍ منهُمْ يدُلُّ لا نصَّاً ولا ظاهِراً ولا بالقرائنِ عَلَى نفْيِ الصِّفاتِ الخبريَّةِ في نفْسِ الأمرِ، بلِ الذِي رأيتُهُ أنهُمْ يُثبتُونَ جنسَها في الجملَةِ، وما رأيتُ أحدَاً منهُمْ نفَاها، وإنَّما يَنْفُونَ التَّشبيهَ ويُنكِرُونَ عَلَى المُشبِّهةِ الذِينَ يشبِّهُونَ اللهَ بخلقِهِ، معَ إنكارِهِمْ عَلَى مَن ينفِي الصفَاتِ، كقَولِ نُعيم بنِ حمَّادٍ الخُزاعيِّ شيخِ البُخاريِّ: مَن شبَّهَ اللهَ بخلقِهِ فقَدْ كفَرَ، ومَنْ جحَدَ ما وصَفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ فقَدْ كفَرَ، وليسَ ما وصْفَ اللهُ بِهِ نفسَهُ ولا رسولَهُ تَشبِيهاً.

وكانُوا إذا رأَوا الرجُلَ قدْ أغرَقَ في نفْيِ التشبِيهِ مِن غيرِ إثباتِ الصفَاتِ قالُوا: هذا جَهمِيٌّ مُعطِّلٌ، وهذا كثِيرٌ في كلامِهِمْ، والجهمِيَّةُ والمعتزِلَةُ إلى اليومِ يُسمُّونَ مَن أثبَتَ شَيئاً مِنَ الصِّفاتِ: مُشبِّهاً، كَذِباً مِنهمْ وافتِرَاءً، حتَّى قالَ ثمامَةُ بنُ أشرَسٍ مِن[٢] رؤساءِ الجهمِيَّةِ: ثلاثةٌ منَ الأنبياءِ مُشبِّهةٌ: مُوسَى حيثُ قالَ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥] وعِيسَى حيثُ قالَ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ومحمدٌ حيثُ قالَ: «ينزِلُ ربُّنا كلَّ ليلةٍ إلى سَماءِ الدُّنيا» [٣].

وحتَّى إنَّ جلَّ المعتزِلةِ يُدخِلُ عامَّةَ الأئمَّةِ مِثلَ مالكٍ وأصحابِهِ، والثَّوريِّ وأصحابِهِ، وأبي حنيفَةَ وأصحابِهِ، والأوزَاعِيِّ وأصحابِهِ، والشَّافعيِّ وأصحابِهِ، وأحمَدَ وأصحابِهِ، وإسحَاقَ بنِ راهُويَهْ وأبي عُبيدٍ وغيرِهِمْ في قسْمِ المشبِّهةِ.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠٩).

(٢) ما بين معكوفتين سقط من (ج).

(٣) سلف قول ثمامة بن أشرس.

وأطالَ ابنُ تيميةَ الكلامَ عَلَى ذلِكَ، وعَلَى تأييدِ مَذهبِ السَّلفِ في عدَّةِ كراريسَ.

ثمَّ قالَ: ومَن كانَ عَليماً بهذِهِ الأُمورِ، تبيَّنَ لهُ بذلِكَ حِذْقُ السلَفِ وعلمُهمْ وخِبرتهُمْ، حيثُ حذَّرُوا عنِ الكلامِ، ونهَوا عنهُ، وذمُّوا أهلَهُ وعابُوهُمْ، وعلِمَ أنَّ منِ ابتغَى الهُدَى في غيرِ الكِتابِ والسنَّةِ لم يزدَدْ إلا بعداً، فنسألُ اللهُ العظِيمَ أنْ يهدِيَنا الصِّراطَ المستقِيمَ، صراطَ الَّذين أنعمتَ عليهم، غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضَّالين[1].

قالَ مؤلِّفهُ: تمَّ وكمُلَ في جُمادَى الآخرَةِ بمصْرَ المحروسَةِ عامَ اثنَينِ وثلاثِينَ وألفٍ[2].

* * *

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ١١٩ـ١٢٠).

(٢) جاء في خاتمة الأصل: «بلغ مقابلة من أوله إلى آخره على أصل خط المصنف رحمه الله تعالى وجزاه خيراً».

